

منشورات مؤسسة ميشال شيحا

ميشال شيحا

أفكار في الإقتصاد اللبناني

دار نشر تريدان

بيروت

1965

من أعمال ميشال شيحا

من مطبوعات دار نشر المجلة الفينيقية:

منزل الحقول (قصائد)

من مطبوعات دار نشر توريدان:

لبنان اليوم (1942)

خواطر، الجزء I

خواطر، الجزء II

تراثيل كنسية

فلسطين

السياسة الداخلية (1964)

منشورات مؤسسة ميشال شيحا

ميشال شحـا

أفكار في الإقتصاد اللبناني

دار نشر تـيدان
بيروت

الطبعة الأولى 1965

الطبعة الثانية 1988

جميع الحقوق محفوظة في كل الدول

حقوق النشر 1965

" إنا نجرّب الله عندما نناقش الهبة التي منحها للبنانيين

في أن يكونوا على علاقة حرّة مع كل بلدان العالم. "

" لبنان يعيش من أجل الحرية ويموت من دونها. "

ميشال شيحا

الإفتاحية

البلدان التي لا تملك ثروات طبيعية لتستخرجها من أرضها يجب منحها الحرية الإقتصادية للثروة. والا كيف ستعيش؟

وأى يؤس سيكون مصيرها من دون كل مصادر الذكاء؟

هذه هي حالة لبنان بطريقة مدهشة جدا "وهذا ما يدفعنا هنا، للدفاع عن الحرية كما يدافع الآخرون عن مناجم الذهب، وعن آبار البترول، وعن مزارع المطاط أو عن حقول القطن في بلادهم.

ينبغي على أية حكومة لبنانية أن تقول لنفسها دائما " أنه يجب ألا تجعل من اللبنانيين رجالا"، لا يرغبون سوى بثروة في شكلها المتحرك والسري وفي شكلها المتغير والمتنقل، لأنهم يخافون من إمتلاك ثروات مرئية، بسبب خشيتهم من الملاحقة الضريبية.

لبنان، بنوعه وبحجمه الصغير، هو بلد فريد من نوعه في العالم. انه يتطلّب تفهّما " خاصا " لأن مصيره هو بالضبط مصير " غير عادي " .

قد تبدو الترسانة العلمية لإقتصادي العالم، وهمية وعبثية بالنسبة لبلد مثل بلدنا؛ نحن أنفسنا إقتصاديون وماليون بما فيه الكفاية لنتمكن من أن نشهد على ذلك بقوة.

آخر خطأ يجب إقترافه هنا هو أن نجعل نموذجا " للضرائب والمالية، دولا " تجهل حالة لبنان الاستثنائية. أو هل ينبغي ان نبدأ بإستخدام " التقني " الأجنبي في درس في الجغرافيا والتاريخ؟

رأسمال اللبنانيين الأول، في مسائل الإقتصاد والمالية، ليس المال، إنما الذكاء؛ إنه الذكاء وسرعة الحركة.

نحن لا نصطاد رأسمال كهذا من دون جنون، ولا نعرضه من دون اعتدال شديد. لا يوجد ماليّ لبنانيّ واحد (مكّلف بوجه خاص بالمالية العامة) يتجاهل أنه، على عشرة لبنانيين، تسعة منهم (وكسر) يعيشون تحت مستوى إمكانياتهم المادية متّكّلين على إمكانياتهم الفكرية.

الإفتاحية

الكثير من اللبنانيين لا يربحون الا لأنهم ينفقون. القوانين الأولى النافذة للبنانيين هي قوانين علم النفس، قبل قوانين علم الحساب.

يجب الإنتباه جيدا " الى هذا الأمر.

تقديرات الميزانية وغيرها

ماذا سيكون رقم ميزانية العام 1944؟ هل سيتجاوز الـ 25 مليون ليرة لبنانية؟ وإذا قدرنا ميزانية إستثنائية، إلى أي مدى سترتفع، وما هي الإيرادات المتوقعة التي ستتم تغطية الميزانية بها؟

أسئلة كثيرة يحق لكل دافع ضرائب لبناني أن يطرحها. في هذه اللحظة، من الواضح أن نمط حياة الدولة ينمو. كان أمراً "متوقعا"، ولا يمكن ان يكون خلاف ذلك. إنما الى أين يمكننا أن نذهب من دون أن نتخطى الفرص المتاحة لمساهمة المواطنين، وإلى أي مدى سنذهب؟

بنيان الميزانية يرتكز منذ وقت طويل، وإلى حد كبير، على مدينة بيروت. إذا كانت بيروت قادرة على تحمل الأعباء التي يفرضونها عليها، فالسبب الأول يعود الى تجارتها. إن التجارة تنتقلص وتصبح سقيمة الى حدّ تبدو فيه مثل هيكل عظمي. ما هي بالضبط اليوم تجارة بيروت؟ إنها الكثير والقليل. مؤنّ تمّ تخفيضها لكن سعرها أعلى من السعر الفعلي، ويجب ألا تساوي عادة ما بين ثلث وربع ما كانت تساويه. جردات تمّ القيام بها على أساس هذه

المؤن. وميزانيات عمومية لن تصبح سوى أرقام إذا، في نقطة تحول مؤاتية، هذه أو تلك من الدول المنتجة الرئيسية بدأت تصدر. عند إعداد الميزانية، سيكون من التهور جدا " أن نفكر فقط في اللحظة الراهنة.

وحتى لو افترضنا أن هذا الأمر استمر سنة أو سنتين، ماذا سنفعل بالعوادات المكتسبة، وبالموظفين المتزمين منذ سنتين أو ثلاث، وبالانكماش الذي لا مفر منه في المستقبل؟

كلّ المعاهدات الضريبية التي يقترحونها على اللبنانيين منذ وقت طويل تستهدف في معظمها مدينة بيروت، وحتى جزءا " فقط من مدينة بيروت. إنها أيضا " حال معظم كلّ الإصلاحات التي تسمى " اجتماعية ". ولكن، لا يكفي أن تكون بيروت قادرة على التكيف مع هذه الأشياء الجميلة. إذا كنا لا نريد أن نذهب إلى خلل مؤكد، يجب أن يتمكن باقي البلد من اللحاق بها وبنفس الخطى. إنه اعتبار أساسي يبدو أننا غير واعين له. الكثير من قوانيننا الحديثة بقيت حبرا " على ورق بسبب هذا الجهل شبه الكامل للوسط الذي نعمل فيه.

تقديرات الميزانية وغيرها

وبقوة الظروف، سيظل استخدامها أكثر فأكثر. من المفهوم أنه " من المفترض ألا يتجاهل أحد القانون ". لكن، لحظة يتجاهله الجميع، لا يعود هناك قانون.

هذه الملاحظات التي نقترحها على القارئ، نقترحها كما تأتي، عشوائيا ". نستطيع أن نقترح غيرها. كما تأتي، هدفها الوحيد هو أن تجعلنا نفكر، بإنتظار أن نترجم، حين نفكر بها، في إعتدال ضروري في مجال الإبتكار التشريعي.

يجب ألا ننسى، واضعين في الحسبان طبعاً " حكم الضرورة، أن الطبيعة هي ابنة العناية الإلهية والنظرية وحدها لم تغذي يوماً " صاحبها.

حين يصبح المشرع عالماً " جداً والقوانين معقدة جدا "، لا يبقى، بعد موت المنتج والتاجر سوى الكاهن والطبيب والشاعر، من أجل انقاذ مستقبل المدينة، كل على طريقته.

كلام أدبي في التجارة وفي الشؤون المالية

من دون الفارق البسيط الذي أضفناه، لما كان لهذا العنوان ولهذا الموضوع أي شيء أحادي. الصدفة التي دفعت إلى نشر هذه الكلمات هذا الصباح تدين لها ربما بعض الاعتراضات المتزمتة.

عندما تنتهي الحرب، عندما يصبح ممكنا " شراء أي شيء من الخارج، بسهولة أكثر من اليوم، هل من الأفضل أن يكون لدينا مال في الاحتياطي أو لا؟ وهذا هو في شكل أولي، السؤال الذي (باستخدام مفردات تقنية رنانة قليلا" في بعض الأحيان) يطرحه الكثير من الناس.

ليس تهورا " الإجابة على هذا السؤال.

عندما سينخفض سعر البضائع (لأنه سينخفض)، سيكون مفيدا " من دون شك ألا يكون العبء كبيرا "علينا وألا نكون دائنين الأ لأفسنا، لقاء هذه البضائع.

ستقع مصيبة بالتأكيد لو حدث عكس ذلك.

في نهاية الحرب الأخرى، ثروات تم تجميعها بسرعة اختفت أيضا " بسرعة أكبر. عاد الرصاص رصاصا " وراوح الناس مكانهم.

شعارات مبتذلة كانت تساوي في لحظة أعلى من أقمشة " ليون وجين " المطرزة، أدركت وضعها الغامض. وعاد القطن لمرتبته، الأكثر تواضعا " بين المنسوجات.

أولئك الذين يملكون الآن بضاعة ليست قطعاً " أثرية من الأفضل الا يتعلقوا بها بإستماتة. يستطيعون إستبدالها بأسعار أرخص. يجب ألا يتوقعوا وصول حمولات كاملة من العالم الجديد. لأن العالم الجديد، وحده، قادر تماما " على أبتلاع العالم القديم. والعالم القديم، إبتداء " من الهند، على سبيل المثال، لم يستنفد إمكاناته بعد.

إنما التاجر الذي لا يدين لأحد بأي شيء لا يعرض نفسه بطبيعة الحال إلا لرؤية تراثه يذوب مع قيمة بضائعه. إنه خطر كاف ليدفع التاجر إلى تجنبه. إنه سبب كاف، لأن ينشئ لنفسه، في الوقت الراهن، وسائل شراء، للمستقبل القريب، بدلا " من أن ينام على شعاراته.

كلام أدبي في التجارة وفي الشؤون المالية

عتب يمكننا أن نوجهه إلى تجار مهمين، إذ أنهم أصبحوا بإفراط هواة جمع أشياء غير جميلة. ما هي كل هذه الأقمشة المكسّسة، بنظر رجل يملك ذوقا " ؟ وهذه المنتجات بلا جودة التي صنعتها الحرب ومن أجل الحرب؟ رجل حقق لنفسه بعض الموارد يجب ألا يتحمس لمنظر قاتم كهذا.

الحجة جمالية ونفسية بحث، ونحن نوافق على ذلك. على الصعيد التجاري البحث، فيها شيء من الهرطقة؛ لكنها تساوي ما تساويه. لذلك قد يختلف الأمر عندما نفكر بالمواطنين الذين يملكون ثروات صغيرة وكل أهل الخير الذين يجرّمهم التاجر رغم ذلك من الخردة (الضرورية طبعا ") التي يجمعها.

اليوم، ينبغي على التجار ان يبيعوا، ولذلك يجب ان يكتفوا بأسعار أخرى غير التي يفرضونها.

في حال كانوا لا يريدون ذلك، تمنّعهم لن يوفر لهم لا المتعة ولا الربح. في يوم أو آخر، سوف يندمون ماديا " ومعنويا " .

إنما في حال كانوا يحتفظون بوسائل شراء، وإذا كانوا يزيدونها، من سيلومهم من دون أفكار مبيتة؟ بشرط طبعا " ألا يستخدموا الأموال التي يملكونها لدفع ثمن الأشياء (بضاعة أو خدمات) بأسعار باهظة، والتصرف بجنون كما يفعل الكثيرون حاليا " .

إن الموارد اللبنانية المتاحة في الوقت الراهن، مهما قلنا، هي مفيدة وصحية. سيأتي وقت ستشكل من الناحية الاقتصادية، قوة هذا البلد. وبالتالي ليس هنالك من سبب لإعتبارها مصيبة عامة، وأن يجعلوها تلوذ بالفرار خوفا " . ما نطلبه، هو أن تساهم هذه الموارد في إعادة إعمار المدينة وألا تكون أداة لتغذية الفوضى. لذلك لا يوجد سوى هدف واحد صحيح: شراء أقل ما يمكن كل ما هو ضروري للجميع، ورفض دفع ثمن منتجات وخدمات تفوق قدرة البورجوازي الصغير الشرائية.

هذا الخطاب البسيط موجّه عقليا " لأسياد " دار الغرور " وأكثر من ذلك أيضا " إلى الذين يدعون ما هم ليسوا عليه. لنذكر كل شخص بأن العالم في حالة حرب.

حريات وقيود

في الموازاة مع نظريات الحياة والإقتصاد الموجّه، بدأت تولد نظريات الحرية من جديد. لكن، حول الحرية، يجب أن نتفق. ستكون غلطة الاعتقاد بأنه يمكن للحرية أن تعود فوضاوية، دون عقاب.

إن الصراع الأخلاقي والإجتماعي الواسع، والذي تتخبط فيه اليوم الإنسانية جمعاء، يركّز كلّ الجهود حول هذين القطبين: الحريات والقيود. الى أي حدّ يسمح الخير العام بالحرية؟ إلى أي حدّ يفرض القيود؟ الصراع كله يكمن في هذين الأمرين. المستقبل كله يكمن في هذين الأمرين.

المعنى العام للنقاش هو أنه عندما يترك الخيار للفرد فهو غير قادر على أن يحدّ نفسه لصالح المجتمع. حتى المستنير، لا يقبل الضوابط. لا يوافق أن يتصرف إلا وفقا " لمصلحته، يعني بأنانية، ويذهب، عند الحاجة، بعكس المصلحة العامة. لكن المواطنة هي أكثر ما يختلف من بلد إلى آخر.

حيث ينقص العلم، هل تمنح الحرية؟ وإذا منحناها لأفراد غير قادرين على استخدامها بعقلانية، ماذا يحلّ بالنظام العام، وبالمصلحة العامة؟

من جهة أخرى، من دون حريات كافية ماذا يحلّ بالانسان وماذا ستكون عليه الحياة؟

لدينا أمام أعيننا أمثلة بارزة عن عالم حرّ نوعا " ما، وعن عالم موجّه نوعا " ما. الزيادة في كلا الإتجاهين تؤدي بوضوح الى مؤسسات غير إنسانية.

هناك نقطة واضحة: العلم يجب أن يسبق إستخدام الحرية.

الملاحظات التي قرأناها للتوّ، ألهمتها قراءة لخطاب السيد تشرشل، في محاضرة لحزب المحافظين. إنما ما قاله السيد تشرشل في لندن، يرنّ مثل نداء من أجل الحريات المهذّدة. من أجل قرّائنا، لنستخرج من هذا الخطاب بعض الجمل الرنانة:

حريات وقيود

" على رأس شراعنا الكبير، قال رئيس مجلس الوزراء، يطفو علم التجارة الحرّة ... "

" السيطرة من أجل السيطرة هو هراء."

"إذا كان علينا التخلص من عبء جهود الحرب المهلكة، فلا يمكن تحقيق ذلك إلا بتخفيف كبير في الضوابط والقيود".

إنه أمر بديهي بالنسبة الى بلد مثل إنكلترا. إنه ليس أقلّ بديهية بالنسبة لبلد صغير مثل لبنان.

على الصعيد الإقتصادي، مع أرضنا الضيقة، وكثافة سكاننا، ووضعنا الجغرافي وانتشارنا في العالم، إننا نشبه (على نطاق صغير دون شك) الإنكليز.

لدينا، مثلهم، الحاجة الى تفجير الحواجز والمعوقات، والى مضاعفة الحريات إلى أجل غير مسمى. أكثر ما يفرّقنا عنهم، هو المستوى الذي نتوقّف عنده على صعيد المواطنة.

إذا كان بإستطاعة المواطنة في لبنان أن تعادل المواطنة في انكلترا، بإستطاعتنا أن نصبح في العالم، على الرغم من أحجامنا المتواضعة جدا"، رجالا" مهمّين.

مسألة ثقافة؟ نعم. حلم ووهم؟ هذا يتوقّف على تصرّف اللبنانيين الحالي والمستقبلي.

17 آذار 1945

150 لبنانيا " في الكيلومتر المربع

يجب أن نتكلم مجدداً " عن الكثافة السكانية اللبنانية. في بلدنا الصغير، اذا لم نتوخ الحذر، سنجد أنفسنا أكثر فأكثر في ضيق. هذا لا يعني أنه ينبغي، معاذ الله، الحدّ من السكان في لبنان بطريقة ما. بل إن تحسين معدّل الولادة هو أمر حيوي، ورغبتنا القوية هي في رؤية اللبنانيين ينمون ويتكاثرون. انما بعد ذلك يجب النظر ببعض

التدابير الوقائية، ويجب إتخاذ بعض الاجراءات.

الإنتشار السكاني على المدى القريب والبعيد الذي تحلم به اسرائيل بالنسبة الى فلسطين يتخطى بكثير طموحاتنا الأكثر جرأة. وحتى الآن مشاريع الصهيونية تشمل أرضا " أصغر مساحة من أرضنا.

بالنسبة الى الصهيونية، عدة ملايين من الناس يمكنهم أن يعيشوا في فلسطين على أرض جرداء. ونرى الجهد الهائل الذي تقوم به المؤسسات اليهودية لإستعادة هذه الارض، وجعلها صالحة للسكن ولتطوير الحياة النباتية والحياة.

هنا، لدينا موارد طبيعية أكثر. وجبالنا، بقدر ما يوجد فيها مياه، تدعو الى إنتشار سكاني أكبر من الإنتشار السكاني في اليهودية، على سبيل المثال.

يجب ان نتذكر هنا أنه لدينا، أكثر بقليل من عشرة آلاف كيلومتر مربع، وأن ثلث هذه المساحة، شرقا"، هي تقريبا " مساحة صحراوية.

من قاعدته الى قممه، جبل لبنان عار. يمكننا، من خلال مجهود رجولي، أن نخلق فيه الحركة والغابة. محافظات لبنانية، البقاع، المحافظة الأوسع، هي بشكل متناقض أقلها سكانا": خمسا الارض، 1/7 من السكان. البقاع الوافر، لا يملك من الوفرة سوى إسمه. الأراضي موجودة ويمكن أن يكون مردودها رائعا". لكن الإنسان في البقاع نادر أكثر من أي مكان آخر على أرضنا. ونحن نعلم أنه من بين كل الثروات، الثروة الأولى هي الإنسان.

أحد أول هموم الدولة اللبنانية، أيا " كان، يجب أن يركز على هاتين المسألتين، الكثافة السكانية وإستخدام الأرض. إذا بذلنا فقط ربع الجهد القوي الذي تبذله الصهيونية على أبوابنا، فإن مليوني لبناني يستطيعون أن يعيشوا سعداء في بلادهم، بدلا" من أن يفكروا في هذه الأعداد الكبيرة بالمغادرة بحثا" عن الإزدهار في دول بعيدة.

150 لبنانيا " في الكيلومتر المربع

نستنتج، اليوم، كم من الوقت هدرنا وكم كان بعد الرؤية أمرا " ضروريا " لتأمين مستقبلنا. لن نربح شيئا " اذا تباكينا على الماضي. منذ آلاف السنين، المشكلة التي نقترحها مرة أخرى على إنتباه القارئ هي المشكلة الأولى التي تطرح على شواطئنا. إن بلدنا يستقبل الناس لأسباب متعددة تكسبه الاحترام والمحبة. غالبا"، هؤلاء الناس أنفسهم، لا يمكن للبنان الاحتفاظ بهم. بالكاد لبوا نداء مخيبتهم، شعروا بالضيق، يريدون الرحيل، والإقلاع.

إنهم يشبهون هذه الطيور المهاجرة الآتية من بعيد، وتعبة تترتاح، فنتأخر في البقاء وتبني ربما عشا"، لكنها ترحل مجددا " لأنها بحاجة الى مساحة أكبر.

يمكننا أن نجعل من لبنان أرضا " ليست فقط مضيافة إنما أما لكل أطفالها.

هذا يتطلب من الآن فصاعداً " فرعا " مميّزا " من النشاط السياسي والإداري، مؤسسة دائمة، حيث سنجري، من دون توقف، دراسات إحصائية ومشاريع. حيث سندرس من دون كلل ما تمّ القيام به لدى الآخرين، وما يقوم به الآخرون.

من بين العديد من المهام الأساسية، إنها واحدة من المهام الأولى: الجريدة الدائمة للناس وللأشياء التي تندرج تحت قوانيننا والتي من واجبنا أن نقودها في مسارات مصيرنا الروحية والزمنية.

21 آب 1945

تبادلات وهبات

بعد أن تمّ تبادل الفدائف والقنابل، الرجال يريدون أن يتبادلوا البضائع من جديد. أعطيك كي تعطيني أنت. إنها القصة القديمة. نتقاتل من أجل فتح أو إغلاق سوق. نضرب رجلا لنجعل منه زبونا"، بانتظار أن نضرب الزبون الذي سيبحث عن مورد آخر. هذا هو قانون الضرورة والربح، الأخوة والحضارة.

إنما هي أيضا " مسألة حياة وموت. إذا لم أبيع أدوات، لا يمكنني شراء مؤن. إذا لم أجد من يشتري أقمشتي، من المستحيل أن أجد موادا " غذائية. أسواق، تبادلات، توزيع: هذه مفردات إنسانية بعد اللغة غير الإنسانية لزمن الدمار والكراهية.

بوفيس دو شافان الذي كان رساما " حسّاسا"، أظهر بصورة لطيفة أعمال السلام. نراها تجري في وئام وفي ضوء عصر ذهبي خيالي. نرى رجالا"، يشبهون الأبطال ونصف الآلهة.

الحقيقة هي غير ذلك. لها رائحة الفحم، والنفط والشحم. لها نفحة من العرق.

بالكاد ترك الرجال المتقاتلون أسلحتهم وركضوا الى معاملهم، نزلوا الى المناجم ليجدوا فيها أولى عناصر السعادة. بعد ذلك يجب أن يبيعوا ...

التجارة أمر مهم جدا " شريطة ألا تحصل تحت المدفع. إذا كانت الأشياء المادية التي نتبادلها تبرّر سياسة علمية ورعاية خاصة، ستسيطر عليها تبادلات أخرى. الذكاء والفكر، والعلم والفن، وتبادلات الخير التي لا تتطلب في المقابل الإعتراف بالحب.

قانون " القرض والإيجار " الشهير، قيل لنا انه أصبح غير فعال؛ للأسف. لا يحق لأحد ان يتذمّر رغم ذلك، لأن الولايات المتحدة الأميركية، على صعيد المساعدات المتبادلة، حققت شيئا عظيما". لكن قانون القرض والإيجار هذا كان نبيلاً ليذهب، من الناحية التجارية، عكس طبيعة الأشياء. كان يعني أن بلدا " كبيرا " كان يهب الفائض لديه؛ أو يهب إستخدام هذا الفائض. كان يمثل تطورا " مشرقا " في تاريخ التضامن.

تبادلات وهبات

قانون القرض والإيجار يكون في زمن السلم أمرا " جميلا " جدا ". الأميركيون، الذين يتحلون بقلب كبير، سيعودون اليه. وآخرون سيعودون معهم.

لا نفهم لماذا كل البلدان القادرة لا تسلّم مكتبا " عالميا " مناسبا "، مهمة توزيع ما يفيض عنها بشكل عادل...

إنما دعونا لا نحلم. من أجل أن نحيا يجب اللجوء الى التبادلات التجارية. اللبنانيون الذين في الأساس يبيعون خدمات، يعرفون ذلك أفضل من أيّ كان. مخزونهم هو قبل كلّ شيء في أدمغتهم. إنهم يطالبون بإزالة الحواجز والعواقب. يطالبون بذلك على أنه حق، وهم على حق.

لأننا أيضا " من خلال التجارة نمُدّ الحضارة ونصنع السعادة.

حبيبتي الحرية

" إذا تمّ تقييد العمل وريادة الأعمال، وإذا تمّ إخراجها ودفعها الى الرحيل وهي تعرج عبر شبكة ضوابط وأنظمة معقدة جدا"، إذا كان ينبغي على كل عمل تجاري أن يدخل بالحسبان الضرائب وأحكاما " تنظيمية لا تعدّ ولا تحصى، ستكون هناك خسارة كبيرة للطاقة، في وقت لا نستطيع ان نستسلم لهذا الأمر. "

هذا ما قاله للبلديات السيد ونستون تشرشل، منتقدا " بشدّة حزب العمال.

ما يخشاه رئيس حزب المحافظين على إنكلترا، هذا الانخفاض، وضعف روح المبادرة والشجاعة تحت وطأة تشريعات مزعجة جدا " وضرائب ثقيلة جدا"، يحقّ لنا أن نكشف، في لبنان، أنّها تشكل خطرا " على مستقبلنا.

لبنان هو بلد بحري، إنه طريق، جوية وأرضية، إنه محطة، مستودع، مفترق طرق وأمور أخرى أيضا".
سنتطرق فقط الى الجانب الذي يجعل منه مكانا " مختارا " للتجارة وللتبادلات.

إنتهت العدائيات. لقد تساهلت معنا الآلهة هذه المرة بينما كان الرجال يتقاتلون. لقد تحركنا وقدّمنا خدمات. لنبارك قوى السماء التي توزع الفوائد وتسحبها. ولنتطلع الى المستقبل بكل بصيرتنا.

لبنان، ليؤمن حياته، يشعر بالإستياء من الحواجز. انه بحاجة لأن يتاجر، لأن يشتري، لأن يبيع، لأن يتحرّك على البحار، لأن يتحرّر قدر الإمكان من الروابط غير الانسانية التي جعلت منها الضرورة قانونا". حان الوقت ليفهم الجميع هنا، انه بوجه قوانين الطوارئ والإجراءات الدقيقة في زمن الحرب، أهون الشرين في لبنان، بسبب براعة الرجال، ستكون دائما " الحرية.

يجب اذا " القيام بجردة سريعة للروتين الاداري والتشريعي الهائل الذي راكمته الحرب، نفض الغبار عنه وتهوئته، التقليل والتخفيف منه، وبكل الأحوال تسهيل العمل على المواطنين، وإستعادة الحيوية لنشاط كل فرد ولنشاط الجميع.

حبيبتي الحرية

هل بإمكاننا أن نرجو (مع الاقتراح عليهم تأمل كلمات السيد تشرشل) رئاسة الجمهورية وجميعهم دون استثناء، جميع موظفي الدولة، تسهيل مهمة الأفراد بجميع الوسائل، جعل الضوابط الأساسية سريعة، تسريع مسيرة الإجراءات التي لا يمكن الغاؤها؟ سنخترع، في لبنان، ألف مورد للحفاظ على مستوى معيشة مناسب، بتصرف المليون لبناني المحتشدين على هذه الأرض. لكن التجارة، والتبادلات ستبقى دائما"، هنا، عنصرنا الطبيعي والرئيسي والقاعدة المادية لوجودنا. ليس فقط عن طريق فرض الرسوم نبنى هذا البلد. (بالطبع يجب على كل شخص أن يدفع الضرائب وأن يدفعها بضمير)، بل من خلال تطوير وسائل العمل الخاصة بكل شخص، من خلال النظر بثبات نحو الحرية.

تقنيون من مدرسة معينة يمكنهم أن يفكروا خلاف ذلك. لكن كل البلدان تحت الشمس لا تتشابه.

8 كانون الاول 1945

خطاب صغير للتجار والحكام

من الجيد في بعض الأحيان أن نكلم التجار عن الأدب. انما يجب أحيانا " أخرى أن نحدثهم عن مهنتهم. يوجد شعر وفن حتى في التجارة، والإبتكار في هذا المجال يقارب غالبا " القصيد؛ فينيقيا، كتاجر، حققت

من دون ان تكتيها، نوعا " من الملحمة.

لكن هناك أيضا "وقت ينبغي فيه إجراء حسابات ووضع الغنائية جانبا"؟ إنه الوقت الذي تكون فيه السفينة التي تحمل البضاعة مهددة بأعمالها المشرقة.

لبنان كان بلدا " تجاريا " منذ ثلاثة أو أربعة آلاف سنة. لم يتغير كثيرا ". الجبال والبحر لا زالوا في مكانهم بالضبط. مقابل الطرق البحرية، والطرق البرية، التي كانت في ما مضى خطيرة ونادرة، تضاعفت، والطرق الجوية، حداثة هذا القرن، تسيطر على بعضها البعض. لكن هناك دائما " على هذا الساحل المشمس والمزهر، شعب ضيق الأفق لديه ما يكفي من الذكاء والخيال لبيعهما، ويريد أن يعيش. هناك رجال على إستعداد دائم لترك أنفسهم حين افكارهم لا تكفي لتحريك الشركات.

أمام هذه القواعد التاريخية والدائمة، برزت مشاكل عدّة. من أجل البيع والشراء، يجب على الأقل أن يكون هناك شخصان. ومن أجل إجراء تجارة خارجية يجب على الدول الاجنبية ألا تقفل أبوابها.

الآن، كل شيء محصور بإمكانات التجارة مع الخارج. ومن جهة أخرى، التجارة اللبنانية في فوضى. مشكلة مزدوجة وشقاء مزدوج.

الشركة الحية التي لطالما ملأت الشرق بثمارها مهددة بأن تدبل وتهزل. لم تعد تعرف جيدا " ماذا تشتري وماذا تبيع. انها تحمل " في قلبها " فردية فوضوية. إنها تخسر أسواقها وأفاقها معا ". إنها تنتظر أن تنهار أخيرا "، من دون أن تدرك ذلك ومن دون ردّة فعل.

حان الوقت للتجار اللبنانيين، تجار بيروت، وتجار طرابلس والآخرين، أن ينتعشوا، أن يتجمّعوا، أن يظلوا مخلصين بعضهم لبعض، أن يمنحوا لغرف التجارة حياة جديدة، أن ينغمسوا في الإحصاءات والأبحاث، أن يتحركوا، أن يسمعو أصواتهم.

خطاب صغير للتجار والحكام

لأنه إذا استمرت الفردية التي يمارسونها، اذا إستمروا في تدمير بعضهم البعض، بتجاهل كل شخص لجاره، بالشّد كما يفعلون، كلّ لناحيته، سينتهي بهم الأمر فشلا " ذريعا " على غرار اجدادهم الجيدين والمأسوف عليهم في صيدا وصور. هذان المرفان، اللذان كانا عاصمتي العالم، أديا إلى الوحدة التي هما عليها، لا شك بسبب لعبة القدر وضربات المصير، إنما أيضا " من خلال تأثير فوضوية مستمرة لقواهم الإقتصادية.

نحن نريد، من جهتنا، أن نرى التجارة اللبنانية تنظّم نفسها بسرعة في فروعها الرئيسية، لمحاولة تجاوز المصاعب المتكاثرة. هذه التوصية عاجلة. إنها موجّهة أيضا " الى الحكومة التي بدأت تضع بتهور النظام الضريبي

والسياسة قبل الأعمال، وخزينة الدولة قبل خزينة الأفراد.

" ليسهر القناصل ! " و " القضاة " كما كانوا يقولون في صور وقرطاج.

16 نيسان 1946

سياسة إقتصادية

بسبب الصعوبات الإقتصادية الموجودة هنا أو التي تأتي، ما يجب صيانتته وخدمته الآن هو الروح المعنوية للمواطنين.

هنا كما في كل مكان، لدينا وسنواجه المصاعب. لجميع أنواع الأسباب، الحياة ستضحى أقل سهولة.

يجب أن نكون أكثر إبتكاراً، وعبقريّة، يجب أن نعمل أكثر، أن نرضى بالأقل وأن نقبل بالتضحية بشيء من احتياطنا. هذا هو القانون الإقتصادي بعد الثورات الكبيرة. هذه هي القاعدة الصعبة للعودة الى التوازن وإلى النظام (بمقدار ما يمكن للمرء أن يأمل بعد بالتوازن والنظام في هذا العصر).

في لبنان، المادة الأولية الأساسية هي المادة الدماغية. إننا نبيع خدمات أكثر من منتجات. عندما لا تعد هنالك أسواق للخدمات، ينبغي فرض الحرمان وشدّ الحزام.

إعتباراً من هذه اللحظة، يبدأ اللبناني بالتفكير في الرحيل. يرى مجدداً " الثروة ما وراء البحار، أو يرى

السهولة فقط.

لكن البحر والعالم أصبحا غير مضيافين، كي لا نقول عدائيين. الدول الخارجية تدافع عن نفسها ولم تعد تدافع عن نفسها فقط ضد الرجال. التدابير الجذرية التي تتخذها في الإقتصاد والتمويل تحبط كل الجهود. التبادلات لم تعد كذلك إنما أصبحت عملية في إتجاه واحد. والعمل في البلدان المحرومة بشكل طبيعي، هو شكل من أشكال العبودية. إذا لم نر هذا الأمر بوضوح، إذا لم ننظّم أنفسنا لنخلق، من دون توقّف، فاننا نحضّر لأنفسنا أياماً " جاحدة.

في الوقت الحاضر، على الحكومة اللبنانية واجب حتمي: هو عدم التقليل من أهمية معنويات هذا الشعب، هو عدم فصل علم النفس عن التدابير الإقتصادية والمالية. لفترة، سوف يشمل الأمر دعم الأعمال بدلاً من فرضها، تشجيع المبادرات بدلاً من مضاعفة القيود، بث الحياة في المؤسسات كي تتمكن بدورها من الحدّ من البطالة بدلاً من المساهمة في زيادتها.

سياسة إقتصادية

كلّ الأعمال المهمّة في البلد، من المهمّ أن تعزّزها سياسة ليبرالية، وألا نهبط عزيمة الرأسمال اللبناني الذي نحاول تثبيته، لأنّه سبق أن كان يهرب.

السنوات العجاف التي نمزّبها، السنوات العجاف القادمة، تستدعي يقظة كبيرة.

شركة تفتقر للدم، هي خسارة للمجتمع بأكمله. القاعدة التي تفرض نفسها، هي اذا " عدم التضحية بالأعمال لصالح الديماغوجية، بأيّ شكل من الأشكال، هي عدم إلغاء الربح كي لا نلغي العمل.

لبنان اليوم، يلزمه حركة استثنائية كي لا تضعف معنوياته.

26 نيسان 1946

زمن العقل

المسائل المتعلقة بالعمل، في لبنان، تبقى حارقة. بداية وبعد كل الحجج، الشيء الوحيد الذي يهم، هو أن يستمر العمل وأن يزيد. من دون عمل، إنه الموت للجميع. أولئك الذين ليس عليهم أن يعملوا ليعيشوا في لبنان عددهم قليل جدا".

اتخاذ الحلول المثالية والرغبة بفرضها بحجة أنها مثالية، هو تجاهل حقائق الحياة. من بلد الى آخر، يمكن للظروف أن تختلف كلياً".

التدابير التي من أجلها الدول الاسكندنافية هي ناضجة، من المحتمل أن تكون هنا قاتلة.

لنكلم العمال بحكمة، كل الشعب، غرفة التجارة، المواطنين المسؤولين وغير المسؤولين.

الماكينة الإقتصادية اللبنانية هي، في الوقت الحاضر، هشة مثل الزجاج. انها كذلك لأن الخدمات التي يمكن للبنانيين تقديمها أصبحت نادرة ولأن التبادلات ليست حرة.

حين نعود الى وظيفتنا الطبيعية، سنشعر بعجز أقل. اليوم، الوضع مقلق.

إذا بدأت غالبية الشركات اللبنانية بالنضوب، إذا أصبحت النتائج سلبية بالنسبة اليها، اذا أصابها الإحباط، يمكن أن يحصل الإنهيار.

لا زلنا نوصي بالتفاوض اذا إلتزمنا بعدم الإنجرار في أية حماقة. انما لنتوخ الحذر! الخطر أمامنا. اليوم الذي ستشعر فيه الشركات بالإرهاق من جراء العبء الملقى على عاتقها، ستبدل مثل الزهور وسيحملها الريح. العديد منها يبدو بالفعل مثل " مزهرية مكسورة ".

ما هو " إجتماعي " هو ذو مصلحة عليا، نحن نعلم ذلك، ولكن فقط طالما أنها لاتزال موجودة. الذهاب " ضد

الاجتماعي " هو أن نجعل ظروف الوجود والحياة قاسية جدا " ، بخاصة في الظروف التي يتفرغ فيها كل شيء.

زمن العقل

مع نظريات أقل وشغف أقل، سوف تتاح للبنان المزيد من الفرص كي يبقى بلدا " سعيدا ". نقترح، من جهتنا، وذلك في كل شيء، أن نتذكر طبيعة الأشياء، ماهية هذا البلد ومن نحن. وألا نخلط، بخفة دم أو بمأساوية بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

إذا لم ندخل في أدق التفاصيل، فذلك لأن القضية والمخاطر ساطعة.

28 أيار 1946

مأساة الوفرة

ومن المفارقات! الأرصفة مزدحمة بالبضائع، الجمارك تزخر بها، كلّ المخازن مليئة.

خلال ستّ أو سبع سنوات، تمنّينا هذه الوفرة. والآن وإنها هنا، يبدو أننا لم نعد نريدها. التجار لم يعودوا مضغوطين. يتركون المونّ تنام وقيمتها تدوب مثل ثلوج نيسان.

في الحقيقة، إنهم يلهثون. كل واحد أراد بعد ستّ سنوات من الصيام أن يتناول وجبة أسد. وأتى عسر الهضم.

في هذه الأثناء، بقيت الأسعار التي تنهار مرتفعة جدا " (مقارنة مع أسعار الأيام الخوالي)، ولا تبشّر سوى بسقطات جديدة. وللمستوردين الجيدين، مشاكل جديدة. أين كانت اليقظة اذا"، أين كان بعد النظر، كي تصل بنا الحال الى هنا؟

جلبنا لأنفسنا ما أردناه، يعني أي شيء، بأي حيل من الدهاء، بأية معجزة نخمّن ذلك. وصلت شحنات من أكثر الأماكن غير المتوقّعة، الأكثر اثارة للدهشة، بعيدا " ما وراء البحار.

الآن وقد اصبحت الصناديق على الأرصفة، القطن اللامع، وأواني الطبخ وترسانة عبق الأشياء العديمة الفائدة، انه الفشل!

اننا نكتب هذا لنعطي مثلا " عن عجائب الفردية وعن نتائج الفوضى الباهرة. لا أحد طبعا " وثق بجاره وأخبره عما سيطلبه. ولا أي تاجر أخبر تاجرا " آخر عما كان سينوي استيراده في رزم سميكة ضخمة. (نتساءل أحيانا " عن فائدة المؤسسات). ومن قبيل الصدفة، جميعهم يجدون أنفسهم اليوم مرهقين بمصانع وخرده تصل على الأرصفة الى ارتفاعات ضخمة. يا للمفارقة!

ولكن، يقال، يجب إخراج هذه البضائع، تهويّتها وترويجها. يجب أن تؤدي الغرض المطلوب منها! أجل، من دون شك، وكلما تأخرنا في فهم ذلك، كلما زاد عمق الفجوة، في الميزانيات العمومية.

مأساة الوفرة

نأمل أن تهتم الحكومة بهذه القضية. نتمنى على عتبة أعمالها، ألا تصدّها مع بعض القضايا الأخرى، المهمة ...

ألا نرى أن المطالبات العمالية والاجتماعية خفّت مع انخفاض التكلفة العالية؟ وأن الحياة الأسهل تسهّل أيضا " المحافظة على النظام والسلام؟

29 أيار 1946

عن الحياة الغالية

البلد الأرخص في العالم أصبح أحد أغلى البلدان. في إمكاننا، بواسطة قليل من المزاج الجيد، أن نلحن هذا وأن نطنن الهواء بالاكورديون. ستكون طحنة مثل أية طحنة أخرى.

تبدو المشكة سهلة. انما هي أكثر تعقيدا". وهذا يرجع الى عوامل مختلفة جدا".

نحن نسمع منذ وقت طويل عن تفلسف حول هذا الموضوع، من دون أن يوفّر المنظرّون المتحمّسون حلا " معقولاً". هذا لأنهم يهملون تحويل الوقائع الى قضية، كما يبدو لنا.

بعد الحرب العالمية الكبرى الأولى، حوالي العام 1920، كانت الأسعار عندنا، مرتفعة كما هي اليوم. وحتى الآن، لذلك، لا أحد يشكو من زيادة في التداول النقدي.

إذا"، لم يكن هنالك أية رقابة على صرف العملات. لبنان وسوريا كانا يدفعان بالذهب، ومع تحمّل المخاطر، كانا يتموّنان بوتيرة سريعة. ثم، في التجريبية النسبية، كل بلد كان سيد اقتصاده. ولا أحد كان يؤيد بشكل متناقض

أن البلد الذي اغتنى كان بلدا " تغيسا".

هذه المرّة تغيّر الوضع. إذ تمّ إكتساب الإستقلال السياسي، فقد إحتفى الإستقلال الإقتصادي.

من خلال لعبة المناطق النقدية (الفرنك، الاسترليني، الدولار ...)، والرقابة على الصرف ومن خلال مركزية تقريبا "عالمية لتوزيع المواد الغذائية لهذا العالم (وكل المواد الأولية الضرورية)، لم يعد بمقدورنا القيام بأي شيء بحرية. قوى عالمية تنظم أو ترفع القيود التنظيمية عن كل شيء. يجب في كل مكان الإذعان الى قيود وتنازلات.

نحن نشترى ما نستطيع شراءه. لم نعد نشترى ما نريده. وحيث القوانين تعرقل المبادرات، " السوق السوداء " التي أصبحت سوقا " غير رسمية " تتدخل. والسوق السوداء تقمع تقريبا"، وفقا " لهذا البلد أو ذاك، اذا كان احترام القوانين، والمواطنة يسودان أو، على العكس، اذا كنت الفردية هي التي تسود.

عن الحياة الغالية

لا يوجد أي سبب لنخفي أنه دون المستوى الجغرافي لبريطانيا العظمى والدول الاسكندنافية، كل أوروبا القارية تقريبا " تعيش من سوق سوداء وقحة لا تستطيع محاربتها على نحو فعّال. لماذا؟ لأنه في أوروبا يجب اللجوء الى شدة لم يسبق لها مثيل تصل الى حدّ عقوبة الاعدام مع، على أي حال، أمل ضئيل بالنجاح.

هذا الجزء من المشكلة يقع على علم النفس وعلى العادات. التاريخ كله، منذ مرسوم دقلديانوس، يحظى بتأييد لهذا الزعم.

تخيّلوا، بعد ذلك، لبنان مع أرضه الضيقة، لبنان المرغم مثل انكلترا (وعلى غرار البندقية قديما) أن يتاجر وأن يبيع ليعيش (وأياضا " خدمات أكثر من بضائع)، تخيّلوا هذا اللبّان المطارد والموافق على أن يختنق لينصاع الى قوانين اقتصادية يفرضها الخارج مباشرة أوغير مباشرة!

في هذا الفضاء من الوقائع، بالنسبة الى بلد انتقائي مثل بلدنا، يوجد حقا " شيء غير إنساني.

أضف الى ذلك أننا عالقون بين البحر من حيث لا تأتينا من الغرب سوى، وبشديد من البخل، عملات ذات قدرة شرائية محدودة أو تعسّفية، وبين المناطق السورية النائية والعربية حيث الجميع، بوعي أو بغير وعي، يعدّون بالذهب.

إننا نشترى اذا"، معظم غذائنا، على قاعدة الذهب. أرض يجب نظريا " أن نتمكن من الدفاع عن أنفسنا عليها، انها أرض الطحين والخبز. انما على هذه الأرض الحيوية من الخبز اليومي، من خلال لعبة الضوابط المختلفة، لا نجد أمامنا، في الوقت الحاضر، بسبب الموردين، سوى سوريا متطلبة جدا".

كيف مع هذه التداعيات المرعبة وأمور أخرى، لن تكون الحياة غالية، في لبنان، لفترة؟ (لأن أيام الوفرة والأسعار الساخرة ستعود).

لكن لدينا أيضا " رواتب تقارب أعلى الرواتب في العالم وتمكّننا من الحفاظ، بمعدّل وسطي، على كل مستويات السكان، على مستوى معيشة الأكثر ارتفاعا " في الشرق الأوسط.

عن الحياة الغالية

هذه الملاحظات هي بعيدة كل البعد عن استنفاد هذا الموضوع الواسع. في محاولة ليكتمل، يجب أن نضع على الورق كثيرا " من الحبر، انما يجب أيضا " أن نتحدّث عن الإعتداءات عن الإهمال وعن الأخطاء.

من ينكر أنه يوجد اعتداءات، وأحيانا " فاضحة؟ انما أيضا " من يشعر هنا بما يكفي من الكفاءة، واليقظة والقوّة ليؤكد أنه سيلغي، هو، في لبنان، الاعتداءات، الاهمال والأخطاء؟

الإحتمالات عندنا، هي في موقف معتدل يجب إيجاده. هي في الحاجة لأن نترك للبنانيين الحرية الكافية ليتدبّروا أمرهم وليكسبوا رزقهم (الكثير منهم يفكرون بالفعل بالرحيل!) بعلاج أولئك الذين يجعلون من دافع الربح والربح الخبيث قانونهم.

نفاذ الصبر عندنا، الفضائح الصغيرة بوجه خاص هي التي تسبّبها. انها قصص المحظوظين الذين إمتصوا الدولارات والسيارات على سبيل المثال. إنها خدمات متنوّعة، متوهّجة بمقدار ما هي غير مستحقة.

يجب إعادة النظام الى هذا الأمر، وربما، نحن نفعل ذلك منذ فترة.

لكن لدى الحكومة من الآن فصاعدا " واجب خدمة المواطنين قبل كبار الشخصيات في الدولة.

ضرورات حتمية

لنفضّل هذه الجملة الواضحة من مقال للدكتور أ. شيفر الذي هو ممول مالي بارز، كتبها للسويسريين، ولكننا نستطيع أن نحفرها بطريقة مفيدة على بعض المباني العامة لدينا: " كل اقتصاد موجّه في بلدنا هو بدعة اذا لم يهدف الى الكفاءة الفردية والى زيادة الانتاجية ".

لأنه في بعض هذه السطور توجد عناصر عقيدة إقتصادية قوية جدا " وواضحة، من مصلحة اللبنانيين التأمل فيها.

اسباب اللبنانيين لتحرير الأفراد، قدر المستطاع، للسماح لهم بالانتاج (تحت مظهر متعدد الجوانب من الخدمات أو البضائع) تذهب أبعد من ذلك، إنها أكثر توهّجا" من أسباب السويسريين.

لبنان يفتنق إقتصاديا" بالقيود والعقبات، انه لبنان الذي، يضيع سياسيا".

الدول التي نتعامل معها بالنقود، وبالعملات وعامة بالموارد المالية وبالتبادلات، يجب أن تفهمنا حين نتبنى هذه اللغة. لن يتمكن أي تنظيم من شلّ هذا البلد بحجّة أنه يلبي مصالح الغرب أو هذه المنطقة النقدية أو تلك في الغرب.

يوجد هنا ضرورات حتمية، إذا لم نرهاها، بإمكانها أن تسبّب في إنفجار الإطارات، أو أن تقودنا الى مرض الكسل.

كلّ شكل كريم من العمل يجب أن يكون جديرا " بترحيب اللبنانيين بإعتباره نعمة. لا يمكن للبنانيين أن يكتفوا أيديهم، أن يجمدوا في مكانهم من دون أن يموتوا. بالنسبة اليهم الحياة كلها هي خيال. انها إختراع، حركة، نوعية خدمات. كل اقتصادي الكون مجتمعين لن يتمكنوا من التعبير عن رأيهم بطريقة عقلانية ضد هذا الأمر.

لهذا السبب، عدم القدرة على الحصول على الكمية الكافية من أيّ شيء، بإستثناء الذكاء، من الحيوي للغاية الحصول على النوعية في كل شيء.

ضرورات حتمية

وكي لا يكون الذكاء عقيما"، يجب في خدمته أن تلتين القوانين والقيود.

إن لبنان يناضل من أجل الحياة، ومن أجل مستوى عال من الحياة، في ظروف ناكرة للجميل جدا". لطالما نجح حيث معظم الآخرين كانوا ليفشلوا.

مناخه الطبيعي، والأخلاقي، والسياسي، والإقتصادي هو الحرية.

ان دمج عن كذب في اقتصاد قاري وحمائي هو بمثابة تدمير له. من دون البحار، والبحار الحرّة والتبادلات، نخسر وسائل عيشنا الأولى. سنخسر وسائل أخرى من دون اختصاصيين، معلمين في كل شيء. أستاذ كبير، فنان، حرفي من الدرجة الأولى، رجل متفوق أخيرا" من أي مكان أتى، يشكل رأسمال بالنسبة إلينا.

خلال رحيل حكومة وتشكيل حكومة أخرى، ليس سيئا " أن نحدّث القارئ عن هذه الأمور. إنها تحتل مكانة بارزة في برنامج الحكومة، برنامج لن يكون فقط نشاطا " لفظيا " وبلغا".

11 كانون الأول 1946

مقارنات

كان رأيا " مناسباً" عندما كان وزير بلجيكا الجديد، يقدّم أوراق إيمتاده لرئيس الدولة، تكلم بوجه خاص عن الليبرالية، عن التبادل الحر وعن الحريات عموما".

الديبلوماسي البلجيكي ذكر في بادئ الأمر أن " بلجيكا هي، مثل لبنان، دولة تدين بأصلها الى تنوع العناصر التي تكونها. بعيدا" عن كونها ضعفا"، قال، هذا التنوع يشكل غنى للشخصية الوطنية، شرط أن يحل كل المشاكل المختلفة التي تواجهها بروح من التفهم والتسامح المتبادل".

لأجل الأسباب نفسها، رئيس سابق للاتحاد السويسري كان باستطاعته أن يكتب عن بلاده، أشياء متنوعة أكثر بعد:

" كونه يوجد، في قلب أوروبا، عائلة من الشعوب أعظم من اللغة وموحدة للسلالات (هنا، في الجبال التي تشكل العامود الفقري للقارة الأوروبية) تشكل حاجة حيوية لأوروبا. "

حسب الجانب الذي نقف فيه، الحالة البلجيكية والحالة السويسرية هما بالنسبة إلينا شهادات وأمثلة. منذ وقت طويل، نفسر هنا أن قوى بلجيكا وسويسرا العميقة هي من نوع قوانا نفسها: على أرض تحددها الطبيعة جيدا " حيث إجتمعت طرائق تفكير متنوعة، إنهما التسامح والحرية.

ما تمثلانه سويسرا وبلجيكا بالنسبة الى أوروبا، نمثله نحن منذ وقت أطول بكثير بالنسبة الى الشرق الأوسط الآسيوي، وبالنسبة الى آسيا الغربية الكلاسيكية.

على غرار السويسريين، لدينا الجبال، وعلى غرار البلجيكين، لدينا البحر. ومثلهم، نحن في حاجة كي نعيش إلى أن نجد أمامنا عالما "، يشبهنا، مضيافا" ومنفتحا". المغامرات التاريخية التي عبرت بلجيكا واحترمت سويسرا، نجدها على خط العرض حيث نعيش تحت سماء الشرق. في العمق، في أماكن الإنتخابات التي تشبه أماكننا تتشكل فيها المقاومات وأقوى السلالات.

مقارنات

نحن أيضا " نشكل، بالنسبة لآسيا المتوسطة القديمة، حاجة حيوية.

الإستقلال الذي تسجل احتفالاته هذه الأيام الأخيرة في لبنان أقصى تعبير، يستند جيدا " على طبيعة الأشياء. علامته الحاسمة هي في أن يشكل حالة من التوازن للآخرين. حقيقة تاريخية غالبا " ما تكون مجهولة، أصبحت حقيقة متوهجة للجميع.

الليبرالية والتبادل الحرّ اللذان أثنى عليهما بيلافة الوزير البلجيكي هما بالنسبة إلينا الهواء الذي نتنشقه. لكن ظروف هذا الزمن غير الانسانية هي ضد البلجيكين وضدنا. مثل البلجيكين، نحن ننهض ضد الحواجز الدولية وضد الأسعار القاتلة ونطالب، من خلال التبادلات والحركة، بتطور جديد لشخصية الشعوب والرجال.

من الواضح مع ذلك أن بلجيكا لديها مصادر لا نملكها نحن. لأنها تفهمنا أكثر من غيرها (بسبب هيكليتها بحد ذاتها)، يمكننا أن ننتظر منها منافسة قيّمة.

بلجيكا، منذ نهاية الحرب، اثبتت حيوية رائعة. على الرغم من أن حاجاتها كبيرة جدا "، وأراضيها محدودة

جدا " وعدد سكانها كثيف جدا "، نجحت في السيطرة على حالة بالغة الصعوبة. في جمعيات الدول، نجدها في كل مكان في الصفّ الأوّل.

من الطبيعي أن يثني عليها لبنان بالتأكيد، مرة جديدة، بشخص القائم بالأعمال، الذي يغادر، والوزير القادم حديثاً "، على تفاهم عميق جدا "، وصداقة حيوية جدا ".

3 كانون الثاني 1947

التجنيس

منذ أن أصبح الـ " التجنيس " على الموضة ويتضاعف، نرى أيضا " عدد المنتقدين له يتضاعف. أن يكون هناك اصحاب نيّات سيئة، أمر لا نشك فيه. لكن هنالك أيضا " حكماء وعقلاء. وهؤلاء بدأوا يصبحون أكثر عددا ".

يجب أن نتوصل الى هذا الاستنتاج المسبق أن التجنيس ينجح (تقريبا) أو يفشل، بحسب البلدان التي يحصل فيها. ان النجاح (نسبي) أو الفشل يتوقفان على نوعية الإدارة وعلى نوعية المواطنين. مشكلة نفسية مثل الكثير غيرها. مسألة ضمير مهني. مسألة مواطنة وروح انضباط أيضا ". وأخيرا " طبيعة الأفراد بحدّ ذاتهم. لأن الصناعة المؤمّمة، والقضية المؤمّمة لا يمكنها أن تتمتع، كيفما اعتبرناها، بحماسة أكثر، وبنفس أكثر من الرجال الذين يديرونها.

عندما نعمل لحساب الدولة، حين تعود الأرباح للدولة وحين تكون الدولة هي التي تدفع وتسدّ الثقوب، يمكننا أن نرجّح أنه سيكون هنالك القليل من الأرباح وأن أحجام الثقوب ستكبر.

عموما "، نحن لا نعمل لحساب الدولة كما نعمل لحسابنا. هذا هو المنطق السليم. وبدرجات مختلفة، كل ادارات الدولة تثبت ذلك.

المورد الأخير للدولة هو استخدام الإحتكارات التي هي (ما عدا استثناءات مشروعة ومضبوطة) نظام مشكوك جداً به. حين يكون المرء وحده في السوق، يمكنه طبعا " أن يفرض ارادته. لكن على حساب أية تضحيات وأية تجاوزات وأية إفراطات؟

بصرف النظر عن بعض البلدان المميّزة، حيث تكون إدارة الدولة منطقية وصحيّة (لأن المناخ أكثر ملاءمة ولأن الرجال يتمتعون بمعدّل أخلاق عالية أكثر)، نرى في كل مكان غياب القلب حين تتدخل الدولة. منذ التاريخ ومنذ ممارسة الاقتصاد السياسي، نستنتج أن الدولة لا تملك امعاء". يحدث لها ألا تملك رأساً" أيضاً"، وهذا أخطر بكثير.

الحياة المعاصرة تقودنا من فائض الى آخر. لأن بعض المؤسسات والصناعات أصبحت قوية جداً"، نزعت الدولة ملكية المالكين وألحقتها بها. لكننا بدأنا نرى، في فرنسا على سبيل المثال، أن الدولة الصناعية، المصرفية، الخ ... هي خسارة على نطاق واسع في أكثر من قضية واحدة، ويجب أن تلجأ الى الذرائع لتغطية استثمار عاجز وناقص.

التجنيس

الدولة لا تحمل مسؤوليات عائلات. تظهر نفسها غير مهتمة ومبذرة حين يحلو لها. وكأنها لا تحمل، في النهاية، مسؤولية كل عائلات الوطن.

التجارب التي تمرّ أمام أعيننا هي مخيبة للأمل أكثر فأكثر.

الدرس الذي سينتج عنها سيخدم أحفادنا. الآن، يجب أن ندعّن لإنتظار الإثبات من خلال الحقائق؛ إنه التصحيح الوحيد والملاذ الوحيد لحظة العقلانية والمنطق لا يعودان كافيين.

حرية التجارة

لصالح التجارة الحرّة، ألقى للتوّ رئيس الولايات المتحدة الأميركية كلمات قوية. السيد ترومان وضع هذه الحرية قبل السلام حتى، لأنها، يقول، هي شرط للسلام.

وهذه هي الحقيقة الواضحة. في معظم الأحيان، ذهبت الدول الى الحرب الواحدة ضد الأخرى بسبب الحواجز الاقتصادية التي كانت تنشأ في ما بينها. بالنسبة للقرن الـ XX، هذا واضح. ما سمّي بحروب الهيمنة كان لديه الى حدّ كبير جانب أساسي من الكفاح من أجل الحياة.

" العالم واحد "، كتب " وندل ويلكي ". لم يعد بمقدورنا، ضد المنطق، مضاعفة جدران الصين والهاوية.

لا يمكن أن يستمر الوضع الإقتصادي في العالم كما هو عليه. عقبات وحواجز ومعوقات وقيود وضوابط، وشكليات وصعوبات، ويتم اختراع كل شيء لمجرد المتعة.

لا يوجد شيء أكثر سماكة، وأكثر بغیضا، وأكثر ضيقا، وأكثر تعقيدا، وأكثر لاإنسانية، من التشريعات التي وضعها الرجال للحدّ وللتقليل إلى لاشيء تيارات التبادلات الكبيرة التي تفرضها عليهم طبيعة الأمور.

لقد استنتج السيد ترومان، بصراحة تامة، أن " عملاق " الأعمال، أن القوى العظمى التي يمكنها انقاذ الدول وإعادة الحياة الى العلاقات التجارية، هي بلاده، انها الولايات المتحدة الأميركية.

إنه على عاتق الولايات المتحدة الأميركية الآن أن تفتح الصمّامات، بأن تنشرفوائد القروض وإعطاء العمل للعاطلين عن العمل على هذه الأرض، أو على العكس، أن تترك الكوكب لفقر الدم وللبيأس.

ليس من الممكن على الولايات المتحدة، بادراكها لقوّتها وواجبها الأخلاقي، أن تتراجع أمام مهمتها. ليس من المعقول أن يفكّر المرء في سخائها كما كانت دائما حتى الآن، أن ترفض الانضمام إلى خلاص الأرض جمعاء عن طريق اسداء خدمة لنفسها.

حرية التجارة

لأنهم لا يستوردون بما فيه الكفاية، يعرضون أنفسهم الى أكبر المخاطر. لكن، من أجل الاستيراد، يجب أيضا" أن يجدوا بوجههم بلدانا" تملك هذه الدولارات المباركة التي هي العملة الاولى النادرة والمفقودة في الأرض كلها.

الا يجدر بأميركا اليوم، في الحدود المعقولة أكثرمن حدود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ان تقبل عملة الآخرين، إذا لزم الأمر، مؤقتا"، على ألا تفعل شيئا"؟

خطاب الرئيس ترومان يتزامن مع عرض أوراق اعتماد وزير الولايات المتحدة الأميركية الجديد الذي قال في هذه المناسبة عن لبنان عبارات ودية بمقدار ما هي مريحة ومؤثرة.

لنأمل بأن يذكر الدبلوماسي الأميركي، بأسرع وقت ممكن، الرئيس ترومان، بأن لبنان هو أحد البلدان التجارة الخارجية فيه هي أحد شروط الحياة، بأن الدولارات هي، في النهاية، أقل قيمة من نشاط الرجال وبأنه سيسرنا أن نجد بجانب حكومة الولايات المتحدة الأميركية، على شكل تسهيلات تجارية، أكثر بقليل من الأوكسجين مما يأتينا عبر المسارات الرسمية.

8 آذار 1947

اقتصاد موجه ومثقفون عاطلون عن العمل

تعداد العاطلين عن العمل في بيروت، اذا أعطى نتائج، سيجعلنا نستنتج على الأرجح، أن البطالة في المهن اليدوية أمر نادر الحدوث. " المبنى يذهب"، طبعا". عمال العقل هم الخمولين. أولئك الذين تمتد مهنتهم من أعمال

موظف التجارة الصغير، من المحاسب الصغير، على سبيل المثال، الى مهن المعلم، والصحافي، ورجل القانون.

الخريجون هم من في مأزق، لأن شهاداتهم لم تعد تمكّنهم من كسب خبزهم اليومي. ليس ان غلاء المعيشة لا يتناقض. بالتأكيد ان الحياة الآن أقل صعوبة مما كانت عليه قبل بعض الوقت، في حين أن الرواتب والأجور، بقيت على حالها، باستثناء، أعلى مستوياتها. النقص هو في الوظائف.

وهذا الأمر عائد الى عوامل مختلفة. أولاً، "إن الظروف والقوانين تعرقل التجارة بكل الطرق. لنذكر للمرة العاشرة بأن التجارة التي هي في أساس النشاط اللبناني، هي حالياً "في حالة حصار. انها حرفياً" (وليس دائماً" بسبب خطأ السلطات اللبنانية) مطاردة. ثم بالتالي، إن روح المبادرة يتم معارضتها ف جميع المجالات؛ أية معدات معقولة لم تعد ممكنة.

انهم رجال الأعمال في النهاية الذين يشغلون المهندسين المعماريين والمقاولين انما، أيضاً"، المحامين والكثير غيرهم.

بين الدول، تتشابك المصالح الاقتصادية على نحو تبقى فيه قليل من البلدان سيّدة سياستها الاقتصادية. نحن، من دون أن يتم فحص وفهم حالتنا بما فيه الكفاية، نعاني من تداعيات نظام اقتصادي يفرض ربما أيضاً" نفسه على الغرب، لكنه يصبح قاتلاً" بالنسبة الينا. ويأخذ منذ بعض الوقت شكل أو مظهر البلطجة والانتقام.

بلد مثل بلدنا حيث ينصب كل نشاطه تقريباً "في الخدمات، لا يمكننا تحت أية ذريعة كانت أن نحكم عليه بالجمود. في نهاية المطاف، الحياة الفكرية كلها هي التي ستعاني من حالة الشلل في الأعمال في لبنان. لا يوجد أي تناقض في هذا.

26 آذار 1947

محادثات في باريس *

المحادثات التي ستجري الأسبوع المقبل، في باريس، لحلّ مشاكل فرنسية - لبنانية (وسورية) جارية، نحبّ أن نكرّر هنا كم سيسرنا رؤيتها تنجح. حان الوقت لحلّ القضايا العالقة التي تنام منذ وقت طويل من دون أن يوجد لها حلّ. لا يوجد أية مشكلة غير قابلة للحلّ. كلها على العكس، لا تتطلب، ليتوقف طرحها، سوى جهد مشترك من التفهم والإرادة الحسنة. كون المحادثات تجري في باريس، هذا يبرهن جيداً " بأن الجو هو جوّ وضوح وثقة. ممثلونا وممثلو الدول المجاورة سيجدون في باريس أذانا " صاغية، على الرغم من كل الاهتمامات الفرنسية الواسعة الراهنة. ونأمل بأن تسقط بعض الأحكام المسبقة.

لو كنا نستطيع أن نقيس، عند كلا الطرفين، كم كان الشك مستشاراً " سيئاً"، لذهبنا دفعة واحدة الى اللغة الأكثر صراحة والأكثر مباشرة. وكل شيء سيتقدم بسرعة أكثر وبشكل جيّد. ما قد نخشاه قليلاً"، هو ألا تفرض

وجهة نظر واسعة نفسها هناك بسرعة. لكن يوجد بعض الرجال، هنا وفي باريس، قرييون جدا " من أمور لبنان وسوريا، ومهتمون جدا " ومباشرة بها، كي لا يضعوا كل سلطتهم، وكل انتمائهم، وكل صداقتهم في الميزان. سيميزون بين ما هو ممكن وما هو ليس كذلك، بين التأثير، المتفاوت جدا "، للحلول التي يجب النظر بها والمتعلقة بالقضايا الفرنسية وبقضايانا.

جميع اللبنانيين، في تلك الساعة، رغبوا في أن تكون مهمة السيد حميد فرنجية ناجحة.

25أيلول1947

* السيد حميد فرنجية، كان في تلك الحقبة وزيرا " للخارجية، تم تكليفه بالتوجه الى باريس للمفاوضة على تسوية المسائل المالية التي كانت لا تزال عالقة بين لبنان وفرنسا. من جهتها، كانت سوريا قد عينت السيد خالد العظم، الذي كان يمثلها في حينه لدى الحكومة الفرنسية، لاجراء مفاوضات مماثلة مع فرنسا.

مفاوضاتنا في باريس (التتمة)

ماذا يمكننا القول الآن عن محادثاتنا في باريس، غير التعبير عن رغبتنا المستمرة في نجاحها؟

يجب ألا ننسى أن جيراننا السوريين يفاضون في الوقت عينه معنا، بينما تجري مفاوضات أخرى خاصة بكل طرف منا. من هنا تنجم بعض الصعوبات وبعض التأخير. يجب قيادة الفريق من خلال توازن حكيم، ومن دون أن نطلب تضحية كبيرة من هذا الطرف أو ذاك. لكن ينبغي أيضا "، على الجانب الفرنسي، أن يتذكر جيدا " أن قضية مثل هذه تؤثر على تصفية مشفرة من الماضي هي حقا " حساسة جدا " وشائكة وسيكون من المؤسف أن نجعل من المفاوضات الجارية سباق عقبات.

لقد تمّ تحضير استقبال لطيف جدا " في باريس للمفاوضين اللبنانيين والسوريين، وكان لدينا الانطباع هنا بوجود رغبة حميدة للإنتهاء في أقرب وقت.

من جهتنا، لم نخف كذلك الأمر كم سنكون سعداء في وضع حدّ للمناقشات، والتحضير لمستقبل مريح، في جو من الصداقة المثالية.

هذه التوقعات لا تزال بالنسبة الينا الهدف الذي نصبو اليه، ولا شيء سيفرحنا بمقدار رؤية الأمور تسير

على نحو سلس. ليس لدينا أدنى مذاق لملاحظات الصيدلي، للتسويات، أن نبذو دقيقين زيادة عن اللزوم بتخريب النيات الحسنة، ما يفسد المتعة في نهاية المطاف.

لكن هنالك أمور ممكنة وأخرى غير ممكنة؛ ونقترح عن بعد متحلّين بإرادة حسنة دون فشل، على فطنة محاورينا الفرنسيين، مجموعة من الحقائق والمعاني الدقيقة.

بغض النظر في الوقت الراهن عن حدّة المشاكل الفرنسية المطروحة، نأمل فوق الحالات الطارئة أن يبذل جهد يهدف الى إعادة وضع العلاقات الطيبة بين الفرنسيين واللبنانيين والسوريين بشكل نهائي على الطريق التقليدي. هذه العلاقات التي يعود تاريخها الى زمن بعيد والمقدّر لها أن تدوم طويلاً.

15 تشرين الأول 1947

المفاوضات الفرنسية - اللبنانية - السورية في باريس

لم تنقص حسن النية من جهتنا، في أي وقت من الأوقات خلال مفاوضات باريس. نحن نوّمن بها ايماناً "راسخاً". منذ ستة أسابيع ونحن نبذل المستحيل كي تكون النتيجة ايجابية. إذا كان هنالك من صعوبات، لا بد من إدراجها على جدول الأعمال على حساب طبيعة هذه المشكلة. كان هنالك بالفعل، على جدول الأعمال، مسألة بالغة الدقة لا يمكنها ألا أن تثير المشاكل. انها نقطة تتعلق بحسابات تصفية الولاية. بالنسبة للبقية، كل شيء بدا على المسار الصحيح ويجب أن نجد حلاً "عادلاً" لها. هذا الحل سيأتي، في وقت لاحق دون شك، إذا لم يكن اليوم.

لقد أظهرنا هنا مراراً "مدى رغبتنا في رؤية المفاوضات الفرنسية - اللبنانية - السورية تنتهي بتسوية شاملة. ربما توجّهنا الى باريس دون تحضيرات كافية من كلا الطرفين. هنالك مواد تريح عندما تذهب إلى الطاحونة قبل أن يتمّ طرحها للاستهلاك. يمكن للمرء أن يفكر في الواقع، و فقط من خلال الاعتماد على البيانات النفسية، سيتمّ تجنّب عقبة لا يمكن التغلب عليها على ما يبدو؛ حين نرى مأزقاً "كبيراً" أمامنا، نحوله، لا نقضّ عليه ...

بإختصار، أن تجري الأمور بشكل سريع أو أبطأ، أن نتوصّل الى اتفاق في ستة أسابيع أو ستة أشهر، المهم هو أن نتوصّل اليه.

اننا نعتد دائماً "على النيات الحسنة، وعلى التفهّم، وعلى روح " الواقعية " والوديّة للمفاوضين الفرنسيين. صحيح أن الظروف هي من هذا القبيل في فرنسا. واجبات وهموم الدولة عديدة ومتجبرّة، لدرجة أنه في هرمية المشاكل المطروحة، لا يمكننا أن نطمح لأن نكون في المرتبة الأولى. سنواجه نعمة سيئة أن نشكو من ذلك. لكن كل شيء سييسّو، عاجلاً أو آجلاً". مع الصبر، سوف يأتي وقت من الهدوء مناسب للجميع.

الحلّ اللبناني للمسألة النقدية

القرار الذي إتخذه الحكومة، بعد مشاورات واسعة وحاسمة، بتوقيع اتفاق يصفى الصعوبات النقدية التي نواجهها مع فرنسا، يجب أن يلقى ترحيب ورضى جميع اللبنانيين. إنه فعل عقلائي جعلته الظروف أمرا " لا مفر منه، بعد محادثات طويلة جرت في باريس وبيروت. يمكننا أن نؤكد أن المصالح اللبنانية من أي نوع كانت هي أمنة، وبمحافظة على قيمة العملة وعلى استقرارها (وهذا شرط الاستقلال)، أسدت الدولة اللبنانية خدمة للبنان لا تقدر بثمن. من الانصاف الاعتراف بذلك.

بموضوعية وبالمقياس المعتمد اللذين هما في عاداتنا، نود أن نشيد بوجه خاص بالموقف الحازم والشفاف للسيد رئيس المجلس. الأستاذ رياض الصلح تصرّف كرجل دولة وكرجل حكومة في ظرف حسّاس جدا". ينبغي على جميع اللبنانيين أن يكونوا ممتنين له ولا نتردد في إبلاغه هنا تحياتنا، والتأكيد له، في هذه المناسبة، على موافقتنا الكاملة.

بالنسبة الى سوريا، جارتنا العزيزة، يجب أن نؤكد، رسميا"، أن الضرورة القصوى والحكمة الواضحة جدا " هما اللتان منعنا من مشاركة وجهة نظرها بالنسبة الى الحلّ المرتجل والخطير الذي كانت ستتعمّقه. بعد محادثات طويلة، الايجابيات التي حصلنا عليها سوريا ولبنان، دون أن تتطابق بالتأكد مع كل ما طلبناه، تخطت بكثير السلبيات، بالنسبة الى لبنان، خصوصا " أنه لم يعد من الممكن أن يتردّد. الجميع يدركون أنه، في العالم الاقتصادي والمالي، الظروف الخاصة بلبنان تفرض يقظة وروحا " عملية أكثر منه في سوريا. نحن نعلم أن الحكومة اللبنانية ذهبت الى أقصى حدود الممكن قبل أن تأخذ الموقف الذي أتخذه. أصبح لهذا الأمر بالنسبة الى بلدنا، أمام تخفيض ضخّم في قيمة العملة عواقبه غير المحسوبة، مسألة حياة أو موت. في بلدان مثل سوريا ولبنان، حيث الانسان معروف عنه أنه يعدّ ويعادل القيمة بالذهب ويحسب كل شيء الى ما يساويه الذهب، أي تخفيض لقيمة العملة تحت المعدل الذي التزمت به فرنسا سيؤثر سلبا " حتى على الأسس التي تقوم عليها الدولة . كيف نتحاشى في الواقع ارتفاع الأسعار العمودي الذي لا مفر منه؛ كيف نمنع ارتفاع الأجور والرواتب الذي قد يسحق كل أسعار التكلفة؛ كيف لا نراعي، مع خراب كل المداخل الثابتة، الفوضى العميقة في جميع الميزانيات، بدءا " في ميزانية الدولة؛ كانت هزّة كما لم يكن من الممكن تحمل الصدمة. وكان على الدولة اللجوء بسرعة الى زيادات ضرائبية عنيفة لا يقدر أن يتحملها بلد أفقرت دماؤه تخفيض قيمة العملة.

الحل اللبناني للمسألة النقدية

كل هذا تمّ عرضه بصراحة وبوضوح على اصدقائنا السوريين الذي فهموا من دون شك مدى صعوبة المسألة.

يمكن لسوريا الآن أن تتصرّف كما يحلو لها. نحن نبقى أصدقاءها كما كنا في السابق وأكثر اذا أمكن. نأمل بقوة أن تعيد النظر في المسألة الملحة جدا " وأن تزن من جديد الايجابيات والسلبيات لتتأكد مما يناسبها حقا" ومما لا يناسبها. في الواقع الأمر لا يتعلق بالسياسة؛ إنما فقط بالتخطيط الودّي لتصفية أصبحت ضرورية جراء الإلتزامات السابقة وستترك لنا حرية القرار مع انتهاء إتفاق ذات طابع مالي وإقتصادي بحت، تمتد أحكامه على مدى عشر سنوات، وهي ليست بالمدة الكبيرة نظرا " للمشكلة الواجب حلّها.

ويبدو أيضا، في اللحظة الأخيرة، أنها لم تعد مسألة مبدأ تلك التي توقف أصدقائنا السوريين ولكن ترتيبات بسيطة يمكن إعادة النظر بها. ربما سيمنحون أنفسهم بأي شكل من الأشكال فرصة للتفكير مرة أخرى.

سنضيف أننا نأمل بقوة أخيرا " ألا تتعرّض علاقاتنا الحميمة جدا" مع سوريا لأية تعديلات، في كل شيء ودون أي إستثناء. سنبدل، من جهتنا أقصى قدر من النية الحسنة. حتى لو أظهرت عملتنا قيمة مختلفة، يمكن أن ينشأ بينها جزء ثابت ويعيدها قابلة للاستبدال تلقائيا " كما هو الحال بالنسبة الى بلجيكا واللوكسمبورغ، داخل الإتحاد الجمركي والإقتصادي البلجيكي-اللوكسمبورجوازي. هكذا، يجب أن نكون متنبّهين لعدم حصول أي التباس بين المسألة النقدية والمسألة الجمركية. كل شيء يتعلق بمسألة التكافؤ الثابت بين العملات.

لكننا ما زلنا نعتقد أنه يمكن ايجاد حل طبيعي من شأنه أن يسمح لسوريا أن تعطي وحتى مع بعض التأخير، نتيجة إيجابية لمفاوضات باريس.

نتمنى من كل قلبنا الحظ والنجاح لجيراننا ولأصدقائنا السوريين.

1 شباط 1948

بعض التفسيرات

في لبنان وفي سوريا يتم التداول بمبلغ مساو من الأوراق النقدية (أو تقريبا "؛ لكن في لبنان، يوجد 160 ليرة صادرة لكل فرد بينما في سوريا هنالك فقط 40. النسبة كما نرى هي أربعة مقابل واحد. إنها إحدى العوامل

التي تعطي لمشكلة النقد اللبنانية وجها "مختلفا" جدا" عن المشكلة السورية; وفضلا" عن العديد من الإعتبارات التقنية الأخرى، تحظر في لبنان، الاخلال واللعب والمجازفة في المسائل النقدية.

هنا، حين تنخفض قيمة العملة، تكون الخسارة أربعة أضعاف، كل شيء يجري على قدم المساواة، كما في سوريا، والفوضى التي تنتج عن فقدان الإستقرار النقدي هي كبيرة أكثر نسبيا". في سوريا، تداول العملات المتواضع جدا" نسبيا" يتوزع على مساحة واسعة. في لبنان تتحول إلى مساحة صغيرة جدا" مع حساسية بالطبع أكبر.

بعيدا" اذا" عن الإعتبارات الحاسمة التي إستشهدنا بها في مقالة سابقة، من أجل العملية التي أنقذت عملتنا وحافظت بالكامل، من دون حيل ومن دون مخاطر عملية، على قوتها الشرائية، هنالك إعتبارات تدرج في إطار الإحصائيات وحدها والتي نفسّر أن حلا" لبنانيا" يمكن ويجب أن يكون، في حالة الإختلاف في الرأي، مختلفا" عن الحلّ السوري.

هنالك طبعا" أيضا" هذا السبب القاهر أن لبنان لطالما كان بلد التجارة والعبور قبل كل شيء، إذا تمّ التشكيك بإئتمان عملته ولو قليلا"، فيختنق ويموت؛ وهناك هذا الإستنتاج النهائي بأننا لم نفعل شيئا" هنا غير الحفاظ بصلاية على عملتنا بالوسائل الأكثر عقلانية والأكثر طبيعية، على مستوى مصر، والعراق، وفلسطين.

الآن، لبنان هو سيد مستقل بالتحضير لمستقبله في المسائل النقدية والمالية كما يحلو له. حاليا"، وضع نفسه في مأمن من العواصف . لنأمل من كل قلبنا بأن تحذو حذوه جارتنا سوريا، بالطريقة التي يمكن أن تناسبها. هذه الملاحظات تأتي على ما يبدو مفيدة بعد الكثير غيرها.

بعض التفسيرات

لو لم يتصرّف كما فعل، لكان لبنان مهدّدا" بشكل خطير جدا" بتقويض استقلاله وتراثه على حدّ سواء. كان يعاني من صدمة ومن نزيّف يضعانه اذا جاز التعبير خارج الصراع. علاوة على ذلك، بتصرفه كما فعل، لم يؤدّ احدا".

هذا ما يجب على الجميع معرفته.

لنشرح المزيد

أن تعطي جارتنا سوريا عملتها قاعدة نقدية مختلفة عن القاعدة التي نعطيها لعملتنا، يمكن أن يغيرها، ونتمنى لها النجاح من كل قلبنا.

الجميع يعلم أن حالتها مختلفة عن حالتنا من الناحية الاقتصادية؛ ويمكن لظروفها أن تكون مختلفة جدا " عن ظروفنا.

نكتفي بالقول، في ما يخصنا، بأنه، في الإستقلال وحرية العقل (لأن الحل العكسي كان فرض علينا، مع مشاكل واضحة، الكثير من المخاوف والقيود) أنفدنا وعززنا عملتنا من خلال وسائل تقنية نقدية وآلية تقليدية، ووسائل لا يمكن لأي تقني رائد التنكر لها.

سنكون أسيادا " في إنشاء عملتنا على القاعدة التي تحلو لنا، أسرع مما ستفعله بلدان عربية من الصف الأول، ونظامها مجاور لنظامنا. هذا واضح تماما". وسنتحرر إذا أحببنا من فرنكاتنا أسرع مما ستحرر مصر إذا أحببت أيضا " من الجنيه الإسترليني.

لا يمكنهم أن يطلبوا منا القمر.

بالنسبة الى سوريا، أمر واقع أن يكون لديها فرنكات، مثلنا، كتغطية لعملتها، وبعد انخفاض قيمة الفرنك، أصبحت فرنكاتها غير كافية من ناحية الكمية، رهن فوز أو خسارة دعوى قضائية. يمكن لسوريا، كما قلنا، أن تحاول سدّ الثقب بطريقة أخرى عن التي اعتمدها نحن. لن تحتفظ بأقل من 54% من الفرنكات في تغطيتها. وسوف تضطر الى إيجاد، على الأقل في هذه النسبة، حلاً للتصفية مماثلاً لحلنا.

ونعلن، علاوة على ذلك، أن سوريا وفرنسا سوف تذهبان بنزاعهما أمام محكمة لاهاي. إذا " يمكن للإجراءات القانونية (حتى الدولية) أن تدوم طويلاً".

نحن، بعد مفاوضات باريس التي جرت بصبر مع سوريا والتي دامت خمسة أشهر، وبعد أن حصلنا على ما حصلنا عليه والتي قررت سوريا أخيراً " أن ترفضه، فضلنا أن نحلّ المسألة بدلاً من أن نعرض عملتنا، نصفها أو تقريباً"، في دعوى قضائية.

لنشرح المزيد

ليسمحوا لنا أن نضيف بأن أصدقاءنا السوريين لم يتصوروا أننا سنعتبر مسألة رفض المفاوضات مسألة مبدئية. كان الأمر بالنسبة اليهم الحصول على المزيد. بالنسبة الينا واليهم المبادئ كانت سليمة ومصانة.

يبقى أملنا بأن تتمكن سوريا من إختيار طريق يمنحها الاستقرار ويريحها. بقدر ما، من دون أن نعرض وجودنا الخاص للخطر، في امكاننا أن نكون مفيدين لها أو لطفاء، إنها تعرف جيداً " بأننا سنفعل ذلك دائماً". إنما لا نستطيع أن نموت من أجل سوريا من دون حتى تعزية وجود فائدة من هذا الأمر.

الآن، كل ما يهمّ على الصعيد النقدي، هو تثبيت تسوية مؤقتة تسمح لعملتي كلي البلدين بالتحرك بفعالية على أراضي البلدين. سوف يحصل هذا الأمر بعقلانية.

موضوع للتأمل

لقد فقد عصرنا معنى الاستقرار. لم يعد يعرف منافعه. وبأن الأساس، في حياة الرجل القصيرة وفي حياة جيل بكامله، هو أيضا " ألا يرى الرجل راحته معكزة الى أجل غير مسمى، وعاداته ومشاريعه تسقط، وتوقعاته تهتزّ.

هذا ما لم تعد تنظر اليه الحكومات. انها ترغب في الصخب والصدمة. لم يعد المواطن يعادل سوى قارورة دواء من الصيدلية يجب خضّها قبل استخدامها.

حين لا يكون حدث هو الذي يهزنا، تكون شائعة، ولما كانت الشائعة تثيرشائعة أخرى وتواجهها، ولما كانت الكذبة تجعل الحقيقة تصرخ، تصبح النتيجة ما نراه، تعدّد الصرخات، وتعدّد الصراعات والمخاوف، في دماغ كل شخص.

الاستقرار المادي انما الذي يقود الى استقرارات كثيرة أخرى، هو الاستقرار النقدي. حين يكون مهدداً، حين يختفي، يصاب كل شخص بالذعر والدماغ يصاب أيضا". بدلا" من التفكير بالأشياء " المنظمة "، نبدأ في تحديد وقياس تبعات الفوضى. نلاحظ أن الحياة اليومية كلها تعتمد على إستقرار القوة الشرائية ووسائل التبادل التجاري، (وبالتالي الصرح الاجتماعي بأكمله). من دون بعد رؤية ماذا سيحلّ بالرجل؟ أن يكون قادرا" على خلق اليقين أو الإحتمال، أن يتمكن من تكهن المستقبل، هذا هو تعريف الرجل. إنها بعد الرؤية الذي يبطش بها عدم الاستقرار ويجعلها وهمية.

حين يتمّ خرق ميزانية صادقة أو عندما يتمّ تهديدها، الخوف يخترق المكان. بسبب" تدهور " العملة تحدث هذه الظاهرة. عندها يصرخ الجميع كلّ لنفسه. قاعدة الإقتصاد السياسي التي تقضي بأن " تطرد العملة السيئة العملة الجيدة " لا تعني شيئا" آخر.

في أوقات القلق والذعر، يحاول الجميع التخلص من عملة، تقريبا" لم يعودوا يؤمنون بها بدرجات متفاوتة. إذا"، العملة الجيدة تختفي، وتختبئ، وتزول، بينما العملة الأخرى يبدأ تداولها بكثرة، تتوفر في كل مكان، تشتري كل شيء، كيفما كان، ترفع الأسعار، وتضع الناس ذوي الرواتب العادية والدخل الثابت خارج المعركة، وتشرع شركة بتخريب توازنها.

موضوع للتأمل

إنها المراحل التي من خلالها رأينا العديد من بلدان الغرب تمرّ بها في ربع القرن الماضي. مثل الدجل، مثل الافلاس، العملة المزيّقة دمّرت كلّ شيء. من هذا المرض غير الانساني، عانينا هنا من تداعياته الكارثية خمس أو ست مرّات منذ العام 1920. في العام 1948، وبعد العديد من التجارب والتي يحظر القانون الطبيعي أن ينسبوا لنا دون سبب كاف، تجنّب البلية، بوسائلنا الخاصة. لبنان في خلال هذه الأسابيع الأخيرة لم يفعل شيئا " آخر. حافظ على أسوار المدينة. فعل ذلك من دون أن يضحّي بذرة من شرفه ومن حقوقه السيادية. هذا هو الواقع.

ما اعتبره لبنان منطقيا " وقبل به، الدولة المجاورة، التي تربطنا بها بشدة العاطفة والمصلحة، يمكنها مناقشته أو رفضه إذا رغبت بذلك. وإذا إستطاعت، أن تستبدله بشيء آخر. جيراننا السوريون، على صعيد الأرقام (في هذا النقاش، إنها الأرقام التي تسيطر)، لا يحملون سوى ثلث العبء. الثلثان على أكتافنا. بينما عدد سكان سوريا هو أربعة أضعاف عدد سكاننا. مساحة الأراضي السورية هي خمسة عشرة مرة ضعف مساحة أراضينا. تستطيع سوريا أن تحصل على الأمور من الناحية المالية بطريقة مختلفة عنا. إجراء مقبول بالنسبة اليها يمكن أن يصعقنا نحن.

الإستقرار في حياة أي بلد هو الذي يشكّل القاعدة الأولى. وجوده يبني الدول. غيابها يجعلهم عرضة في أي وقت. عندما يتمّ إختراقه كثيرا "، كلّ شيء يهتزّ وينهار. الثقة تختفي، العمل الضميري يتوقف، التكهّنات تتصاعد، الموظف والعامل يرثيان والمغامر يسحق المفكّر.

للإستخدام من قبل أولئك الذين يحكمون وللإستخدام من قبل أولئك الذين يجلبونهم الى السلطة، يوجد هنا موضوع أساسي وصحّي للتأمل به.

8 شباط 1948

حقوق وواجبات

لحظة نكتسب ما هو حيوي للبنان، من واجبنا التوجّه، لتنسيق علاقاتنا مع سوريا، الى أبعد حدود الجهد. بتصرفنا على هذا النحو، نبقى على ثبات مع أنفسنا. لأن هدفنا هو أن نعيش وأن نساعد جيراننا لتحسين حياتهم.

ولا أي إختلاف في الرأي مع سوريا يمكن أن يتركنا غير مباليين. أو حتى أن يفرحنا. إنما هنالك ضروريات نخضع لها لأنها تشكل بالنسبة الينا مسألة حياة أو موت.

من الواضح أن لبنان، الذي هو قبل كل شيء بلد بحري وشعب من المسافرين، مقيّد بقوانين إقتصادية وإجتماعية تسيّر مصيره. هذه القوانين تختلف في أكثر من نقطة عن قوانين المنطقة المجاورة. لا يمكن للبنان، من دون جنون، أن يخرج عن سلطة هذه القوانين. إنما بالنظر إلى هذه القوانين (التي صنعتها الطبيعة وليس الرجال)، يجب أن نعتاد على أن نسعى بفرح لتسهيل مهمة جيراننا الذين يناضلون هم أيضا" من أجل مدينتهم. نحن لا نقول أن الإجراءات التي يلتجئون إليها هي دائما" الأفضل. يمكن أن يكون هنالك في سوريا المزيد من التفهم لنا والمزيد من العدالة.

لقد أصبح واضحا"، على سبيل المثال، أنه لو لم يعالج لبنان مشكلته المالية كما فعل، لكان الزلزال أصاب سوريا أشدّ بكثير. من الواضح من ناحية أخرى أن التدابير التقييدية على حركة المواد الغذائية التي اتخذتها سوريا، خلال الأشهر الماضية (قبل الاتفاق المالي)، قد أقلقت وأزعجت بشدة عددا " كبيرا" من اللبنانيين.

غير أنه لا يكفي أن يتأخى المرء في ساعات المحن. روح الأخوة يجب أن تسود الحياة اليومية، وجهد كل يوم، وأفكار، ونيات وأفعال الذين يحكمون.

بعد أن سنحت لنا الأسبوع الماضي فرصة إجراء إتصالات شخصية مع سوريين ذي شأن أتوا الى بيروت، نأمل في خلال وجودهم هنا، بأن يكون هؤلاء السادة نظرة أكثر وضوحا" عن مشاكلنا. يجب ألا يتجاهلوا بعد اليوم أن مخاوفهم هي مخاوفنا وأن سعادتهم وإزدهارهم هما أحد إهتماماتنا الأساسية. يجب أن يعرفوا بأننا نحب الإستقلال بمقدار ما يحبونه هم وبأن لبنان هو بلد الحريات بمقدار أي بلد آخر وأكثر. إنما الحلّ لمصاعبنا نحن يمكنه أن يرتدي طابعا" مبتكرا" لا يمكن لأحد عندنا أن يدعي فرضه على جاره.

حقوق وواجبات

كل شيء، بالنسبة الى السوريين وبالنسبة الينا، هو التمييز بين ما هو طبيعي وما هو ليس كذلك. بين ما هو ممكن وما يتجاوز الإمكانيات والقدرات. والتصرف كما تفعل اليوم ثلاثون أو أربعون دولة، من دون أن تتمكن من الحصول فوراً" على كل ما تريده، تسعى إلى إنقاذ الضروري وتعمل من أجل المستقبل.

في عقاب

أصدقاؤنا السوريون يخضعوننا لعقاب صغير. سنأخذ الأمر بمزاج جيد. نحن بالنسبة اليهم زبون أفضل مما هم بالنسبة الينا مورّد جيّد. لو أننا اتفقنا على وضع الجمهورية رأساً على عقب وتدمير أنفسنا من أجل سود عيونهم، لكننا خضعنا للعقاب بطريقة أكثر قسوة. سيكون عقاباً " لعشر أو خمس عشرة سنة (كي لا نقول أبدياً)" بدلاً من عقاب لعشرة أو خمسة عشر يوماً".

علاوة على ذلك، يومان من دون لحوم، إذا لزم الأمر، أسبوعياً"، لا يخيفنا. خاصة في زمن الصوم هذا. وإذا كانت اللحمية تباع بثمن أعلى لأن وجودها أقل في السوق، يجب لفترة، السعي بكل بساطة الى تناول كمية أقل منها. لن يمرض أحد أو يفعل دراما من ذلك. إننا نرى صعوبات أخرى في جميع أنحاء العالم.

علاوة على ذلك، إن البحر يسمح بإستيراد ماشية لم ينهكها المشي. حين نملك البحر وبعض الملاحة الساحلية (والحرب لم تمنع السفن التجارية الحرة) لا نخشى المشاكل العابرة من هذا النوع.

لكن يجب على السوريين أن يسمعوا إلى أجل غير مسمى من فمنا أننا لم نسبب لهم أي ضرر. إنهم يحاولون تجربة كانت ممنوعة علينا. هذا شأنهم. لو فعلنا كما يفعلون، لكننا غرقنا معا" في فوضى الأسعار واضطراب العقل. قرارنا سمح لهم بالتحرك كما يحلو لهم، من دون أن يقودوا أنفسهم إلى الأسوأ. هذا هو الوضع. لا يفعلون أي شيء في الوقت الحاضر، في دمشق، غير السعي جاهدين عن طريق الحظ أو سوء الحظ، لوضع الليرة السورية على عتبة الـ 97 فرنكا".

لنلاحظ جيدا " أننا تجاه سوريا نبقى حسني النية شأننا دائما"، كما نبقى أخويين. سعادة السوريين ستبقى دائما " شرطا " لسعادتنا. من جهة أخرى كل الخدمات التي يمكننا أن نسديها سنقدمها من دون تردد. ويبقى أملنا في التوصل إلى حلّ من شأنه أن يفيد جيراننا من دون أن يعرّض عندنا للخطر أسس الحياة الإجتماعية وربما حتى أسس الدولة.

في عقاب

باختصار، لقد فعلنا من جهتنا، ما يتعيّن علينا، في الإستقلال والشرف. وما فعلناه ينسجم تماما " مع الإتحاد الجمركي والتعاون الإقتصادي مع سوريا. بعد أن قلنا هذا، سواء إستمر جيراننا بمعاقتنا أو سواء قرّروا أن يكونوا أكثر نعومة، نتمنى لهم حظا " جيدا".

هوامش زيادة الأسعار في فرنسا

" زيادة الأسعار لا تتوقف. " هذه الصرخة الرسمية الآتية من فرنسا، كنا سمعناها هنا، الى حدّ كنا أصبنا بالصمّ، لو تركنا عملتنا تتدهور. وكنا شهدنا، في غضون أقل من أسبوع، الجنون، والفوضى والخراب في كل مكان. هل من عاقل يمكنه أن يلوم الحكومة على تجنب الشعب اللبناني خطرا " مماثلا"؟

" موجة الزيادة الجديدة، منذ أسبوع، تنتضخ كل ساعة تقريبا "، وتشكّل ظاهرة غير متوقعة تستأثر، في فرنسا، يقول المحرر في الـ A.F.P.، كل انتباه الحكومة. " (الحشو لمرة واحدة مفيد، يظهر جيدا " أين نحن من ذلك).

ليعلم جميع اللبنانيين بصورة نهائية: لبنان لم يكن لديه خيار. كان الأمر بالنسبة اليه إما الخلاص أو الانهيار. لبنان إختار الخلاص. زيادة الأسعار تلك التي يعرضونها في فرنسا على أنها ظاهرة غير متوقعة كانت سببت هنا خرابا " ودمارا" هائلين. في بلد لديه حساسية بلدنا، ويعدّ ذهنيا " بالذهب ويستورد كل شيء، لا نقوم بمغامرة كهذه، الا اذا فقدنا عقلنا. المسألة تشعّ وضوحا ". بالتأكيد، لم نجد أنفسنا أبدا " على نحو أفضل أمام هكذا يقين.

لكن منذ أن لامسنا الهاوية ونجونا من السقوط، بعض المواطنين النكدين وجدوا أنه كان من الحري بنا الذهاب الى الموت برزانة. نتساءل لماذا. يجب في الواقع، كي يقول المرء هذا، أن تكون لديه خبرة قليلة في التفكير والمنطق.

ما تجنبناه كان لا يمكن إصلاحه. بينما قضايانا مع سوريا يمكن تسويتها تماما " من يوم الى آخر أو من أسبوع الى آخر. بالكاد يتطلب الأمر القليل من حسن النية. لأنه، مرة أخرى، لم نسبب أي ضرر لأصدقائنا السوريين. إننا نعرف جيدا " سوريين موضوعيين ومتفهمين يعترفون بذلك تماما ".

كان للبنان وسوريا مجتمعين أن ينحرفا ويضيعا تماما " جراء " تخفيض قيمة العملة " بالحجم الكبير الذي

تمّ به. كان لسوريا، بمعزل عن لبنان، بما أنها مسؤولة فقط عن ثلث الأوراق النقدية لحجم سكاني يفوق حجمنا بثلاثة أو أربعة أضعاف. ونظرا " للقدرة الانتاجية التي تملكها وغير المتوافرة عندنا، كان عليها أن تقوم منفردة بتجربة شيء مختلف. هذا ما يقوله المنطق. هذه هي الحقيقة.

هوامش زيادة الأسعار في فرنسا

إنما أصبحت القضية كلها واضحة جدا " لدرجة يجب أن نعتذر تقريبا " إذا تطرقنا إليها مجددا".

12 شباط 1948

هل سنناقش بعد؟ *

الإعتراض الأكثر شيوعاً على الإتفاق المالي الفرنسي اللبناني الذي سمعناه من الجانب السوري انتفى سبب وجوده. كانوا يريدون تواريخ، ووضع حدّ للالتزامات. ليس انه لم يتمّ التحسّب لذلك، لكن النصّ كان "غامضاً" وقابلاً للنقاش. ها قد تمّ توضيحه.

في غضون عامين بعد إنتهاء الاتفاق، سيتمّ تسديد كامل الأرصدة التي هي لصالح لبنان. يتمّ تسديد نصفها بالعملة الأوروبية ونصفها الآخر لقاء بضائع، في حال كان يوجد قيود في الصرف في تلك الفترة. من دون هذا التحفظ وبحرية، إذا لم يكن هنالك قيود. والضمانة الفرنسية ستبقى سارية المفعول الى حين انتهاء العملية. هذا الأمر واضح. وهذا ما جلبته لنا رسالة رسمية تفسيرية من خلال المفوضية الفرنسية في بيروت. أولئك الذين لن يكونوا راضين، هذا يعني أنّ شيئاً "لن يرضيهم. سيكونون قد شكّلوا من عنادهم وإعتراضهم قاعدة لحياتهم.

يجب الإعتراف بأننا وجدنا لدى الجانب الفرنسي تفهماً "واسعاً" جداً". يجب أن نتذكر أنه، حين يتعلق الأمر بالمالية والعملة، يأخذ الشك في هذه الجهة من المتوسط حجم مؤسسة. أوروبا عاشت على الدين العام مدة قرن. عندنا إذا لم يكن هنالك دين عام، هذا يعني أنهم لا يتقنون حتى (وخاصة) بالدولة. يجب أن نجد الحقيقة في التوازن.

يبدو لنا أنّ التقنيين المصريين، الذين إستدعاهم السوريون من القاهرة والذين شرفنا وسرّنا إستقبالهم في بيروت، سيعطون الآن موافقة دون تحفظ. كانوا قد فهموا الحالة اللبنانية. لقد أعلنوا ذلك بصوت عال وواضح. من الآن فصاعداً، بالنسبة الى سوريا أيضاً، كل شيء سيبدو واضحاً". ومن دون شك، إستشارتهم ستكون ثمينة بالنسبة الى أصدقائنا في الحكومة السورية الموجودين الآن في القاهرة من أجل أعمال الجامعة العربية.

في هذه المسائل الدقيقة، لا يفيد أي عناد. ما يهم فوق كل شيء، ليست القصص القديمة والأحقاد الصغيرة، إنما المصلحة العامة، إنها العلاقات الدولية. وإذا تكلم السوريون، من جديد، بشأن موضوع الحرية والاستقلال، سنقول لهم مرة أخرى أننا متمسكون على الأقل بقدرهم بالاستقلال وبالحرية. لكن عليهم أيضاً أن يفهموا العالم كما هو، وضع العالم. والصعوبات الجمة لمختلف الدول. وأخيراً "ضرورة التوصل الى إتفاقيات معقولة بشأن الصعوبات التي، كي يتم حلّها، يستدعي الأمر فعل حكمة وعقل.

* بتاريخ 15 شباط 1948، رسالة موجهة الى الحكومة في بيروت من خلال الممثل الديبلوماسي الفرنسي في لبنان، أعطت توضيحات حاسمة بشأن طرائق تطبيق الاتفاق النقدي الفرنسي اللبناني.

هل سنناقش بعد؟

أكثر من أي وقت مضى، يجب على لبنان أن يثني على نفسه لأنه تصرف كما فعل. من كل ركن من أركان البلاد تأتي شهادات عن إرتياح عميق. ولا شيء سوى نية سيئة، والتي لا نريد مطلقاً أن نؤمن بها، يمكن أن يحول دون بقاء ونمو تعاوننا الوثيق مع سوريا بشكل أقوى. نأمل في سوريا نفسها أن يبديد التفسير الحاسم الآتي

من فرنسا الشكوك وأن يمهد الطريق. إذا لم يكن هناك ما هو أكثر تواترا " من سوء الفهم، ليس هناك ما هو أكثر طبيعية من رؤية تبدد سوء الفهم.

نأمل أن يعيد أصدقاءنا السوريون النظر بالوضع برمته في ضوء النص الذي لا جدال فيه، الذي نحضره لهم، وبعد أن فاضوا الى جانبنا مدة أربعة أشهر، سيدركون أكثر أنه قد تم القيام بعمل مفيد ومثمر.

15 شباط 1948

لتحقيق الوئام في التنوع

في الشام سينذكرون باستمرار أن لبنان وسوريا هما دولتان ذات سيادة. أن كلاً منهما سيد نفسه. وأن الاتفاقيات التي تقرب وتسهل الوجود ستكون دائماً " بين البلدين، تحت شعار ميل عاطفي علماني، فعلاً " مستتيراً " من الحكمة والعقل.

القضايا الاقتصادية ترتدي أهمية كبيرة من دون شك. لكن القضايا السياسية لها أحياناً " أهمية أكثر. من دون أن يسبب أي ضرر لسوريا وباستخدام حقه السيادي، وقع لبنان اتفاقية مالية ليست في الواقع سوى تصفية مشرفة.

لا يحق لسوريا أن تسعى الى الفرض على لبنان حلاً مرضياً لها، ربما، إنما مميت له. لبنان من جهته لن يناقش، بطبيعة الحال، الحل النقدي السوري، كيفما تطور.

حين تستقر العملة السورية (بأية وسيلة دائمة كانت) سيتم إنشاء إتفاق مساواة، والحياة التي لم تتوقف، الحمد لله، ستتستأنف بمرح أكثر بعد.

في واقع الأمر، الحياة الإقتصادية المشتركة، تابعت مسارها، من خلال مسارات سرية. والمزاج السيء العابر الذي أسفر عن الإستيلاء على المواد الغذائية من قبل العملاء السوريين على عتبة حدودنا (وصولاً الى زوادة الطريق للمسافر) سيكون قصيرا".

إن هذه الإجراءات والقيود غير جديرة بسوريا وبلبنان. جميع السوريين الواسعي النظر يدينون هذا الأمر. لبنان الذي يشتري من سوريا لغاية ثمانين الف طن قمح سنويا "وأشياء أخرى كثيرة أيضا"، يحق له أن يحذر. إذا عالج مصير عملته على طريقته الخاصة، فهذا كي يحافظ على قدرته الشرائية وكي لا يصبح، الى جانب سوريا، المتسول الذي يرغب البعض في أن يصبحه.

أخيرا"، مع إدراكها لحقوقها، دولة ذات سيادة يجب ألا تغيب حقوقها عن نظرها. هذه القاعدة تسري على أصدقائنا السوريين وعلينا. ندين لهم في أوسع مقياس الجهد الذي يمكنه أن يسهل وجودهم. إنما يدينون لنا بجهدهم. يجب أن يفهمونا وأن يفضلوا لنا حلنا على حلهم، حين السلام الإجتماعي، حين حياة مليون رجل (باستثناء بعض المضاربين)، يعتمدون على ذلك.

18 شباط 1948

مذكرة وحقائق أولى

إذا كان أصدقائنا السوريون يعتقدون أنفسهم أكثر علما " بمصالحنا منا نحن، فهم مخطئون جدا". إذا كانوا يعتقدون بأنهم متمسكون أكثر منا بالإستقلال وبالمزايا التي تنجم عنه، فهم مخطئون أكثر.

خلال أربعة أشهر وأكثر، تابعوا معنا مفاوضات كانوا يجدونها شرعية وضرورية. لقد أنضجوا معنا مشاريع ومشاريع مضادة وزنوها وقاسوها. ثم، فجأة، في الأيام الأخيرة، إستبدلوا، بخدعة شعوزة، المبادئ بالأرقام، والوطنية بالحسابات.

يوجد هنا حقيقة فريدة يجب أن نعزوها الى اللاتوازن. الرأي العام في سوريا لم يكن ربما على علم بما فيه الكفاية بما كان يجري في باريس. وحول بعض التصاريح الرسمية، المتهورة أو المهملة، تصورت أن أشياء غامضة كانت تحاك، أن تصفية حسابات لكن لا مفر منها كانت تعرّض اللعبة للخطر. سيكون اليوم على المفاوضين السوريين أن يؤكدوا أن هذا غير صحيح، أن يعطوا شهاداتهم، أن يفجروا الحقيقة. لم نسمع صوتهم لغاية تاريخه.

لقد علمنا الآن من خلال ما تجلبه لنا الصحف والبرقيات في الجهة الأخرى من الحدود، أنهم ينوون أن يقطعوا عنا المون لأننا لم نشأ أن نعتمد النظريات المالية السورية وأنهم يريدون أن يحرموننا من منتجات الأرض

السورية لأننا نعتبر أن تخفيض العملة الذي يزرع بوحشية نصف قيمة العملة، هو كارثة. يبدو حقا " أن انهيار العملة اللبنانية، والإفقار الجماعي للشعب اللبناني الذي ندافع عن تراثه، وأن الإضطراب الشديد الذي تلا هذه المصائب كلها أمور قد أسعدت جيراننا المحبين. لكننا لا نريد أن نصدق ذلك. لا نريد أن نتصور للحظة واحدة هكذا مخططات سوداء. نعتقد فقط أنهم بعد أن أخذوا طرفا"، السوريون لا يريدون أن يتزحزحوا. (في حين أنه قد يبدو نبيلاً " جدا " أن يعترف المرء بخطئه وبضرره).

إننا نكن للسلطات السورية العليا الإحترام الكبير. نأمل مرة أخرى أن يصدر عنها كلام حكومة، وكلام عقل. إننا نعلم ثمن علاقات الجيرة الأخوية حقا". لن نبادر أبدا" الى عرقلة أو الى إحباط هذه العلاقات مهما كانت قليلة. سنفعل على العكس كل ما في وسعنا لتسوية الصعوبات. لكننا ننتظر من أصدقائنا في دمشق أن يفكروا وأن يفهموا أن طريقتهم في التصرف، المتقلبة والتعسفية جدا"، ليست مشجعة. نحن أفضل زبائن لسوريا. ألم تعد تريد، بالصدفة، صداقتنا الأكيدة، زبائننا الأوفياء جدا"؟ ولماذا، لو سمحتم، لم تعد تريد؟

مذكرة وحقائق أولى

نكون سيئي النعمة إذا أصرنا على حقائق حيّة. لكنه حقنا أن نكرّر، بعد أن تصرفنا بشكل صحيح جدا" وفي ملء استقلالنا، أننا غير مستعدين لأن نضطرب جراء شجار لا مبرر له، يسببه لنا البعض من بين الأقل خبرة في دمشق.

عيون على الخريطة

العقيدة الإقتصادية الرسمية لسوريا الحالية يبدو أنها الإكتفاء الإقتصادي. نسمي هذا الأمر الإكتفاء الذاتي. دول أخرى قبل سوريا جرّبت. وهي بعيدة عن طرقات الكون الكبيرة. لقد تعلمت أنه لم يعد هناك إكتفاء ذاتي تحت السماء. وأن الحياة تدعو من كل صوب، من حولها، الى مساهمة ومساعدة الحياة الدؤوبة.

يكفي أن ننظر الى الخريطة. ليت فقط خريطة سوريا وحدها هي التي ستكون دون آفاق، إنما خريطة العالم القديم وكامل الأرض. سوريا، بجانبنا، ومعنا، أصبحت أو عادت وأصبحت، في قلب الشرق الأوسط، الملتقى الأوّل للدول. التحدّث عن الإكتفاء الذاتي عندما نكون مكتفين ذاتيا"، عندما يكون لدينا الشرف وسوء الحظ بأن نتواجد في هذا المكان، هو الطلب من مغامرين مستعجلين أن يتوقفوا ويفكّروا ثمانية أيام، هو التحدّث عن الأدب لشركات نفط.

نخشى كثيرا"، من جهتنا، أن يسير العالم أسرع من برنامج جيراننا الإقتصادي. أن تكون الظروف العالمية أكثر الحاحا" من خططهم الضيقة. نتطرق الى هذا الموضوع لأننا نريد، سوريا حيّة، صلبة ومزدهرة. اننا نفكر بذلك، ونقول، ونكتبه منذ زمن بعيد.

سوريا، كما تبدو في تصور بعض وزرائها ذات النية الحسنة دون شك، ستفجّر مؤسساتها ومسؤوليها التنفيذيين بعد تجربة قصيرة. سنتعلم، على حسابنا المشترك، أنه لم يعد يتم الدفاع عن الإستقلال السياسي والإقتصادي برفع جدران حول منزلنا. وليس بالإقبال على أنفسنا في المنزل نتنفّس أفضل. سوف تدوم التجربة قدر ما يدوم الوصول الى المزاج السيء (أو على الأكثر المؤسسات التي تسير عكس تيار الحياة وطبيعة الأشياء). سنتبعها صحوّة صعبة. لأنه، في النهاية، الأمر يتعلق بالشعب السوري، بالثلاثة أو أربعة ملايين سوري أبأؤهم شاركوا في كل أحداث التاريخ، منذ خمسة أو ستة آلاف عام، ومع الإستقلال، عرفوا أو وجدوا أبعاد العالم أو مستجداته. من المفيد مزج هذا الشعب الذي ترتفع شجرة عائلته عاليا" جدا"، شاركوا تطورات الكون الحاسمة. وليس إعادته إلى فكرة الواحات، حتى الأكثر خصوبة منها.

عيون على الخريطة

بكل صراحة، بعض صيغ الشام قد تجاوزها الزمن. إنها محفوفة بالمخاطر الى حدّ أصبحت حصرية. تركز على مستقبل غير مستقرّ لمشاريع أخذت، كي تحظى ببعض فرص النجاح، ربع قرن من دون اكتشافات ومن دون حروب، ربع قرن من الصمت ومن السلام. عندما عرفت سوريا، هذين العامين الأخيرين، جراء مؤامرات خارجية مختلفة، المخاطر التي نعرفها، دافعنا عنها بأخوة، نحن اللبنانيين، بقوة شديدة. لقد وضعنا من أجلها، في الميزان من كل قلبنا، كل إمكاناتنا الفكرية، والأخلاقية والسياسية. لقد أظهرنا كم يمكن لتركيبتها بحدّ ذاتها أن تهددّها التوسعات في السراب، ولم تكن سوى كثير من الأفخاخ والأخطار. الجميع تمكّن من رؤية كم كان الإغراء قويا".
نفس الشعور، نفس التفاني المعقول يدفّعنا للكتابة اليوم. سوريا لديها دور تلعبه في العالم الذي لم يعد باستطاعتها الهروب منه.

كي تبقى نفسها، يجب أن ترتفع الى مستوى وظيفتها الطبيعية. وأن ترى الحاضر والمستقبل على ضوء ماضيها ومصيرها.

24 شباط 1948

سلميا"

من الجانب السوري، رأينا المزيد من الاعتدال هذه الأيام. هذا مفرح. في لحظة من الشغف، تلاها التفكير. أكثر فأكثر، سيرى جيراننا أنفسهم أمام الأدلة. نعتقد أن البعض منهم سيسيطرون بطريقة أفضل على مزاجهم. بأنهم سيسلمون أفكارهم الخلفية بطريقة أقل فظاظة. لكن في أيامنا هذه، في واقع الأمر، اذا نظرنا في كل أرجاء العالم، نرى إفراطا " في كل شيء ولا شيء. يجب بكل بساطة أن نعتاد على عدم أخذ كل شيء بطريقة مأساوية.

ما إن أنقذنا لبنان من الصدمة والمحنة، لحظة الهبوط العمودي للفرنك، ربحت سوريا من موقف لبنان. ولا زالت تريح الآن. إذا كانت لديهم أفكار ومعارف في دمشق، لا ينقصنا ذلك في بيروت. وبيروت لديها كل أسباب العالم لترغب في إزدهار دمشق. لكن، في دمشق، نادرا " ما يعطوننا الإنطباع بأنهم يريدون سعادتنا بهذا المقدار. لأن أرضنا صغيرة، لا يقررون الاعتراف بأننا لا نفتقر الى الموارد، بأن لدينا روحا " عظيمة وأخيرا " بأننا نعتز بالحريّة قبل كل شيء.

دمشق هي، في هذه الأيام، من الناحية الإقتصادية، مع " سيطرة الدولة " الجذرية. لطالما كانت كذلك. إنما ليس بهذا القدر من التعنّت. لا نستطيع في لبنان، أستيعاب نظريات وأنظمة مترممة الى هذا الحدّ دون أن نختنق (على كل حال، في دمشق نفسها، من خلال هذه الأنظمة النظرية، لا تفتقر الى الامتيازات ولا الى انتهاكات القانون).

يجب بين سوريا وبيننا، أن تستمر الحياة في صداقة متسامحة، في تفهّم وضع كل طرف، في نوع من التسوية المرنة التي تتأقلم مع ضرورات الحياة والحاجات اليومية. هذا يفترض وجود كل احتمالات المودة، والمزاج الجيد وحسن النية.

الله يشهد علينا بأننا في لبنان حسنو النية الى أبعد الحدود. لكننا لن ندعن، من أجل أي كان، أن نمّر كحمقى وأن نأخذ الدور النافر للجميل لشخص مدان عن طريق الإقناع.

بلد يملك منتهي كلم من السواحل مع وصول الى البحر ولديه ذوق للعالمية ويملك الاتصالات العالمية التي مملكتها، لا يستطيع أن يصبح تابعا " لأحد.

سلميا "

في جسم العالم العربي، نحن نلعب جيدا دور الرئتين، وليس من مصلحة أحد أن يرانا مختنقين ومستعبدين. بإختصار، نظرا " للصعوبات التي تختبرها الآن كل الدول العربية، والعقبات التي تواجهها كلّ الأمم، حلينا بأفضل ما يمكن مشكلتنا المالية. القدرة الشرائية لدينا آمنة. نوافذنا على العالم تبقى مفتوحة. وها نحن أحرار بتسوية مستقبلنا بروية خارج القلق والإكراه.

يجب أن يعجب بنا كثيرا " أصدقاؤنا السوريون في هذا الإطار. ويجب أن يكونوا راضين جدا " على أن نتمكن من الشراء أكثر من عندهم. لنأمل، بمساعدة النيات الحسنة والتفكير السليم، أن يكون الأمر كذلك، وأن يكون قد أعطي لنا أن نبقي بالنسبة الى سوريا (التي يهددها أكثر من خطر) الصديق الوفي، زيونا " ممتازا " ودعما " قويا".

4 آذار 1948

مبادئ سياسة إقتصادية

لن نكف عن تكرار ذلك: هذا البلد في حاجة لأن تكون أبوابه مفتوحة على العالم. كي يعيش، إنه في حاجة لأن يتنفس على نطاق واسع. إذا كرهناه كثيرا"، نجرحه. يفقد توازنه إذا إضطهدنا حرته.

العقائد المعاكسة تنطلق من نيات غامضة أو من جهل للحقائق. أن يترك لذكائه، لبنان يتدبر أمره. إزعاجه بنشاطه الكبير، من خلال القيود المصطنعة، يقع تحت سلطة أعداء القوانين ويرى إستقلاله مهدداً".

في الجلسة العمومية الأخيرة لمصرف الإصدار، قيل أن لبنان، وجد اخيرا " عام 1947 العملات التي يحتاج اليها للحكم! ويشير المصرف الى أنه وجدها بوسائل علمية وأحيانا " بهلوانية. لكنه وجدها. هذه هي الحال دائما". وستبقى كذلك طالما لن تسود قيود تعسفية.

عندما ندّعي السيطرة على النشاط الإقتصادي ونسيطر عليه بإعوجاج، فهذا أسوأ من عدم السيطرة عليه أبداً". هذه الملاحظة تنطبق على لبنان بطريقة حاسمة. إذا كان أولئك الذين لا يطيعون قوانين الإقتصاد الموجه أكثر عدداً من أولئك الذين يطيعونه، فهذا إحتكار فعلي قائم لصالح العناصر الأقل إنضباطاً في الأمة. إذا، من ناحية أخرى، خوفاً على فقدان العملات، على سبيل المثال، نمنع الناس من العمل، فإن مصدر العملات سيجفّ.

بلد مثل بلدنا يقدّم خصوصاً الخدمات، يجب بكل وضوح أن تحكمه الحرية. وجهات نظر جيراننا تكون أحياناً مختلفة عن وجهات نظرنا. إنهم لا يقدّمون خدمات. إنهم يهدفون قبل كل شيء إلى إنتاج زراعي وصناعي. نحن يلزمنا أبواب ونوافذ لا تلزمهم هم. كل الفن، بالنسبة إلينا، هو ألا نصطدم بالجدار.

أفضل حلّين لتجنّب أقلّ الحلول إعتباطية، وأقلّها تعقيداً، "سيكونان دائماً" بالنسبة إلينا تدخّل الجمركي وتدخّل الجندي.

17 آب 1948

كل شيء جيد ينتهي بشكل جيد

عند التصديق على الاتفاق المالي الفرنسي - اللبناني، لدينا الحق، يبدو لنا، أن نقول شيئاً. الحق، نقول، بعد أن كان واجباً. لأنه، بعد أن تم نقل المحادثات من باريس إلى بيروت، أصبح لدينا هنا، ما نتحدث ونكتب عنه. وما نناقشه أيضاً.

سننذكر بارتياح شرعي أننا لم نتعامل مع ألنا، في حين كانت الصعوبات تبدو قصوى. أخيراً، "ساد العقل على جبل من الأحكام المسبقة، والمغالطات والأخطاء.

ما لا يصدق في هذه القضية، هو عناد، ومكابرة غير المؤهلين في وجه اليقين، في وجه هؤلاء الذي يعرفون أكثر عن هذه المسألة. إنه هذا النوع من عدم الإدراك الذي من خلاله كان البعض يقودنا إلى الكارثة بقبولهم رؤية العملة التي بواسطتها ستنخفض قيمة جميع ميزانياتنا، ومعها الفوضى في جميع أشكال الحياة الاجتماعية.

عملة تسقط، إنه صرح ينهار على الذين يسكنونه. وهو إنهيار الميزانيات، والثقة والائتمان. الانكليز يعرفون ذلك جيداً" ويدافعون بفعالية عن عملتهم منذ ثلاث سنوات بشجاعة استثنائية، بالضراوة التي نعرفها.

في بلدنا أكثر من أي مكان آخر، إستقرار العملة هو شرط للإستقرار السياسي والإجتماعي. هل يجب أن

ندكر أننا في لبنان، نشترى تقريبا " كل شيء ونبيع خدمات فقط، وأنه حولنا لا يوجد سوى بلدان تعدّ بالذهب وبالليرة الإسترلينية، ولا يمكننا أن نتصور هنا انهيار العملة من دون زيادة موازية في الأسعار، هذا يعني من دون انهيار الأجور، والرواتب، والمداخيل الثابتة، بسبب الإنهيار التدريجي للقوة الشرائية؟

يجب أن نفهم اليوم أن الإتفاق المالي أنقذ مرتين إستقلال لبنان بدلا " من المساومة عليه. لقد سمح للبنان الحفاظ على أسلوب حياته وأنقذه من الإعتماد على الآخرين، الى حدّ ، كان من دون شك، دفن حرياته.

كانوا يريدون، بكامل قوتهم، أن يجعلوننا نرى الليل نهارا " والنهار ليلا". الحقيقة سلكت دربها. وسيتحققون أكثر فأكثر من أن لبنان قدّم خدمة بارزة لسوريا بحماية موقعه الحالي ومستقبله الخاص.

كل شيء جيد ينتهي بشكل جيد

والآن يجب أن نأمل بأن الحكومة ستكون منطقية مع نفسها، وبأنها ستفهم ضرورة أن تترك لهذا البلد، في هذا المجال كما في المجالات الأخرى، كل الحريات التي تتوافق مع المصلحة العامة.

عندنا، حين القانون لا يعطي للمواطنين الحريات الضرورية، فبالقانون يأخذ المواطنون كل الحريات.

في شأن المحادثات اللبنانية - السورية الجارية

على الصعيد النقدي، سوريا تقترب، في ما يتعلق بها، من الحلّ المنطقي. أن ترى مناسبا " جرّ الأمر ثمانية أشهر قبل أن نتوصل الى الحلّ، فهذا شأنها. أن تقدّر أنه يجب عليها أن تمرّ بهذه التجربة وإجراء المزيد من المحادثات، فهذا حقها ونحرص على عدم تحديّ ذلك. سنكتفي بالأسف على أن مشاعر الصداقة التي يكنّها لبنان لسوريا وعلى أن حسن نيته المتوهّجة لم يتمّ الاعتراف بهما، منذ البداية، كما كانا يستحقان.

لم نشأ أو نرغب هنا يوما " سوى بالمصلحة المشتركة. وسيعترفون لنا بأننا وضعنا منذ البداية حتى النهاية، في المغامرة، كل ما كان في وسعنا وضعه من حكمة، ومن مزاج جيد، ومن صبر، وأخيرا " من روح أخوية. الأحداث، الحمد لله، لم تبين أننا على خطأ. ولطالما إنتظرنا ساعة اليقين.

الآن، يجب على الطرفين التفكير بنضج كبير، ترتيب العلاقات الإقتصادية النقدية اللبنانية - السورية.

بالنسبة الينا، وبالنسبة الى أصدقائنا السوريين، نخاف، بالرغم من الإنتظار الطويل، من الإتفاقيات التي لا تقرّها التجربة. نخشى ألاّ يتمّ التطرق والأخذ بالإعتبار مسائل في غاية التعقيد الا بشكل سطحي.

على أية حال، يجب علينا أن نميّز، بعضنا بعضا "، بين جردة وبين مشاريع مستقبلية، بين الميزانية العمومية لكل من البلدين وبين نظام مستقبلي، بين ما هو موجود وما سيكون. هكذا يبدو لنا من الطبيعي، في كل الحالات الطارئة، أن نستخدم على راحتنا، الفرنكات المضمونة التي هي تغطية لعملتنا من دون صعوبات من دون قيود. يتوقف علينا أن نستبدل، إذا أردنا ذلك، هذه الضمانة بضمانة أخرى. نحن وحدنا من يحكم على الطريقة التي ستستخدم فيها هذه الفرنكات. وصلاحيات سوريا، بشأن فرنكاتها، هي بطبيعة الحال مماثلة. هذا لا يناقض بشيء الوحدة الجمركية، وهذا بالنسبة الينا حق أساسي.

في شأن المحادثات اللبنانية - السورية الجارية *

اللبناني الذي يملك 200 ليرة ورقية (انه متوسط الفرد) بينما السوري، في الوقت الحاضر، مع الأخذ بالإعتبار الملايين الذين تقدموا الى الميرا، يعني الى مكتب الحبوب والخبز السوري، لا يملك سوى 50، اللبناني نقول، الذي يملك 200 ليرة يمكن سداها بالفرنكات الفرنسية المضمونة، يجب أن تترك له حرية إستعادة فرنكاته إذا شاء ذلك، بإعادة أوراقه النقدية الى مؤسسة الإصدار.

ما يجب أن نخشاه، هو التضخم. إذ ان إعادة أوراق نقدية الى المصرف مقابل فرنكات، هو عكس التضخم. إنه إنكماش واضح وحماية إضافية ضد زيادة غير مدروسة في سعر الذهب. لا نقول هذه الأمور، هنا، من أجل التقنيين فقط، إنما للشعب الذي يتمتع بذهن حاد وحرّ بما فيه الكفاية ليفهمها.

قبل الإنجراف في إقتصاد موجه أكثر من الإقتصاد الحالي (والذي سيكون موجهها " بشكل جيد أقل من الدولة منه من قبل التجار أنفسهم، نظرا " لما نعرفه عن مهارات الأفراد وعن مهارات الدولة)، قبل الإنجراف في إقتصاد موجه أكثر بعد، يجب أن نتساءل لمصلحة من وضد من سينفذ هذا التوجه في الإقتصاد.

باختصار، يبدو لنا أن هنالك حاجة لدراسة مكّلة للعلاقات الإقتصادية السورية اللبنانية ويوصى بالانتظار الى حين ترى سوريا نفسها بوضوح أكثر في وضعها النقدي وفي مشاريعها وتتمكن من تقدير مصالحها أكثر من دون تجاهل مصالحنا. في دمشق كما في بيروت هل سيفهمون ذلك.

بيروت 1 تشرين الأول 1948

* تجري مفاوضات إقتصادية شاقة جدا" منذ بعض الوقت بين لبنان وسوريا: نظام الواردات - حرية أو نظام موجه - أمور تجعل من الصعب التوصل الى إتفاق.

زمن الأوهام

كونه لا يمكن دمج لبنان منطقيا " في إقتصاد موجه بشكل وثيق أمر يوضحه التاريخ والشهادات واليقين. إنه بحكم طبيعته بلد الإختراع اليومي، بلد المناسبة والفرصة السانحة، والحركة، نصف عملياته التجارية على الأقل يقوم بها بواسطة البرقيات. إخضاع ذكائه بصورة عامة وخصوبة عقله للسلطات والإجراءات المسبقة هو بمثابة تحطيم

وسائل عمله وفرصه. بالنسبة الى هذا الشعب الذي يناضل من أجل الحياة بهذا الزخم الذي هو محط إعجاب الجميع، فإن دعم المفارقة بأن هذا الأمر يصبّ في مصلحته يعني تكبير يديه. تصرف مثل هذا يشبه للوهلة الأولى الإنتحار. والخطأ الإقتصادي يأخذ بسرعة نسبا " مبالغاً بها.

إقتصاد موجه الى هذا الحد يفرض تشريعات تقييدية الى حد بعيد وضوابط لا يمكن أن تدوم في بلد مثل بلدنا. ولا حتى في بلدان الجوار القريب. من خلال معرفة مشتركة لا يمكن لهذه البلدان أن تصمد بسبب طبيعة الأشياء، ولا يمكنها أيضا " أن تصمد بسبب عدم إنضباط الفرد، وعجز الدولة. الدولة في هذا المجال هي بوضوح عاجزة عن الحصول على الطاعة. من غيرالممكن أمام مجموعة ضروريات أن تجعل من غالبية عملائها رجالا " غير قابلين للإختزال. تجد نفسها مجبرة على العيش بنفسها على هامش هذه القوانين. يمكننا أن نذكر حالات صاعقة. أخيرا " من الطفولي أن ننكر كم هو الإغراء كبير في كل هذا الجزء من العالم لنخدم مصالح أفراد ضدّ المصلحة العامة.

نتيجة للقيود، سيكون لصالح التجارة غير النظامية، ولصالح بعض المتميزين، الدمار البطيء أو السريع للإقتصاد، بحجة حمايته، هو أعجوبة من التعقيد. وستكون الفوضى الظاهرة أو الخفية سبب عيش هذا البلد.

لا ترغب سوريا، عن حقّ أو باطل، ببعض السلع، نقول أن هذا حقها. وأيضا " من الضروري أن نجعل من السلع الممنوعة تعدادا " لا يعني انحدارا " اجتماعيا ". هذه السلع، يمكننا أن نتدبر أمرها بشكل مفيد كي لا تذهب عند جيراننا، حتى أن سوريا منعت بشكل فعال، عدة مرات، تصدير بعض منتجاتها الى عندنا. إن الحلّ هو في تناول اليد. من مدينة الى مدينة، يوجد الضرائب البلدية والمنح: إنما لا يجوز، ليس من أجل هذا القليل، أن نقلب وضعا " من شأن إهتزازه أن يلحق الضرر مباشرة أو غير مباشرة بسوريا نفسها وبالنسبة الى لبنان، على المدى القريب والبعيد، سيشكل مسألة حياة أو موت.

2 تشرين الأول 1948

المستقبل هو للأبواب المفتوحة

عندما، في لبنان، ندافع عن الحريات ضدّ إقتصاد موجه بشكل مفرط (أو ضد التسفيه السياسي)، فنحن ندافع عن الذكاء؛ عن موارد الفن وقوة العقل. الرجل هو رأسمال بحدّ ذاته، إذا كان ذكيا ". عقل مبدع يخلق الثروات أو يجدها، في جميع المسافات. المواد الأولية والعملات ليست سوى خادما لفكرة مرنة وقوية، ولرجل أعمال جريء يجيد التنظيم والتصرّف. سيكون من المؤسف حقيقة الإدعاء بشلّ رجال من هذا العيار بحجة الإحتفاظ، رغما " عنهم، بما يملكونه.

الحكومة اللبنانية لن تعامل الشعب اللبناني كما يعامل الشخص المسرف. لن تعرضه للوصاية الوهمية. لن تسمح بوضع تجارته (التي هي، على قدم المساواة، ألمع تجارة في العالم) في حالة مماثلة لحالة المحظور القضائي.

من ناحية أخرى، لم يعد هناك إكتفاء ذاتي في العالم. الولايات المتحدة نفسها لا تستطيع الإكتفاء بوحدة مفردة. سيكون من المستحيل أن تستمر من دون بقية العالم.

لم يعد هناك رغبة في إكتفاء ذاتي لا ينبع من التهور ومن الكبرياء. المستقبل هو للأبواب المفتوحة، للمساعدات المتبادلة، لأوسع تبادل في الأفكار والمعارف، لأوسع حركة بضائع. إننا نتوجّه بأقصى سرعة نحو زمن ستهلك فيه كل حياتنا الإقتصادية الإصطناعية، حيث الطبيعة، في كل شيء، ستطالب بحقوقها.

ليس برفع الحواجز نخلق الحياة؛ ليس بوضع أمة خلف الجدران نبني الصناعات. الجميع يعلم اليوم كيف ان أكثر الآلات حداثة هي هالكة؛ وأنه يجب استهلاك في غضون سنوات قليلة ما تتجاوزه كل يوم مستجدات صاعقة.

إنما كل شعب يملك مصادر خاصة من مصلحته تطويرها في الهواء الطلق. سوريا، على سبيل المثال، دون أن تحيط نفسها بسور الصين، تستطيع أن تطور ثروتها الزراعية بطريقة هائلة. يمكنها أن تزود نفسها بالآلات قوية، من دون أن تحرم نفسها من أجل ذلك من أجهزة الراديو والتسجيل الموسيقي التي تؤمن لها صوت العالم، ومعرفته وموسيقاه.

المستقبل هو للأبواب المفتوحة

الحقيقة، نعرفها، هي في المقياس. لهذا السبب قليل من الغنائية يساعد دائماً " على إنتصار الحقيقة؛ لأن الغنائية هي شعر والشعر هو مقياس. لم يعد ممكناً " الحصول على معدات صناعية دون مساعدة أغنية.

الشؤون المالية للجمهورية

يجب أن نتفق على أن تنفيذ ميزانيات الدولة لا يخضع لضوابط جديرة بهذا الاسم. نقول " الميزانيات " لأنه يوجد أكثر من ميزانية حيث يتطلب الأمر ميزانية واحدة. بواسطة وسائل مختلفة وبتأثير تشريعات سرّية، خلقت الدولة لنفسها موارد يجهلها المجلس، والمواطنون يكادون يشكون بها. أضف الى ذلك، نقول للمجلس الغريب قليلا" عن كل شيء (وبالأخص عن الأشياء التي يجبره عمله على معرفتها ويهمه أن يعرفها)، إنما الشعب، الشعب الطيب يحق له الإطلاع على ما يفعلونه بماله. موافقته على الأقل غير المباشرة هي مصدر الحق نفسه بجمع وإنفاق المصادر التي يوفرها.

السلف والقروض المنتشرة بتحرر تَوَثَّر على أكثر الأشكال فرادة. نرى في كل مكان أثر مال لم تشمله الجمعية، التي تشرّع القانون، في تقديراتها، ولأجل هذا المال يجب أن نعترف بأنها منحت شيكا" على بياض.

مليون ونصف ليرة لبنانية، على سبيل المثال، في مشروع ميزانية هذا العام، تركت لتقدير مجلس الوزراء (مقابل ستة أو سبعة آلاف العام الماضي) " كاحتياطي للطوارئ ". الحكومة، خارج الاعتمادات المعترف بها، هي سيدة تحويل هذا المال الى أموال سرّية أو أموال تمثيلية أو أي نوع من الأشياء الكمالية، إذا أحببت ذلك.

بصورة عامة ملايين الدولارات تصرف على هامش نظر بعض المراقبين اليقظين ولا يتم حتى إبلاغ المجلس بما يجري.

نتساءل، في هذه الظروف، ما نفع ميزانية الدولة العادية. أقله جعل الحكومة تحكمها بطريقتها الخاصة وعدم الطلب من النواب بالتصويت عليها بكسل ونعاس الجلسات الشكلية حيث، في نهاية الدورة، لا يفعلون شيئا".

لم يعد حتى من الممكن لديوان المحاسبة أن يعالج بطريقة معقولة الفوضى التي تعمّ شؤوننا المالية؛ وإذا

جندنا كل خبراء الدولة المحلفين، بالكاد سيكفون. الدولة التي تجد أنه أمر حسن تسميم الأفراد والمؤسسات (أو فقط البعض منهم) من خلال المضايقات والضوابط الأقل كفاية، الدولة التي تفرض الضريبة على المدخول على مستوى حيث، حتماً، " في بلد مثل بلدنا، لا يمكنه سوى تشجيع الغش وقتل روح المبادرة، الدولة، نقول، لا تتنازل لإخضاع نفسها لأية رقابة.

الشؤون المالية للجمهورية

إنها تفرض، من دون أي أدنى منطق، تجارة تجعلها تعيش؛ وتخلو لنفسها في الوقت عينه من قواعد وضمانات إدارية أولية.

نقول أنه أصبح من المحتم، ومن الضروري وضع حدّ لهذا الأمر. ليس لأن المال يدخل لوحده يجب أن نبذّه وليس لأن دافع الضرائب يدفع، يجب أن نطلب منه المزيد. الحياة المكلفة مصنوعة بأكبر قدر من مساهمات زائدة، ومن أعباء على الحياة اليومية. بينما هذه الأعباء ليست لتغذية أموال الرشوة والأذواق الباهظة. وسبب وجودها يجب أن يكون فقط الحاجة الملحة والمصلحة العامة.

مفهوم بسيط، يجب أن نعلمه بعجلة لأولئك الذين يفرضون علينا الضرائب بشهوة وهم لا يدفعون أنفسهم، لأن بضائعهم وسياراتهم وملذاتهم تتهرب من الضريبة، يتصورون أن جميع الناس يمكنهم أن يدفعوا.

إن فرض الضرائب غضب حقيقي متفشّ. ضريبة على الخدمات، على العملات، على ما نستورده، على ما نصدره، وعلى ما نأكله. وفي النهاية؟ وفي النهاية؟ ألا نرى أن إجراء السهولة والإسراف هذا يسحق أسعار التكلفة وبنفس القدر أسعار البيع؟

إذا كانت هناك أموال كثيرة تدخل، لنطلب مالا" أقل من دافع الضرائب، وإذا كان هناك تماماً" ما يكفي، لنقرر أن نكون مقتصدين قليلاً". يمكننا القول إنه حان الوقت لذلك.

الحكومة التي هي في السلطة، الوزراء الذين هم في السلطة، لو لم يكونوا في السلطة، هل كانوا سيوافقون على ما يجري؟ هل كانوا ليتركوا بهذه الطريقة البذيئة هذا السلاح القوي الذي هو المال بأيدي مواطنين آخرين، حتى لو كانوا جديرين بكل الثقة والإحترام؟

يجب أيضاً" أن نطرح السؤال على نواب نعرف أنهم من أهل الخير ويصوتون، عيونهم مغلقة، على كل ما يطلب منهم. هؤلاء النواب المثاليون هل يصوتون عن قناعة أو عن ضجر، عن تهاون أو عن خوف؟

الشؤون المالية للجمهورية

ماذا يفعلون، في مجلس النواب هذا، الأطباء والمحامون، والمتقنون، وخريجو التعليم العالي؟ هل نسوا الى هذا الحدّ التطبيق العملي والقواعد؟

حين يبدأ مجلس النواب (في وقت متأخر جدا) بمناقشة ميزانية العام 1949 في لجانه، لنطلب منه أن يكون غائبا " أقل بقليل، أن يكون شديد الحرص أكثر.

يجب علينا إعادة تنظيم شؤوننا المالية ووضع حدّ لعدد لا يحصى من الإنتهاكات.

يتوقف بالكامل على اللجنة المالية في مجلس النواب، ثم على مجلس النواب وأخيرا " على الحكومة نفسها، القيام بذلك.

على أية حال يكفي ميزانيات وهمية وإنفاق تقديري.

15 كانون الثاني 1949

مالية أحدية

يجب على اللبنانيين أن يحرزوا تقدما " في طريق الحرية; يجب ألا يضلّوا الطريق.

الحرية المشروعة، والخطرة أو الضائعة، إنها حرية العقل التي تتضاءل، هذه هي الصفات والفضائل التي

تجعل من الرجل رجلاً".

عندما نناقش المالية والميزانية (والإجراءات الغريبة التي تخضعان لها)، إننا في نهاية المطاف ندافع عن الحريات اللبنانية، إنها كرامة المواطن، وقدرته على معرفة ودرس شؤون المدينة بعناية.

في المنعطف الذي يوجد فيه لبنان، مع جوار سياسي وإجتماعي جديدين، خصب المخاطر، والمبادرات والدروس، من الضروري أن تفهم الحكومة أن واجبها الأول هو المساهمة في التربية المدنية ومكافحة فساد الأخلاق السياسية بدلاً من رعاية هذا الفساد وزيادته كأنه متعة.

ليتعلموا ويتذكروا هذا: عندما يفقد مجلس النواب الإهتمام بالتفاصيل ويفأض الميزانية كما يفعله، فهو يفقد الإهتمام بالدولة ويمستقبلها وبمستوى المواطنين الأخلاقي. بالتخلي عن المراقبة الفعالة على أموال الدولة، إن مجلس النواب لا يسمح فقط بتبذير الأموال وبتنظيم هيمنة غامضة، بل يسمح بضعف معمم في الشخصية.

وعلى هذا الصعيد، إن واجبات السلطة التنفيذية تذهب أبعد بكثير من واجبات مجلس النواب. كم من المحامين، الذي يحكموننا، يتصرفون عشرة أضعاف أكثر كرجال أعمال منهم كرجال دولة! لم نعد نتوجه الى فنهم وإلى علمهم، بل الى نفوذهم. لهذا السبب إن المستوى القضائي لهذا البلد ينتهي بوضوح جداً مع المستوى الأخلاقي. ولهذا السبب تم تسليم الميزانية والأموال الى حد كبير للأهواء والمتعة.

علاوة على الأموال السرية الكبيرة في الميزانية، واجب الحكومة أن تعلم البلد عن الأموال التي تدخل وكيف تصرف. وواجب مجلس النواب الملح أن يطلب ويفرض ذلك؛ وواجب مجلس النواب أن يكون موجوداً وأن يراقب بفعالية موارد ونفقات الدولة. عندما تحتاج الحكومة الى المال، يجب أن تطلبه علناً ومن مجلس النواب، وأن تذكر لماذا تريد المال كي تبدد القلق وتعلو فوق الشبهات. التقاليد التي تخلقها حكومة اليوم في هذه المسألة (بعد حكومة الأمس) هي بائسة. يوماً ما سوف تضع الدولة في خطر.

مالية أحدية

والحياة المكلفة، في العودة اليها، هي في أوسع تقدير من واقع الحكومة. وهي تنطلق من مرض فرض الضرائب الذي لم يعد يوفر شيئاً ويجعل من فرض الضرائب وسيلة لإغراق الدولة في النفقات السرية وفي نمط الحياة الفخم والمبهم.

كي نحصل على سيارة، صغيرة أو كبيرة، في بلد الجبال هذا حيث لا يوجد أية وسيلة نقل أخرى، يتطلب الأمر ميزانية مليونير أو يجب أن ننفطر. الوقود بسعر العطور. كي نستمتع الى أخبار العالم على الراديو والى بعض الموسيقى التي تساعد على الحياة، يجب أن نمر على شبابيك تذاكر المالين الجامحين. كي نتصل بالهاتف

يجب الإلتئمان للدولة. والمزارعون العامون التابعون للنظام السابق لم يضغطوا على الشعب بمقدار السياسيين، الذين يستفيدون بأنفسهم من كل الإعفاءات ومن كل الخدمات. هكذا إدارة للمالية لا يمكنها أن تدوم مدى الحياة؛ ولا الفساد التي تجيزه أو تشجع له.

الميزانية التي يتم عرضها على مجلس النواب هي ميزانية غير كافية، ميزانية تشبه رجلا " مجردا " من كل تعليمات لا تكفيه. مجلس النواب يمنح الحكومة الحق في التصرف بأموال الشعب من دون مبررات كافية ومن دون إعلان كاف.

المصلحة الشخصية فعلت ذلك، الكسل فعل ذلك والرضى عن النفس غير المحدود. إذا كانت الدولة في حاجة الى إحتياجات، فالحكومة ليست في حاجة اليها في الصمت وفي السرّ. على مجلس النواب، وليس على الدولة، أن يسمح بإستخدام الإحتياجات. إن الفتح الأول للديموقراطية على الطغيان كان التصويت على الضرائب، التصويت على النفقات وعلى مراقبتها. السابقة التي تم خلقها سوف تؤدي بنا الى الهاوية إذا ثبتت وأصبحت القاعدة.

إننا نتوجه مرة أخرى الى جميع النواب إنما، أولا"، الى " مثقفي " هذا المجلس، الفخورين جدا " بشهاداتهم، الى رجال القانون، الى الذين تعلموا معنى الميزانية وأهميتها في الحياة العامة. ونطلب أيضا " من الأطباء (الذي أتوا الى مجلس النواب بصوت عال ليقدموا، كما قالوا، العناية لمريض) تشخيص المرض بدلا " من صونه، وعدم إلحاق العار بأنفسهم بإخفائه.

مالية أحدية

إنه إنحراف للعقل هذا الذي يؤدي بنا الى ترك كل ما نستنكره يمرّ من دون ردة فعل؛ والتصويت على ما نرفضه والإحناء. نحن، المواطنون اللبنانيون، (وهذا حق الجميع) نطالب بمعرفة كل موارد الدولة وطريقة إستخدامها. نعرب عن أملنا بقراءة ذلك على منبر مجلس النواب. إننا نجعل من هذه العريضة الفردية فعلا " عاما ".

لا يتعلق الأمر بعدم الثقة والثقة، إنما بالحق الطبيعي وبالتصحيح. إذا أصرّ مجلس النواب على الصمت، خسارة لمجلس النواب؛ إنما الحكومة (حيث قابلنا إرادات قوية لا ريب فيها) ستسمع، نأمل، أصواتنا. ستفهم بأنه على عاتقها تقع المسؤوليات وتتراكم، وليس لديها أي سبب منطقي أو أخلاقي لتصرّ على سياسة مالية سرية.

في الباب الرابع من الدستور، يوجد المادة 85، والمادة 87، والمادة 88، سيجيد صنعا " هؤلاء الذين يحكموننا بقراءتها مرة ثانية. يوجد مواد أخرى ويوجد، علاوة على ذلك، روح الدستور نفسه. سواء كنا نعيش في جمهورية أو في حكم الأقلية، الكثيرون يرغبون أخيرا " في معرفة ذلك.

لرابع العاشر مما نراه عندنا، في واقع الإجراء المالي، مجلس نواب أوروبي (على رأسه مجلس العموم) كان

ملأ البلاد بغضبه وسخطه.

نضيف بأنه يجب على لبنان أن يمنح نفسه سياسة ضريبية خاصة، الأكثر ليبرالية في العالم، وليس سياسة السرقة الأدبية. لهذا البلد الإنتقائي، حيث الرأسمال الأول هو الذكاء، لهذا البلد الذي يهدده الآن وزن إسرائيل الساحق، إنها مسألة حياة أو موت.

23 كانون الثاني 1949

حرية، تجارة وصناعة

في حياته التجارية كما في حياته الثقافية، لبنان يعيش من الحرية، الحرية هي لهذا البلد كما الهواء الذي يتنشقه ولا مستقبل من دونها. على مساحة العشرة آلاف كيلومتر مربع التي هي المجال الزمني للبنانيين، لا يوجد سوى مساحة صغيرة للحواجز والقيود.

الإكتفاء الذاتي لم يعد سوى حلم حتى للأمبراطوريات الأكثر عظمة: أكثر من ذلك بالنسبة الى البلدان الصغيرة التي تقع على مفترق طرق العالمية ويجب عليها أن تتعاون مع الكون.

إذا لم نتجاهل الصعوبات التي تبرزها أحيانا " الحرية، لسنا أقل تعلقا " بالمبدأ كما بالحقيقة الدائمة وبسبب وجودنا. يوجد دون شك حرية وحرية، لكننا نعرف أن نكتفي بالحرية المشروعة، بالحرية التي يسمح بها العقل والتي يدافع عنها المنطق.

إثنا عشر ألف لبناني يعيشون في الإنتقائية الأكثر إثارة للدهشة وفي المساحة الضيقة حيث نعيش، لا نستطيع الإدعاء إدارة نشاطهم وراء الأبواب المغلقة وفي العزلة. لا نستطيع الإدعاء بأن نفرض عليهم بطريقة منهجية إختيار وكمية البضائع التي يريدون شراءها كما تلك التي سيمتنعون عنها. حتى في الفوضى الموجودة فيها وبالرغم من النقص الذي تتخبط فيه من ناحية التنظيم، فإن تجارة هذا البلد تدرك عشرة أضعاف أفضل من الدولة ما يناسبها وما لا يناسبها. إنها تعيش تقليدا " أكثر رسوخا " وتجربة أكثر ثراء " لا مثيل لهما;تعرف ماذا عليها أن تفعله لتبقى في مركز الحركة ولضمان التبادلات; وتعرف كيفية الحصول على ثمن مشاقتها وخدماتها.

على هامش الحياة التجارية وفي الإطار الإجتماعي، سؤال يطرح، في بعض الظروف، أخذين كنقطة إنطلاق

صعوبات صناعة ما أو عدة صناعات، هذه مسألة أخرى. لا أحد أكثر منا مؤهل للصناعة، إنما لصناعة تحمل في مصيرها الإزدهار والحياة وليس فقط القيود والحرمان والموت. لسنا مع الرئآت الإصطناعية خارج المستشفيات. وفي هذه الحالة بالذات، لن يوافق أحد على حرمان المدينة بكاملها من الأوكسيجين كي يستعيد نظام يخنق ، في حالة معينة، تنفسه.

حرية، تجارة وصناعة

ما نؤكدّه أيضا" ، هو مبدأ ، هي قاعدة حياة ، للبنان ، على الصعيد السياسي بحد ذاته، إنها مسألة حياة أو موت.

عندنا ، عادة ، يجب ألا نسعى الى حلّ كل مشاكل الصناعة في الحواجز التجارية. هنالك وسائل إستثنائية غير مستجدة وتطبقها عدة بلدان؛ يمكن دراسة هذه الوسائل وتستحق أن تتم دراستها؛ لكن بكل موضوعية وكل حالة على حدة. الصناعة ، مهما كانت ، ليست بالضرورة نعمة. إذا كان عليها فقط أن تجرّ وجودا " محتضرا " ، ما فائدتها؟ إذا كان ينبغي أن تسحقها الأدوات وسعر العائدات الأجنبية بعد سنة أو سنتين ، ماذا سنفعل؟

بإختصار ، ليس عندما حان وقت التعاون الدولي يمكننا تقديم المشورة بالعودة الى الأيام التي كان ينبغي فيها العيش بوسائلنا الخاصة فقط وبأي ثمن. في السياسة العامة لأي بلد ، سواء أكان في المسائل المادية أو الفكرية ، نحرص على إزدهار الميدان الذي نتفوق فيه على غيرنا ، أو على الأقل حيث نحن على مساواة معهم. لا يتخلى المرء عن أفضل فرصه ، عن أفضل أوراقه الرابحة ، عن تخصصه ، كي يفكّ الميدان الأكثر صعوبة.

هنالك صناعات بإمكانها أن تعيش في لبنان ، لكن القليل منها. عامة إنها الصناعات الصغيرة جداً ، حيث يمكن للمرء ، في جو عائلي تقريبا" ، أن يظهر أنه إقتصادي في كل شيء. والصناعة الحرفية اللبنانية في أوسع معانيها ، تملك أيضا" ، بفضل العمل المؤهل ، حظوظا " أكثر منها. بينما في التجارة ، نحن من أسياذ الفن ومن بين أقوى البلدان. هذه المكانة الواضحة جدا" والبسيطة جدا" ، هل من المسموح للبناني واع أن يناقشها أو أن يتجاهلها؟

هذا الشعب العريق من التجار

من تقرير مجلس إدارة مستنير في جمعية عمومية عقدت منذ وقت قريب، نستخرج من أجل التعليق في وقته المناسب على المقطع التالي:

" حين في لبنان، بالرغم من كل صعوباته - حرب فلسطينية، هجرة، توقف جزئي لتبادلاته التجارية مع سوريا - إستطاع أن يجتاز هذه المرحلة الطويلة من الإرتباك دون الكثير من الضرر. هذا الشعب العريق من التجار فهم بالغريزة أنه، من أجل الحفاظ على مستوى معيشته المرتفع، يتعين عليه فقط توسيع مكانته المتميزة كمركز للتجارة من خلال تسهيلات إستثنائية خاصة به جمركية وضرائبية وفي الصكوك القابلة للتداول، تسمح بجذب رؤوس الأموال والبضائع " .

إن التسهيلات الجمركية والضرائبية العادية تفهم ماهيتها وما يمكنها أن تكون؛ أما التسهيلات المصرفية " الصكوك القابلة للتداول " تتعلق بالتبادلات، يعني بالعمليات التي تهدف الى مختلف أشكال المال والسبيكة الثمينة؛ الأعمال لديها مفرداتها التي تنتظر أحيانا " مدة طويلة كي يكرسها المعجم.

الشعب العريق من التجار الذي نحن عليه عرف دائما " القيام بمهنته وكسب رزقه وسط الصعوبات البالغة؛ حاليا " ومؤخرا "، من الممكن أن غريزته لم تلهمه ولم تخدمه كثيرا " . لقد بدأنا نخرج، على الأقل بسبب قيود سابقة لأوانها، عن عادات حكيمة. ومن الممكن أيضا " أن يكون قد جرّنا هذا الأمر الى ميدان تطرح فيه بالنسبة الينا سريعا " مسائل حياة أو موت.

من دون سبب كاف إستبدلنا في وقت مبكر قليلا " لخيال بالقاعدة والتقدير الفردي بالإستقرار؛ ولتصحيح تأثير بعض الحيل، غامرنا في مسار محفوف بالمزالق.

نحن نرى على سبيل المثال إعتماذ التصحيح في مجال الجمارك، مضاعفة الحقوق المحددة التي لم تعد تأخذ بلاعتبار قيمة البضائع ولكن طبيعتها فقط، وحيث يأخذ نظام الصرف الأجنبي والضرائب بصورة تدريجية، تحت ستار الحرية والتقدم، طابعا " خطرا " أوعداًياً " .

هذا الشعب العريق من التجار

لكن نظام الذرائع، عندنا، لن يحلّ أبداً" مكان العقيدة والخبرة. في الإقتصاد السياسي كما في السياسة عامة، لن يؤدي لبنان دوره ووظيفته إلا من خلال البحث عن الإستقرار والحرية في كل شيء.

إذا" سوف نبدي تحفظات حول الإتجاه السائد مؤخرا" والذي يدعو بشكل متناقض الى حرية كاذبة في الفوضى.

الحرية التي هي حياتنا بحد ذاتها، نريد الحصول عليها في النظام، في أمن الأعمال والمؤسسات; وليس في الأنظمة الوهمية التي ستبعدنا دائما" عن قدرنا. " هذا الشعب العريق من التجار " لا يدع نفسه يؤخذ بالسراب.

13 تشرين الأول 1949

بين بيروت ودمشق *

من سوريا، تصلنا الأصدقاء المختلفة، بشأن الوحدة الجمركية والعلاقات الإقتصادية مع لبنان. ليس أكيدا" أن المسائل قد تمّ فهمها كما يجب في دمشق.

إذا ساد العقل، إذا كان للإنصاف أسبقية على العواطف، سيستفيد لبنان في البيئة السورية من المزيد من

التفهم ومن مواقف أقل عدوانية. لقد فعلنا الكثير من الخير لسوريا كي تريد لنا الشرّ.

من الواضح أن أية وحدة جمركية لن تمرّ أبداً" بالنسبة الينا قبل قدرنا السياسي وحققنا بالحياة. هنالك مواد لا نلعب بها أبداً" ... سنذهب، بالتأكيد، من دون فشل، الى الحدود الأخيرة من النيات الحسنة لتأمين التعاون اللبناني - السوري، لكن لن يجادل أحد في دمشق بأن أوسع النيات الحسنة لها حدود.

يتوقف بشكل صارم على سوريا الرغبة في صداقتنا الوافية، وبزبائنا، وبمواردنا، أو بعدم الرغبة بها. ويجب على سوريا أن تتذكر أننا قدمنا المساعدة الأكثر نشاطاً والأكثر غيرة لتدعيم إستقلالها، منذ أن كان مههداً".

في كل شيء، ذهبنا الى أعلى مستوى مسموح به لدولة مستقلة تجاه دولة مستقلة أخرى. إذا تم النظر في الوضع بهدوء، إذا أصبحت الموضوعية هي القاعدة، إذا سقط الحكم المسبق، إذا رأّت الحكومة السورية أخيراً" فينا، نحن اللبنانيين، أسلم الأصدقاء، الأثمن، ستتربّت الأمور بسهولة بين دمشق وبيروت. لكن دمشق لم تعد تنصفنا كما يجب. إذا" في هذا الأمر سوريا تلحق الضرر بنفسها أكثر مما تلحقه بنا.

وهكذا، على سبيل المثال، سعر الليرة السورية بالنسبة الى سعر ليرتنا. هذا السعر هو كلياً" في أيدي السوريين أنفسهم. لا يتوقف علينا أن يكون للسوريين رأي أفضل عن عملتهم، ولا أن يحسنوا نوعياً" هذه العملة بالنسبة الى عملتنا. كل ما كان باستطاعتنا القيام به دون إلحاق الضرر الأكثر مجانية والأخطر بأنفسنا، كل ما كان باستطاعتنا القيام به كي نكون مفيدين لسوريا، في هذا المجال كما في مجالات أخرى، قد تمّ القيام به. إنه من الجانب السوري، يبدو لنا، أكثر من مرة، لم يتمّ إحترام الإلتزامات، وقد تمت إعادة مناقشة الأمور المقررة.

* عندما أصبح السيد خالد العظم رئيساً" لمجلس وزراء سوريا، كان يستعد لإستدعاء لبنان للإختيار بين الوحدة الإقتصادية الكاملة وبين فصل الجمارك. القطيعة كانت وشيكة بسبب جيراننا.

بين بيروت ودمشق

رئيس مجلس وزراء سوريا الحالي، الذي يتمتع بمزايا كبيرة، وبمعلومات واسعة وبخبرة طويلة، يعرف ذلك دون شك أفضل من أي كان؛ ومعه أكثر من وزير سوري من بين الأكثر أهلية. يمكن لسوريا أن تفعل بعملتها ما تريده وهي تقوم، بالفعل، بما تريده. نحن غرباء عن تقلباتها؛ أيدينا نظيفة. هذا حقنا، ربما، أن نذكر هنا أن السعر الحالي لعملتي كل من البلدين يحتّم بعقلانية زيادة في النفقات اللبنانية في سوريا بشكل تتمّ فيه إستعادة التوازن بسرعة إذا بدت سوريا أكثر ليبرالية تجاهنا.

نؤمن بأنه لا يوجد حكومة لبنانية، يجب أن تعاتب نفسها أدنى عتاب على أنها الحقّت بسوريا أدنى ضرر. أكثر من ذلك، العكس هو الصحيح، لأنه حصل لأكثر من شخص أن أظهر حماسة مفرطة تجاه جيراننا الطيبين.

الأسطورة الخبيثة التي كانت تستخدمها في بعض الأحيان الدعاية السورية ضدنا، سيشرّف الحكومة السورية أن تستبدلها، ببسالة، في الرأي العام السوري، بالحقيقة الناصعة والواضحة.

بين دمشق وبيروت، يجب أن يكون هناك دائماً"، كي يتفقا، الرغبة والإرادة المسيقتين للإتفاق. إنها القاعدة التي نتبعها في لبنان منذ سنوات. هل يمكننا أن نأمل الآن أنه بدلا" من التلميحات والتهديدات المتنوعة، سيبدلون جهدا" صغيرا" كي يفهموننا أفضل في دمشق؟

18 شباط 1950

الدعوة الى الحكمة

ما يسمى بالصعوبات الإقتصادية التي تفصلنا عن سوريا يمكنها جيدا" أن تكون في عمق الصعوبات السياسية؛ لأنه، إذا كانت سوريا تريد حقاً" تصحيح وضع يزعجها، ستلجأ الى طرق أخرى؛ لن تطلب منا القمر في حين، كي تخرج من الإحراج، ليس عليها سوى ضبط بوصلاتها بشكل أفضل.

إذا تركت الشؤون الإقتصادية، والمالية، والنقدية، وشؤون الميزانية السورية نفسها لتناقش بشكل واضح، فلا دخل لنا حرفياً" بذلك؛ الحكومة السورية هي سيدها الوحيدة في هذا المجال، في الحاضر وفي المستقبل.

لينتبه اللبنانيون جيدا"!"لبنان فعل وسيفعل دائماً" المستحيل لتسوية الأمور مع أعزّ جيراننا. ليس هناك من تسوية مقبولة لم يدافع عنها. ليس هناك من مناقشات مفيدة لم يحاول تمديدها إلى حدود المعقول القسوى. ليس هناك من شعور أخوي يريد تجنبه؛ والنيات اللبنانية الحسنة سيكون لها دائماً" قيمة صفحة من التاريخ. لكن لبنان لن يذهب بالتأكيد الى الإنتحار من أجل خوض تجربة كارثية لسوريا نفسها. الأطروحة السورية التي هي في العمق، أطروحة الإكتفاء الذاتي (بسعر جدار الصين) أصبحت غامضة؛ والأطروحة النقدية السورية تبدو بعيدة جدا" عن المبادئ التقليدية (التي تعود اليها كل البلدان) بحيث لا نستطيع تصحيح أو تحسين أي شيء من خلال الشراكة. لبنان سيفعل بدون شك ما بوسعته لتسهيل مهمته. لكنه لن يتجاوز القوى البشرية. إبتداء" من هذا المنعطف الحاسم، سوريا هي من ستتحمّل كل المسؤوليات. من المفهوم أنه، على عكس ما يظنه بعض السوريين المضللين أو

المتعلقين بحكم مسبق، لبنان لديه قلق كبير جدا " بشأن الإزدهار السوري. يجد في ذلك أكبر قدر من الإهتمام. بمقدار ما ندافع عن أنفسنا، نكون ندافع عن مستقبل سوريا التي نتمناها مستقلة ومزدهرة. سوريا فقيرة، سوريا تحت النير ومتروكة تعسفا " لمضاعفات إقتصادية ستضر بلبنان، جارها وزبونها المباشر.

إذا كانت الحكومة السورية تتصور أنه في تصرفنا الدفاعي البحت يوجد مناورة ما أو رغبة ما بالريح، فهي مخطئة. إننا لا نسعى إلى أي شيء غير المصلحة المشتركة والسلام. لكن، مكاننا، لن يرضى أحد بالإستسلام لضغط غير مقبول كما هو دون جدوى.

الدعوة الى الحكمة

لو تحذو سوريا حذونا من أجل تصويب أعمالها، فهي لا تزال في الوقت المناسب لإستعادة توازن حكيم؛ لكنها لا تستطيع، بعد التقلبات التي يعرفها الجميع، أن تطلب منا أن نتبعها بشكل أعمى. إذا كانت الحكومة السورية تسعى لتجديد شعبيتها في سوريا على حسابنا، وهمها يمكن أن يكون كبيرا ". لبنان هو زبون جيد بحيث لا نخاطر بإغلاق الحدود من جهته لمتعة الفرض عليه سياسة غير معقولة.

نحن مقتنعون بأن القضايا السورية – اللبنانية الراهنة في المرحلة الحادة ستعالج بحذر شديد، وبحكمة شديدة. لكن لن يطلب من اللبنانيين أن يفتحوا بطنهم؛ لن يطلب من سكان هذا البلد الموافقة على إجراءات خطيرة مثلما هي وهمية.

نأمل في أن تفكر سوريا معنا بعد بقضاياها الخطرة. بأنها لن تضعنا من دون جدوى أمام متطلبات ميؤوس منها.

شهادة

لإستخدام سوريا كما لإستخدامنا، لنتذكر مقطعا " من تقرير إتحاد المصارف السويسرية، الذي عرض في الجمعية العمومية لهذه المؤسسة في زوريخ، منذ ما يقارب الأسبوع:

" إزدهارنا (إزدهار سويسرا) يعتمد بشكل وثيق على مظاهر مختلفة من العرض والطلب وعلى علاقات إقتصادية دولية معقدة جدا " لا يمكن أبدا " لتأثير الدولة أن يحل مكانها ولا العمل الإبداعي والصلب ولا روح الأعمال للفرد.

على سويسرا إذا" ، ضد مؤيدي التأميم وضد دولة رفاه تدير إقتصادا " مخططا" ، أن تتمنى بأن تحقق حرية التجارة والمدفوعات مزيدا" من التقدم، وألا نكون مجبرين بعد الى اللجوء الى أجل غير مسمى الى إتفاقات تجارية ثنائية لحماية بعض صادراتنا ضد تدابير الكوتا التي تصرّ العديد من البلدان على اتخاذها ضدها. علاوة على ذلك، عن طريق تقييد وارداتها في بعض الميادين لحماية الصناعات المتطورة بشكل إصطناعي والتي، على حالها، لا يمكنها محاربة المنافسة الأجنبية، هذه البلدان ستزيد حتما" عجزها التجاري مع الوقت. وسيكون عليها الحفاظ في ظل رقابة مقيدة على إقتصادها وعلى أسعار صرف العملات، اذ ان الحدّ الطوعي لوارداتها ستكون نتيجته في الغالب إنخفاضا" أكبر في الصادرات ".

إنها لغة الفن، ولغة العقلانية. الإقتباس الطويل قليلا" الذي إستخرجناه الآن من نص جدير بالإحترام والذي جلبته لنا آخر طائفة قادمة من سويسرا أتى في وقته وحلّ محل الكلام:

" سوناتة لا تشوبها شائبة تساوي قصيدة طويلة ".

لن نقول أن سويسرا ليست بلدا " صناعيا". يوجد في مجلس إدارة إتحاد المصارف السويسرية بعض أكبر الصناعيين في الإتحاد؛ وهذه الشخصيات تتمتع بميزة وسع النظر: نعتقد بأنها في زوريخ، قادرة على إعلان عقيدة نظام عالمي، صالحة، وبالتالي، لما وراء سويسرا والبحار. لبيروت ودمشق.

شهادة

الإكتفاء الذاتي الوهمي الذي تصبو اليه الحكومة السورية هو بحد ذاته الطريق الى الإنهيار. لم نعد نكافح اليوم بواسطة وسائل إصطناعية سقيمة التطور وواضحة جدا". لم يعد بإستطاعتنا أن نعيش خلف الجدران وفي العزلة. الطريق الجوي الضخم فوق رؤوسنا ولا الطريق البحري الذي لا يكف عن التوسّع يمكن إغلاقهما عندما نريد لمجرد متعة صناعة بعض السلع التي تباع بنصف السعر في أسواق العالم.

هذا ما يجب الإعتراف به إذا كنا لا نريد تعنيف العقل. نحن لسنا، الحمدالله، طائفيين ونعرف أن نقف عند نقطة التوازن. " في مركز السلطة " , بالتأكيد. لكن التوازن أيضا " بحاجة الى أن ندافع عنه وفي وجه مطالبات سورية ستشكل بالنسبة اليينا، مع التنازل، خرابا " من دون أحكام، لبنان لا يرغب ويبحث فقط عن التوازن، بدون شغف وأنايية، لتحقيق إزدهار مشترك.

11 آذار 1950

تدابير " مؤقتة "

التدابير " المؤقتة " التي إتخذتها سوريا " للدفاع عن مصالحها الإقتصادية والنقدية " تشبه الى حدّ كبير التدابير الكيدية الموجودة في عمل مدروس. ستساوي ما تساويه أحكام من هذا القبيل، ما يعني أن الوقت كفيل بإظهار ما تحمله في طياتها من سلبيات ومن أمور غير معقولة. كان الأمر متوقعا " على كل حال، نظرا " للإجراء غير العادي الذي تتبعه حكومة دمشق.

عندما تطلب سوريا من لبنان ضمان عملتها وتوحيد تشريعاتها الإقتصادية معه في كل شيء ، هذا إدعاء يذهب بعيدا " ويمسّ بالسياسة عن قرب بحيث يكون من المستغرب أن يوافق لبنان على ذلك. لم يكن ممكنا " أن يشكّوا في ذلك في دمشق. لبنان قاتل بما فيه الكفاية من أجل حرياته الأساسية كي لا يقرر تحت أي ظرف من الظروف التضحية بها لمجرد نزوة.

خلال الانتداب البريطاني عاشت فلسطين في حالة فصل الجمارك مع جيرانها ;لم يقض عليها ذلك. ولن يقضي علينا أيضا ". بالنسبة الى السلبيات العابرة التي يمكن أن تفرضها علينا التدابير السورية إذا تمّ تطبيقها، ستكون المشاكل من الجانب السوري أكبر بكثير.

أكثر ما يصدّم في العملية هو طابعها الذي لا هوادة فيه ووحشيتها. في الحقيقة، لو كان الأمر يتعلق بإسرائيل، لما كانت سوريا تصرفت خلاف ذلك.

نسيان المساهمة التي قدمها لبنان لسوريا خلال تقلباتها المختلفة هو أمر مخيب للأمال بقدر ما يرفع المعنويات. سنذكر من جانبنا السلسلة الطويلة من التدابير غير السارة التي اتخذها الجانب السوري بحقنا خلال السنوات الماضية. الأكثر وضوحا " كان حظر نقل القمح السوري الى لبنان في حين كان لبنان في أمسّ الحاجة اليه; لقد تحملنا من ناحية أخرى طويلا" ، لصالح سوريا ، تفاقماً ثقيلاً في الرسوم الجمركية على القمح، تفاقم دون معاملة بالمثل كان بالنسبة الينا بمثابة ضريبة حقيقية.

لكننا لن نقيّم هنا مشاجرة لا مبرّر لها. زمن العقل سيأتي. لدينا الصلابة والصبر اللازمين ونعرف أن المستقبل القريب سيظهر أين هو الحق وأين هي مصالح الجميع. وفي الوقت نفسه، السوريون سيستنتجون بأنفسهم أن قضايا من هذا الطراز لا تتمّ تسويتها بتوجيه للكلمات. الرأي العام السوري سيتكفل بإثبات ذلك.

تدابير " مؤقتة " *

لكن أليس لدى سوريا ما يكفي من المضاعفات هكذا كي نضيف عليها مضاعفة من هذا الطراز والحجم؟

* بمبادرة من السيد خالد العظم، قطعت سوريا للتو، بقرار أحادي الجانب، العلاقات الإقتصادية مع لبنان. مع ذلك لم يتخذ بلدنا أي تدبير مضاد رداً على موقف العداء المعلن الذي إعتمدته السلطات في دمشق تجاهه.

بانتظار ساعة الحكمة

إن تطور الوضع وتوالي الوقائع، منذ بضعة أسابيع، تشهد أن الحكومة السورية قد طبخت ضدنا خطة لحملة كاملة ودبرّت سلسلة من وسائل التهريب. نوع من حرب الأعصاب قد تم إعدادها لإستخدامها ضدنا.

في أي دماغ خصب نبتت هذه الأزهار السامة وعمليات الميلودراما هذه؟ أي ذهن حادّ إعتقد بن شعبا " حذرا" ومخضوما" مثل الشعب اللبناني سيتأثر بهذا العرض المسرحي الصاخب وغير المهذب؟ لكن تزامن الحقائق، الذي رآه الجميع والذي أبرزه رئيس المجلس، يبقى فعلا" مقلقا".

كل شيء يحدث هذا صحيح والصدفة لديها لقاءات غريبة وأوهام مفاجئة: هجوم ب.ب.س. قطيعة تم الإعلان عنها على الراديو، ليلا"، العديد من الحلقات لرواية بوليسية. طالما كان هذا فقط لبناء موانئ وإنجاز أعمال جبارة، كل شيء كان يبدو معقولا". لكن البقية من الواضح أنه يبدو معقولا" أقل؛ ويجب أن نقرّ بأن الصدفة تتصرف أحيانا".

لنثني على حكومتنا على إعتدالها وشعبنا على دمه البارد. رجال الأعمال، الأوائل، تصرفوا ويتصرفون مثل مواطنين جديرين بتحمل مسؤولية مصالح المدينة العليا. جميعهم يعرفون على أية حال أنه، بطريقة أو بأخرى الحالة

تتطور، المستقبل لهم، كما هو دائماً" لإنتصار الحقائق على الأوهام.

بلد مأهول مثل لبنان ليس لديه ما يخشاه إقتصاديا " من أحد. لديه نوعية الرجال وحسنات الجغرافيا. عندما نكون بوابة آسيا، عندما يكون لدينا مئتا كيلومتر من السواحل والأدوات، والمرافأ، المطارات اللازمة، من حقنا ألا نشكّ بالقدر. بلد مثل لبنان، لا نحيسه دون جنون. إنه مصنوع أكثر من أي بلد آخر للحركة ولهواء الرب؛ بينما سوريا تفكر واحسرتها! بالإختناق، هي التي قدرها قريب جدا" من قدرنا.

بإنتظار ساعة الحكمة

هل ستقفل الحكومة السورية الحدود من كل الجهات؟ هل قررت أن تعيش في فراغ بالكف عن المشاركة في تنفس العالم؟ ثلاثة ملايين سوري يملكون أرضا " رائعة مؤهلة لخمسة عشر أو عشرين مليون نسمة وكانت مأهولة في زمن السلوقيين أكثر مما هي اليوم؛ هل يجدون أنفسهم في ضيقة جدا" الى حدّ يعتقدون أنه يحق لهم، في ضوء رفاهيتهم المستقبلية، أن يتخذوا الكثير من الإحتياطات القاتلة؟ هل من أجل قبائل القطعان تقفل الحدود؟ هل من أجل سكان اللاذقية وجبل العلويين الذي يحتاجون بقدرنا الى هواء البحر؟ هل أيضا" من أجل مليون فلاح، بين الحدود التركية والحرانية، الذين تتقلص حاجاتهم الى لا شيء؟ ما هو بالتالي قانون دراكون السوري الجديد، الذي صدر في ليلة بدون قمر من مادة رمادية محمومة؟

نسأل أنفسنا هذه الأسئلة مع الأمل، مع اليقين بأن التفكير السليم سيرد.

إن مستقبل دول الجامعة العربية الميئة تقريبا " يدعو الى مناخ آخر غير مناخ الخلاف. يجب أن يعوا هذا الأمر في دمشق أكثر من أي مكان. لكن لنتنظر بهدوء شديد بقية الأحداث.

طبيعة الأشياء

نحن نغفل أحيانا " أن لبنان يشتري الكثير من سوريا. المواد الغذائية التي تأتينا من هناك يحسب لها حساب في التجارة السورية. إذا أكرهنا على ذلك، يمكننا الحصول عليها بطريقة أخرى. من هذا الجانب المعقول ستعود الأمور الى وضعها الطبيعي.

في الوقت الحاضر، أبوابنا مفتوحة من دون شروط؛ ستبقى كذلك طالما سيبدو الأمر مناسباً. لكن بإستطاعتنا أيضا " تحسين عائدات محاصيل الخضر والبساتين وتأمين حياة أكثر راحة للزراعة اللبنانية. إن الربيع على الأبواب والموسم مشجع بالنسبة الينا. إنه أقل تشجيعا " بالنسبة لجيراننا الذين ستتدفق بضائعهم القابلة للتلف في الأسواق.

هذا دليل على أن لبنان ليس لديه ما يخشاه على الصعيد الغذائي من شجار سوري. البحر والسرعة هما لنا؛ وسنستمر بالتجارة كما يحلو لنا. منذ سنتين تقريبا "، دفعتنا سوريا، بواسطة قيودها، الى الحد، لفترة، من إستهلاكنا للحوم. إذا لزم الأمر ويا إنتظار أن تصلنا الماشية من بلدان المنشأ، سنأكل لحوما " أقل بقليل وهذا كل شيء. لكن هنا أيضا " الموسم مناسب جدا ". ليس بسبب إقتراب الصيف ستصبح الماشية الحية أكثر ندرة. بحلول ذلك الوقت، مع ذوبان الثلج، ستتدفق المياه تحت الجسور والمشاكل ستأخذ، مع إيجادها الحل الطبيعي، وجهها " جديدا ".

إننا نثبت هذا الجانب من المسألة لأنه واحد من المكونات الرئيسية للجدل. نقصد بذلك أن سوريا تجد ربحها عندنا أكثر مما نجد ربحنا عندها. وفي المحصلة، الإستهلاك اللبناني يتجاوز بكثير الإستهلاك السوري، بإعتبار كل بلد بالنسبة الى الآخر. يبدو أنهم ينسون بكل سرور هذا الأمر في دمشق.

حتى وبطبيعة الأشياء، هنالك خدمات نقدّمها لسوريا لا تستطيع الإستغناء عنها من دون إيذاء نفسها. من أجل أوهام، جيراننا لن يقبلوا بالسير إلى أجل غير مسمى ضدّ التيار.

لنلاحظ جيدا " أنه لا يوجد أي شيء عدائي في كلامنا. لا أحد أكثر إستيعابا "، وأكثر تفهما " منا نحن. لا

أحد يحب التوازن والنظام بقدرنا. لكن يجب على اللبنانيين أن يتذكروا أنهم بكل بساطة في موقف دفاعي وأنهم تعرضوا للتعنيف.

طبيعة الأشياء

كل ما نطلبه منهم، هو الحفاظ خلال الوقت اللازم على الصفاء المثالي الذي أبدوه أمام طريقة سوريا الوحشية التي لا داعي لها. إنهم يستخفون بنا في دمشق; ونظن أنهم في دمشق يغالون في تقدير أنفسهم. عدد سكان لبنان تضاعف في عشرين عاما"، بينما في سوريا لم يكن يتقدم خطوة. أية حكومة من أي نوع كان لا يمكنها التظاهر دائما "بتجاهل هذه الأشياء.

إننا لا نذهب مع الإفلات من العقاب ضد الطبيعة الخيرة. من جهتنا، سنساعد الطبيعة بكل جهودنا. هي التي ستجلب اليقين. في الوقت الحاضر، لبنان يفعل ما يجب عليه وحكومته تقوم بواجبها.

أدلة

لا مجال للخطأ، مع الإحتياطات الواجب إتخاذها (مع التنازلات التي لها ما يبررها)، كل السياسة الإقتصادية لهذا البلد يجب أن توجّه نحو الحرية.

عقبات لإزالتها أو لتقليصها، حرية التنقل لزيادتها، سقف ضرائبية لتطويرها ولتخفيضها، تشجيع المبادرة الفردية لمضاعفتها؛ لكن، في نفس الوقت، نمط حياة الدولة لتنظيمه وجعله معتدلاً، العدالة والإدارة لتفعيلهما، هذا هو المطلوب. وقبل كل شيء، الرعب المقدّس من أية كراهية للأجانب. في مثل هذا المبدأ يجب أن نرى قاعدة حياتنا.

اللبنانيون الذين يناضلون من أجل " العملات " ومن أجل الإزدهار في كل الكون لا حق لهم بالسماح أو يتحمل على أرضهم غلو في الوطن عفا عليه الزمن. في الحقيقة، نحن نعدّ من بين المواطنين الأوائل في العالم؛ لا شيء يمنعنا من أن نكون في بلدنا مواطنين صالحين. للخارج الذي يستقبلنا أو الذي نرغب في أن يستقبلنا، سنكون مجانيين أن نرفض أو أن نناقش المعاملة بالمثل يجب علينا حتى أن نجبر القدر في أن نبين أكثر ليبرالية من غيرنا.

اللبناني الذي يدعي، من أجل إزدهاره الفردي، إغلاق الأبواب والنوافذ، يخطئ تجاه وطنه وتجاه تطور هذا العصر. بالتأكيد يجب مساعدة كل الجهود التي لا تسير ضد طبيعة الأشياء؛ يجب تسهيل دخول الآلات، والمواد الأولية، والتقنيين؛ يجب منح مكافآت للإنتاج عند الحاجة. كل ما يمكن القيام به كي تحيا صناعات قابلة للحياة، يجب القيام به؛ لكن يجب ألا نقفل الأبواب إذا لم نكن نريد أن تحصل مصيبة. إن الأبواب المغلقة في هذه الأيام، تعتبر من بين الأوهام الأكثر كارثية.

إذا، أمام الصعوبات الإقتصادية الجارية، نملك، نحن اللبنانيين، مئة سبب كي نكون صبورين، فلا نملك أي سبب كي نقلق. الزمن هو أول مساعد لنا، شريطة ألا نحيد عن طريق الألفية. إن الزمن هو الذي سيمهد الطرق وسيحرر الحقيقة عن الخطأ. لغاية الآن الجميع لاحظ أن الزمن أعطانا الحق. لن يخيب أملنا مرة أخرى. وأخيراً، في صعوباتنا الحالية مع سوريا، سنكون قد خدمنا مصالح سوريا، من خلال خدمة مصالحنا. لأن سوريا، هي أيضاً، بتركيبتها وسكانها، لن تعرف طويلاً إستبدال هواء الرب بالتنفس الإصطناعي.

أدلة

يجب التذكير بنقطتين محددين هذا الصباح. الأولى، هي أن سوريا تبيعنا أولاً " منتجات زراعية هي الى حدّ كبير منتجات قابلة للتلف وأننا لغاية تاريخه أفضل زبون لهذه المنتجات القابلة للتلف. النقطة الثانية، هي أنه في لبنان، العمل والإنتاج، الخدمات والتصنيع، كي يعيلوا كثافة سكان تتزايد أكثر فأكثر، يجب أن يكونوا قبل كل شيء

ذات نوعية.

إن سوريا تؤسس مستقبلها بتهور على الإنتاج الضخم; بينما هدفنا نحن في كل شيء هو الجودة في التنوع. يمكن للصيغتين أن تتسجما دون شك، لكن يجب على واحدة أن تكون لها الأولوية على الأخرى.

إذا كان السوريون يرغبون بضبط المشكلة عن كثب، سيرون أن خدماتنا تقدّم لهم ولا تفرض عليهم. لا ندافع عن أنفسنا بعقلانية في موقف كهذا من خلال رفض الجودة. كل عروضنا، في الواقع، ستكون من دون جدوى إذا لم يكن لدى السوريين القدرة الشرائية.

إن معنى هذه الملاحظة، هو أن سوريا ستدافع عن نفسها على نحو مفيد أكثر بتأديب داخلها بدلا من إزعاج حدودها بمخاطر حراسة.

يمكننا الإسترسال إلى ما لا نهاية بهذه الأسئلة المثيرة. لم يكن لدينا أي هدف آخر اليوم سوى دفع اللبنانيين والسوريين على التفكير بواحد أو اثنين من القوانين الجوهرية لمصيرهم.

24 آذار 1950

في الأسلوب

موقف سوريا تجاه لبنان هو أحد المواقف الأكثر إستخفافا الذي يمكن تصوره. لا نقول ذلك لأن هذا الموقف يقلقنا، بل لأنه يخفّف من عزيمة الفضيلة.

خدمات كثيرة تم تقديمها وصدّاقة تمّ إنفاقها لترجم بتدابير لا نأخذها في بلد مزقته الحرب وهدده الجوع.

هل تعتقد سوريا أنها ستجعلنا نستسلم جزاء قيود من هذا النوع؟ لبنان يمكنه كل الوقت الذي يتطلبه الأمر أن يأكل لحمة أقل وأن يكون بصحة أفضل. لدينا هنا مواد غذائية لبيعها والبحار مفتوحة.

صحيح أن بيروت تستهلك عادة كمية لحوم أكثر مما تستهلكه دمشق وحلب معا؛ لكن هذا يعني فقط أننا

بالنسبة الى سوريا زبون لا بديل عنه.

عندما يدوم هذا النظام الشاذ بضعة أسابيع، سنرى أية عقيدة هي الجيدة وما هي الصيغة التي تناسب الإقتصاد السوري.

ما تحاربه الحكومة السورية في الوقت الحاضر، هو المستوى المعيشي. لكن المستوى المعيشي، في سوريا، ليس فظيعة "جدا" على علمنا الى حدّ يمكن تخفيضه بعد. تحت صباغ الإقتصاد الموجه، إنه تراجع لكل الحياة الإجتماعية باتجاه ما نذهب اليه عند جيراننا. كي لا نشعر بذلك فوراً، لن نخسر شيئاً إذا انتظرنا. الخبرة هي عامة بطيئة ويدفع ثمنها. حيث الحجة لا تكفي، يجب أن نمر بدرس الحقائق الصعب. لقد رأينا ذلك جيداً منذ سنتين، في زمن الإتفاقيات النقدية.

نحن نتكيف مع الواقع. في لبنان ليست الواقعية ما ينقص والتجار اللبنانيون الكبار يفهمون أولاً أن نظام الحكم الذي كانت تقترحه (أو الذي كانت تفرضه) دمشق قد إنعكس بإختناقهم. في لبنان لم يكن لدينا الخيار؛ أفضل بعد، كان علينا الإختيار بين الحرية والموت. سيكون مفهوماً "أننا إختارنا الحرية.

في الأسلوب

ها هي من الآن فصاعداً، "على الصعيد الإقتصادي، سوريا تحت نظام حكم بوليسي. بلد ذات سيادة هو سيد في إعتقاد نظام الحكم الذي يحلو له. لأولئك الذين يحكمون، إنها مسيرة الأحداث التي تعطي الحق أو الباطل. ما كان لدينا في لبنان أي سبب للتذمر، لو وضعت سوريا في أسلوبها الحد الأدنى من المجاملة المناسبة. لكن في دمشق كانت لديهم لباقة أكثر مع الأعداء منه معنا.

يحق لنا ألا ننسى أبداً "إذا كنا حاقدين. على الأقل سنكون على أهبة الإستعداد وستنصرف وفقاً لذلك. إذا نقصت من عندنا اللحوم مدة خمسة عشر يوماً"، لن تنقصنا الحكمة.

التاريخ والحياة

الدكتور ج. كونتونو، في الحضارة الفينيقية، يذكر أن الفينيقيين " كانوا دعاة الراحة والرفاهية، وكل سحر الحياة ". التجار اللبنانيون في الوقت الحاضر يمكنهم أن يأخذوا هذا التعريف لحسابهم; من الجلي، انها تطبق عليهم. بينما في سوريا " سحر الحياة " غالبا " ما يفهم بشكل مختلف. كي ينطبق بشكل جيد على لبنان اليوم، ما يقوله ج. كونتونو عن فينيقيا منذ خمسة وعشرين، ثلاثين قرنا " وأكثر، من الضروري أن تنشأ موهبة سكان هذا الساحل في التربة نفسها، في المناخ البحري، في فرح البحر الأبيض المتوسط عند سفح الجبل حيث ينمو الصنوبر، والسرو والبلوط.

من الجهة الأخرى، ما بعد الجبل، بإستثناء أقصى الشمال، الأذواق هي بالأحرى أذواق واحة. الحياة الطيبة هي الى حد كبير في الأطعمة الدهنية، في المرببات السكرية جدا "، في الشيشة الغناء أمام مياه الحنفية المفتوحة الزبدة، كريما الحليب المطبوخ المكثفة هي فرح ثابت وهي، للشعب، تستحضر الجنة. كل هذا ممتاز، لكن هنا لدينا دائما " ملذات أخرى، رغبات أخرى. ما كانت تمثله الصحراء للأصول البعيدة للعديد من جيراننا، كان البحر يمثله لنا. نحن أبحرنا كما هم يدمجون أنفسهم بقوافل تدمر.

في الشرق الأدنى أكثر من أي مكان آخر، لا يمكننا ممارسة سياسة إقتصادية في المطلق; يجب قبل كل شيء دراسة المكان الذي نعيش فيه. لكن فكرتنا أيضا " هي أن جزءا " ملموسا " من سوريا مصنوع مثلنا ولا يعرف أن يعيش بشكل مختلف. إننا نتوجه بكلامنا للنخبة السوريين، لسوريا التقليدية، كما يظهرها لنا التاريخ، والتي لم توجه دائما " أحلامها وقدرها نحو عالم مغلق.

عندما يدافع لبنان، بقدر المستطاع، عن حركة التجارة، فإنه بذلك يدافع عن حياته; عندما تصبح التبادلات

أقل حظاً " عند حدودها، يتدبر أمره لإجرائها في مكان أبعد. من خلال هذا التحرك وهذه التجارة اللذين يجوبان الأرض، سيكون هناك دائماً " الحرية أولاً" وثم " الرفاهية وكل ما يشكل سحر الحياة ".

لهذا السبب الحياة في بيروت ستكون دائماً " أقل رتابة منها في دمشق: ولهذا السبب لن يرفض السوريون دائماً " حسن ضيافتنا الأخوية.

4 نيسان 1950

ملاحظات حول موضوع معروف

الآن هو الوقت المناسب للبنان ليجهز نفسه أفضل بأعمال منتجة وتأمين المستقبل من خلال جهد إستثنائي. سيكون من السهل إيجاد قاعدة حياة إذا توقفت السياسة الداخلية نهائياً " عن كونها سياسة زبائنية، ومركزية وقاتل.

كي نجيد الإقتصاد، لم يعد بإستطاعة لبنان الإستغناء عن توسيع، خلاف ما يبدو، تدريجياً " وكثيراً " فريق الرجال الذين يحكمونه، والذي تم تخفيضه.

كي يعمل القلب، يجب أن تكون الحريات مفهومة أكثر، أن يتم تقاسم المسؤوليات بشكل أفضل، أن يلقي الضوء على نخبة خائفة أو منسية، أن تسود روح تضامن حقيقي وحسن نية على كامل الأراضي.

صحيفة إقتصادية أجنبية، ذات وصول الى العالمية، كتبت مؤخرًا " أن الفصل الجمركي مع لبنان، الذي أرادته سوريا، سيكون مربحاً " للبنان في السنوات القريبة ومضراً " له فيما بعد. هذا إقتراح يمكن أن يدافع عن نفسه إذا تم تجاهل أو إهمال الهدف الإنساني كلياً. " لكن الهدف الإنساني هو بالضبط الذي يهيمن على النقاش. الشعب السوري، المهتم بالتدابير التي إضطر لبنان للردّ عليها، هي العامل الأساسي، ويجب الأخذ بالإعتبار علاوة على ذلك (كتبنا ذلك مرات عديدة) طبيعة الأرض.

الصحيفة الإقتصادية المذكورة تعترف بأنه كان على سوريا الإنتظار، عل سبيل المثال، كي يصبح لديها مرفأ كبير مجهز تماماً " للشجار مع لبنان: وأيضا " أن تنظم نفسها بجدية أكثر لإنتاج نوعي من الخدمات والبضائع: نحن نؤمن بذلك أيضا. " لكننا نؤمن أيضا " بأنه يلزم سوريا وقتاً " أطول بكثير مما نظن لإجراء التغييرات العميقة التي تصبو إليها. ما يجب تغييره أولاً "، هو حب العمل للمصلحة العامة ومفهوم للحكومة يبدو لنا ضيقاً " ومتهوراً ". مثل هذا التحول هل سيحصل، أقله بطريقة كافية وسريعة؟ مسموح أن نشكّ بذلك.

ملاحظات حول موضوع معروف

سوريا، مرة أخرى، ليس لديها ثلاثون مليون نسمة، لديها فقط ثلاثة، ويتشتتون، على المستوى الإجماعي، من أقدم حضارة الى أحدث حضارة . هذا الشعب، بدلا " من أن ينضج على المستوى السياسي، متروك بتهور للجدل الديني منذ أن تم وضع مسألة دين الدولة في المستوى الأول وبتّها في الظروف التي نعرفها. وثم هناك تنوع الجذور والتقاليد، والتناقضات العرقية والإجتماعية، وحالة الحياة الريفية المتخلفة جدا"، ومصالحة المدن والمحافظات الذاتية، والحياة دون آفاق لعالم مغلق، وهو مغلق بما فيه الكفاية هكذا كي لا يحلموا بالإكتفاء الذاتي.

أخيرا " هنالك الجوار الخطير، وجود إسرائيل الكثيف، وجود لا نقيسه بعد بما فيه الكفاية، لكنه، بالنسبة الى سوريا، سيصبح ثقيلًا" الى حدّ يصبح فيه ساحقا ". على سوريا أن توازن تقنية وإمكانات إسرائيل في كل المجالات، بدءًا " بمغامرة في غير محلها أبدا " مثل الشجار الذي تقوم به حكومة دمشق مع لبنان.

صحيفة لندن الإقتصادية الكبيرة، هل رأت كل هذا؟ لم نرها بأعيننا ولا نعرف مقالها إلا من خلال نسخة مختصرة أعطانا إياها زميل لبناني. إضافة الى ذلك، يجب رفع تأكيده الذي لا مبرر له على ان الدول الأخرى في الجامعة العربية ستقف مع الجانب السوري أكثر منه معنا. هذا غير مثبت أبدا ". على الأكثر يمكننا أن نقول أن القلب سيكون مقسوماً؛ لأن لبنان يساهم بوضوح في تحقيق توازن عادل ويعطي تطمينات أكيدة لهذا العالم العربي الذي صنعه طموحات الأسر الحاكمة والفتن.

المشكلة، نراها، تذهب أبعد بكثير من مسألة مجتمع جمركي بين السوريين وبيننا. نحن الآن وسنبقى أفضل زبائن لسوريا إذا أرادت سوريا أن تفهم مدى خطورة المسار الذي التزمت به. من جهتنا، لقد تأقلمنا، وسنتأقلم أكثر فأكثر مع الوضع الجديد، بسلبياته وإيجابياته. لكن قناعتنا هي إذا بدت السنوات القريية لصالحنا، فإن السنوات التي ستليها ستكون لصالحنا أكثر لأسباب ليست نظرية بحث إنما وليدة الخبرة والتاريخ.

عندما ترغب سوريا في أن يحل إتفاق تجاري مدروس ومفهوم على نطاق واسع، محل الوحدة الجمركية البائدة، سنعمل برغبتها بطيب خاطر. إذا إستمرت على الرغم من توسلاتنا في عماها المؤذي للجميع، إذا إستمرت في رغبتها بإستخدام عمليات كيدية تجاهنا ، إذا " فإن الزمن سيفعل فعله وبينها وبيننا المستقبل سيحكم.

12 نيسان 1950

إقتصاد وسياسة

إن الوضع الإقتصادي منذ فسخ الوحدة الجمركية هو، في مجمله، مناسب بشكل واضح للبنان. هذا الفسخ الذي لم نكن نريده أبداً، يسفر عن إيجابيات أكيدة. يبقى أنه بالإمكان تحسين الوضع وأن الزمن سيفعل ما لن نستطيع فعله محادثات مبكرة.

في كل الأحوال، يجب أن تكون الأبواب السورية مفتوحة للبنان كي يفتح لبنان أبوابه، وليس فقط لمنتجات البلدين المحلية، لأنه حينذاك نكون لم نفعل شيئاً". لأن الأراضي اللبنانية صغيرة ولأن الكثافة السكانية في لبنان مرتفعة جداً، ستغرق أسواقنا دون أن يكون الأمر متبادلاً".

أن نتمكن من عقد إتفاقيات بشأن هذه السلعة أو تلك، عندما يحين الوقت، نريد ذلك جداً". لكن بالمجمل سنقوم بوضوح بصفقة فاشلة.

كي نتمكن من شراء المنتجات السورية بحرية، يجب على سوريا أن تتمكن من شراء خدماتنا بحرية. لأننا هنا ننتج الأعمال التجارية كما تنتج سوريا القمح.

علاوة على ذلك، نحن أيضاً " لدينا زراعة، وغنية بقدر زراعة سوريا، على الأقل على قدم المساواة، وإن كانت أقل وفرة؛ لدينا الفواكه، لدينا التبغ، ولدينا محاصيل الخضر. وحتى الحبوب، إلهي، إذا أردنا ذلك، من شأن زراعاتنا أن تحقق المزيد. لكن من الأفضل أن يركز لبنان على الزراعات القيمة؛ لأن القمح موجود في كل مكان بينما التفاح والكرز، على سبيل المثال، يجب الذهاب بعيداً " لرؤية هذه الفاكهة تنضج على الشجرة.

من وجهة نظر أخرى، يجب ألا تتسلى الحكومة اللبنانية بممارسة سياستها الانتخابية مع السياسة الجمركية؛ ممنوع عليها توسيع نطاق تأييدها لهذا القطاع الحيوي. سيكون الأمر فعلاً " خيانة المدينة.

ينبغي مساعدة صناعاتنا القابلة للحياة ، لكن دون اللعب مع الجمارك. ما وراء مستوى معقول، يجب البحث عن المساعدة في أشكال أخرى. وسنوصي دون تردد عند الحاجة بعلاوة على التصدير.

لكن إذا لمسنا أسس النظام، فإننا بذلك نرتكب ضرباً " من الجنون.

إقتصاد وسياسة

بالمحصلة، يمكننا أن نؤكد أنه، تجاه الفسخ، كانت ردّة فعل البلاد أفضل من ردّة فعل الحكومة؛ لأن الحكومة لم تحصل من العملية سوى على المشهد السينمائي؛ بينما التجارة تبذل جهوداً "جديرة بالتقدير كي تسود وجهة نظر المواطن على وجهة نظر التاجر.

الأمر لم يعد، مرة أخرى، زمن التأييد والتجريبية. تدابير متهورة ستبرر الإنتقادات الأكثر حزما" والأكثر مباشرة.

الحكومة لديها مرض إرضاء الناس، بأي ثمن، عندما لا تضايقهم. يجب أن تشفى من هذا المرض وألا يقودها الهوس الإنتخابي الى تقويض الإقتصاد، كما قوضت أمورا" أخرى، لتسعد حفنة من أصحاب الإمتيازات.

12 أيار 1950

في شأن المفاوضات الجارية

إستئناف المفاوضات الإقتصادية مع سوريا هو واقع طبيعي كان يجب أن يأتي. أنتظرناه بهدوء شديد في أحلك أوقات الشجار. الوقت كان أكثر فعالية من التملق والخطب. نعتقد ذلك جيدا".

هذا لا يعني أن هذه المفاوضات ستؤدي سريعا" الى نتيجة ; يتوقف على سوريا أكثر منا نحن أن تقودنا الى الهدف، بعضنا البعض. لأن موقفنا هو دائما" موقف الحرية العقلانية بينما موقف سوريا هو موقف القيود. مياه كثيرة مرّت تحت الجسور وأحكامنا التصالحية دائما"، هي أيضا" أفضل من أحكام سوريا. لبنان الذي عومل كعدو منذ شهرين أو ثلاثة، لا يحقد.

مع وزير المالية الحالي في سوريا، يمكننا أن نأمل المزيد من التفهم والإجراءات. الإتفاق الذي يصفى ديننا على سوريا، والذي كان يحمل توقيع السيد خالد العظم، والذي لم يحترمه خالد العظم، السيد حسن جبارة هو الذي فاوض عليه. السيد حسن جبارة هو تقني من الدرجة العالية. إنه رجل نزيه ويعرف إحترام الإلتزامات التي يقوم بها.

نحن ندرك الصعوبات التي يواجهها وسنفعل ما في وسعنا لتسهيل مهمته. يمكننا إذا " أن نأمل بأن يحل السيد حسن جبارة الصعوبة كرجل شهم، وسيردّ لنا بدون صعوبة، ملايين الليرات التي تدين بها لنا سوريا مقابل فرنكات.

الأهم، الآن، هو أن تتغلب سوريا نهائياً" على تحيزها للإكتفاء الذاتي وأن تخفف من شغفها للعزلة.

لقد كنا دائماً " ، وسنبقى طويلاً" بعد، أفضل زبون للأمة المجاورة. لا يوجد سبب كي ترفع سوريا بينها وبيننا الحواجز التي ستسقطها الحاجة؛ وإذا وقعت الحواجز، في لبنان وفي سوريا على التوالي، امام المنتجات الزراعية وأمام المنتجات الصناعية، يجب أن تقع ايضاً" أمام مواطني البلدين الذين تفصلهم مسافات صغيرة جداً". إذا حرد منا السوري ولا يريد أن يأتي الى بلدنا بحرية، ما من سبب يدفعنا لشراء قمحها وموادها الدهنية. هذا يبدو لنا شفافاً".

الجمارك هي أمر، وتنقل الأفراد هو أمر آخر. سنحرص على عدم الخلط بينهما.

في شأن المفاوضات الجارية

باختصار، بين السوريين وبيننا، يمكن إنشاء نظام إقتصادي سعيد ومريح سترافقه بالضرورة إتفاقية تأسيسية. إذا لم تكن حياة اللبنانيين سهلة في سوريا، بمقدار حياة السوريين في بلدنا، نكون قد عقدنا صفقة فاشلة. الزمن لم يعد للشكلية الضيقة وللرقابة المعمقة حتى المرض. يمكن للجمارك أن تعمل جيداً " على الحدود اللبنانية – السورية مع ترك الباب مفتوحاً " للرجال وللنيتات الحسنة.

لنأخذ إذا " وقتنا وبيننا نصفً متأخرات وحسابات الماضي لنفتح الباب واسعاً " للمستقبل. من الأفضل التفاوض خلال شهرين والقيام بمهمة جيدة ومتينة على الإدعاء بحرق المراحل.

" في العجالة الندامة. " أكثر من الإقتصادي، كاتب الأساطير هو الذي على حق.

الوقت الذي يغيّر كل شيء

لا عجب أن مفاوضاتنا مع سوريا إتضح أنها شاقة جدا". الباقي، لم يعد أحد يتعجب منه. على الصعيد الإنساني، الوقت دور الزوايا، دون شك؛ مع ذلك، لا يكفي للسماح بحصول إتفاق. لا يمكن للإتفاق أن يأتي سوى من خلال مراجعة المواقف الأساسية.

بالنسبة اليّنا، الحرية المعقولة هي مسألة حيوية؛ إن مستوى معيشتنا تقوده هذه الحرية؛ بدونها، البحر والهواء يقفلان أمامنا ونجد أنفسنا نعود الى الحياة الريفية تقريبا " من قبل قرن من الزمان. بالنسبة لسوريا، يريدون أقلّ ما يمكن من الحرية التي يرغبون بها الآن وأن يخضع كل شيء لشكلية صارمة ولرقابة وثيقة. ومع ذلك، ينبغي أن تكون لسوريا نفس أسبابنا لتعرض نفسها للهواء، على الرغم من المظاهر الوهمية. الخريطة تحدد ذلك تماما". لكنه لا يتوقف علينا أقتناع جيراننا.

كل الخطابات لن تفعل شيئا". يتطلب الأمر خبرة، مزيدا " من الخبرة ودائما " الخبرة القاسية. الوقائع ستظهر إذا كان الشعب السوري قادرا " على الخضوع للنظام الصارم الذي يقترحونه عليه دون أن يتراجع إجتماعيا" ودون أن يضعف عالميا". التأقلم مع زراعتها بكل بساطة، علاوة على ذلك الفضائل المدنية التي تتطلب قواعد قاسية وقيودا " شديدة. الزمن كفيل.

مهما جرى، الحياة ستستمر وما من سبب يدعو الى القلق من التتمة؛ لأن الطبيعة، في هذا المجال، تصحح بطيب خاطر أخطاء وتهور الرجل. إننا لا نذهب دون عقاب ضد الحاجة؛ وبمجرد حبس المرء نفسه في المنزل سيجعل الهواء دائما " غير صالح للتنشّق بعد حين.

إننا نكنّ للسيد حسن جبارة التقدير الكبير. نحن نعرف مواقفه منذ وقت طويل. لأن مواقفه محترمة، يبدو لنا كافيا " أن نفرض عليها الطابع الإنساني، وإحتمالات الزمان والمكان، كي نجعلها قابلة جدا " للنقاش.

إذا وضعت سوريا زراعتها ، المتخلفة جدا " بعد لكن المليئة بالوعود، بكل بساطة قبل خطط صناعية طموحة والتي لا تأخذ بالإعتبار الكافي الوقائع، كل شيء سيتغير، يبدو لنا. زراعة محدثة حيث يوجد المساحة و المياه، تؤمن وسائل

التبادل وترفع من مستوى حضارة. إن تصنيهاً اعتباطياً أو سابقاً لأوانه يقود إلى نزاعات إجتماعية وإلى تخفيض منزلة العامل الذي انتزع بوحشية من أرضه ليصبح عاملاً محبطاً في مصنع.

الوقت الذي يغير كل شيء

طبعاً كل هذا يدعو إلى إستثناءات، وتمييزات وفوارق. لكن عمق اللوحة لن يتبدل. لو أراد أصدقاءنا السوريون، بدلاً من تعنيف الطريق العالمية من خلال قطعها بالحواجز والعقبات، توجيه مصيرهم بشكل مختلف. إنها ليست مسألة إقتصاد، بمقدار ما هي مسألة علم إجتماع وسياسة. يبدو لنا أن أصدقاءنا السوريين يضعون حرفياً العربة قبل الثور. هذا مؤسف.

قضايا لبنانية - سورية

إيجاد تسوية مؤقتة بين سوريا ولبنان في القضايا الاقتصادية سيستغرق طويلا". الأمر يتطلب خبرة طويلة لتشهد لصالحها وتجعلها ممكنة.

في الوقت الحاضر، سوريا تتصرف كما لو أنها لم تكن ترغب في إتفاق. كل تصرفاتها تفضي الى هذه الخلاصة. وليست الكلمات الذكية التي يقدحها علينا بذكاء وزراء البلد الشقيق هي التي ستغير شيئا" من نياتهم. ولا التهديدات والإستقواء أحيانا" سيقنعوننا أيضا".

سوريا فعلت، من دون أن تقول، من القضية اللبنانية – السورية قضية سياسية. وهذا أقل ما سيناسبنا مهما تطورت الأمور. لأنه، من خلال إستقلاله الإقتصادي، إنه إستقلاله العام، إنها حياته اللذان يدافع عنهما لبنان. الأسباب السياسية والإقتصادية تلتقي.

سوريا تعتقد أنه بحبس نفسها في الضوابط والقيود ستجعلنا ربما تحت رحمتها. على أكثر من صعيد، طريقتهما بالتصرف أصبحت مهينة. وهذا لن يغير شيئا" من عزمنا.

عمق المشكلة، عرفناه دائما". إنه ليس بجديد على أحد؛ وليس لأن الحوادث تتجدد تستطيع طبيعة الأمور أن تتغير.

بالتأكيد، عندنا، على الرغم من ظلم وشناعة التصرف السوري، لا تنقصنا المشاعر الطيبة. إننا نواجه تطور القضية بهذا النضوج الفكري المعروف عنا منذ أجيال. بالنسبة الينا، الحياة مستمرة وستستمر كما هي. وسنجد منها لعبة صبر. النجاح سيأتي في يوم أو آخر. في الوقت الحاضر، نحن ننتظر.

حين تدعي سوريا أنها تدفع ثمن القمح بالعملات النادرة، فهي تتصرف كأنها المنتج الوحيد للقمح في العالم. عندما، مقابل توفير القمح في هذه الظروف الشاذة، لا تريد الحصول على شيء من عندنا على شكل خدمات، فهي ضالة تماما". ماذا لديها لتعطينا إياه لا نجد في كل مكان، دون المرور بمتطلبات لا تطاق؟ التكافل، سوريا تترجمه من خلال إرادة للهيمنة بالكاد مخفية.

قضايا لبنانية سورية

يجب أن نطمئن السوريين: إن زراعتنا تتحسن يوميا". ومنتجات أرضنا تؤمن لنا وسائل تبادل ممتازة. أسعار المنتجات الزراعية مشجعة لهذا الركن من الأمة: الفلاح.

لدى لبنان كل الأسباب ليطرك الوقت يفعل فعله. أما نشاطنا الإقتصادي العام منذ ستة أشهر، ليس لدينا ما نشكو منه. كل شيء يكمن فقط في أن تفهم الحكومة دورها، أن تمسك المسألة بجديّة في يدها وألا تمرّر المصالح الخاصة قبل المصلحة العامة. ستتم مكافأة تجارنا وصناعتنا الى حدّ كبير في سياسة متفهّمة من الحرية والدعم.

لدى لبنان عقيدة واضحة وصافية. على الحكومة الآن ان تخرج من سباتها وأن تمنح نفسها خطة عمل.

17 تشرين الأول 1950

شجار غريب

سوريا لا تريد أن تشتري شيئاً " من عندنا (موجودات أو خدمات) وتستغرب أن ندافع عن أنفسنا بعدم الشراء من عندها.

النظام، في الواقع في إتجاه واحد، الذي تحسب نفسها قادرة على إنشائه هو غير عقلاني. وسوريا لا تقدّم الينا سوى منتجات زراعية (أو من الصناعة الزراعية) من بين الأكثر وفرة والأكثر شيوعاً " في العالم.

اللبنانيون يذهبون بحرية الى سوريا وينفقون ما يحلو لهم. لكن لا يحلو لسوريا أن يحذو مواطنوها حذو اللبنانيين. إنها تريد تنظيم حياتهم، مقارنة معنا، خشية من أن ينفقوا بتباه. كما لو أنهم لم يكونوا كباراً " بما فيه الكفاية للدفاع عن أموالهم وعن إرثهم الأبوي.

سوريا تعتقد أن بإمكانها العيش في إطار مغلق والإستغناء عن جيرانها. نحن نعتقد أن طبيعة الأشياء والقرن يدافعان عن تلك الأوهام الفارغة من الأفاق ومن الفرغ.

التكافل ينفجر في كل مكان بينما سوريا تريد إغلاق أبوابها وإعالة نفسها في العزلة.

طريقة الحكومة السورية في رؤية الأمور تنعكس علينا موقفاً "بغضاً" و"عدائياً" على نحو متعمد، في حين، منذ عام أو تقريبا، نعدّ الضربات دون ردّها، إنطلاقاً من كوننا جيدين.

لكن أئن نلقي هنا، عشر مرات إذا لزم الأمر، الخطاب الضروري لإستعادة الحقيقة؟

سوريا هي من رمى الإتفاقيات النقدية كي تعود اليها بعد تأخير طويل وعقيم. هي من فسخ الوحدة الجمركية. لم يتم إحترام التزامات رسمية إتخذت من أجل تسوية الدين اللبناني. وجيراننا، في محاولة لعكس الأدوار، يذهبون بكل جرأة الى الهجوم كي يفرضوا علينا أخطاءهم هم.

أئن تبذل حكومتنا جهداً "أكثر جدية لإنعاش الذاكرات المخدرة أو التي تتظاهر بأنها كذلك؟ لقد فوتنا كل الفرص لحل الصعوبات لمصلحتنا.

وبوجه حق يمكننا القاء اللوم على الحكومة اللبنانية كونها، منذ فترة طويلة، في حالة من الخمول.

شجار غريب

لقد سعينا جاهدين نكرّر لسوريا أن العودة الى التكافؤ النقدي بين عملتها وعملتنا كان يتوقف عليها وحدها؛ وها هي الآن تقوم بذلك وحدها. إلا أنها كانت تلقي علينا مصائبها، وتعزو الينا كل الخطأ. الآن وقد تم إستعادة التكافؤ تقريبا، إذا يوما "ما تمّ المساس أو فقدان هذا التكافؤ من جديد، سيعترف جيراننا، يجب أن نؤمن بذلك، بأنه سيكون ذنبهم وليس ذنبنا أبداً".

سيعرفون أنه يتوقف عليهم وحدهم الدفاع عن عملتهم أو إسقاطها. عليهم وحدهم إعطاء هذه العملة ما يمكن أن ينقصها من الكثافة والتماسك.

لنتذكّر بارتياح أن نواباً سوريين وهم يؤدّون خدمة حقيقية لبلادهم، شهدوا لنا عند حديثهم في مجلس النواب السوري. حمص وصافيتا كانتا أكثر حساسية من دمشق تجاه الوقائع اللبنانية. لن يدهشنا ذلك.

لكن نحن اللبنانيين، مع صحتنا الجيدة على الرغم من بعض المظاهر، والحمد لله أننا كذلك، لن ننثني على حكومتنا عندما لا تستحق ذلك. لأنها في فوضى الأفكار تتطور وفي غياب الخطط تعمل.

منذ وقت قصير، كان لديها وضعا "متفوقاً" جدا "على وضعها اليوم. تركته ينهار بخفة لا تصدق.

التجريبية التي عندنا هي القاعدة، سببت لنا سلسلة من السهوات والأخطاء والعثرات. إننا نشعر الآن بعواقبها ونلاحظ الضرر الذي يمكن أن تلحقه سياسة كسولة، غير متماسكة ودون بعد رؤية.

اللبنانيون يدافعون عن أنفسهم فردياً، من خلال ردات فعل رائعة من غريزة الحفاظ على الذات ومن الذكاء. لكن الماكينة الحكومية في لبنان أصبحت ما هي عليه: نوع من بيت للراحة لا نخرج منه أبداً.

26 تشرين الأول 1950

أسئلة من دون جواب

إذا كانت للمسائل الإقتصادية في لبنان الأهمية التي يقيسها الجميع، فإن المسائل السياسية التي يعرف الجميع مجالها تهيمن عليها. إذا جاز التعبير إنه الحديث عن السياسة الإقتصادية بمقدار ما هو الحديث عن الإقتصاد السياسي.

نصيحة رئيسية نسديها للحكومة كي لا تعرّضنا لمخاطر خطيرة: هي ألا تغفل عن العقيدة.

مشاكلنا الإقتصادية، بدأنا بدراستها بالتقسيم كما نسوي شريحة شريحة مصير شمامة. إن تقسيم المشكلة هو شكل من اشكال العقلانية كرمها ديكارت؛ لكن ما يجب أن نخشاه، هو أن يجعلنا التقسيم اللامتناهي ننسى المبدأ والكُلّ. وهكذا يتصرفون الآن وكأنّ الزراعة اللبنانية التي ندافع عنها في كثير من الأحيان كانت أكبر من الزراعة السورية.

إنها مفارقة جميلة.

هناك عقيدة سياسية لبنانية إعتبرت حيوية عن حق من قبل سلسلة من الأجيال؛ هناك أيضاً "عقيدة إقتصادية هدفها الأول هو كفاءة اللبنانيين بحد ذاتها منذ آلاف السنين: يجب أن نتذكر ذلك عندما نغامر في مجال التسوية والتفاصيل.

لنذكر مرة أخرى أنه من أجل تسوية الصعوبات الحالية، الوسائل اللبنانية البحتة لا تنقص. لأن حكومتنا تعودت إنتظار الطبيعة المتساهلة أن تسوي الصعوبات لوحدها و لم يتم إستخدام الوسائل اللبنانية منذ أشهر. إننا

نرى اليوم سلبيات غيابها.

لقد قلّ عدد السياسيين الفعالين عندنا، ما يدفعنا الى عدم التعجب من أي شيء. لكن، لنقل ذلك بصراحة، بتصرفها كما تفعل، يعني بعدم التصرف أبداً " في الوقت المناسب، الحكومة تجعلنا نتحمل مخاطر لا فائدة منها.

الشؤون الداخلية والشؤون الأجنبية هي الآن ما هي عليه. بعد سلسلة عجائبية تقريبا " من الظروف المواتية والصدف السعيدة، ها نحن تقريبا " من دون سلطة تنفيذية ولا سلطة تشريعية. الإدارة من جهتها تنتظر الأحداث وحلّ المشاكل الحالية، لم يعد ينقصنا، الحمد لله، سوى دعوة الدول العامة إلى إجتماع.

هل ستستمر الأشياء في هذا المسار وإلى متى؟

أسئلة من دون جواب

مع اننا كنا نملك كل المزايا منذ عام؛ كنا نملك ما يكفي منها منذ ستة أشهر ولا زلنا نملك في يدنا ما يكفي اليوم. لكن في جدال مماثل علم النفس يلعب دورا " هائلا" تتغاضى عنه الدولة هنا؛ والحكومة شاردة في التملق، في العطل وفي الرحلات الى الخارج بدلا " من إتخاذ مبادرات وقرارات. منذ أشهر، الأرض مقوضة تحت أقدامنا. حين نقول ذلك، وكأننا نتوجه الى صمّ. وفي النهاية؟

لم يتجاهل أي لبناني أن فسخ الوحدة الجمركية، بسبب سوريا، كان يجب أن يتطابق في كلا الجانبين مع بعض المضايقات العابرة. الجميع كان يعرف ذلك. لو أجدنا توقّع هذه المضايقات لكان بإستطاعتنا تجميدها تقريبا ". فعلنا كل شيء سوى توقعها. والمحادثات مستمرة على شرائح الشمامة بينما الفاكهة تتعفن. هل نسمي هذا حكماً؟

عندما تتمّ مهاجمة الحكومة من الخارج، جميع اللبنانيين لديهم واجب فردي وجماعي بالدفاع عنها؛ ولسنا أبداً " آخر من يلبي النداء. لكن أمام شعب حائر مما يراه، ألا يجب أن نتساءل أحيانا " أين هي الحكومة اللبنانية؟

المواقف المبدئية

إن تراجع المواطنة يترجم دائماً " من خلال أضرار في السياسة. عندما ندافع عن ارباحنا أفضل مما ندافع عن بلدنا، فبذلك نعلن من دون أن ندرك خسارة المدينة.

شعب لديه شغف للمال أكثر من شغفه للقوانين لا يعود قلقاً " على المخاطر الجماعية التي تهدده. دورياً، تقدّم المشكلة الإقتصادية نفسها في لبنان في أحد هذه الأوجه؛ ومن وقت لآخر، بتدخل المصالح الغامضة، يبدو أنها تأخذ شكلاً " حاداً".

لكن يوجد نكاء كاف في هذا البلد ليدلّ كل شخص على واجبه وعلى طريقه. نؤمن بذلك إيماناً " راسخاً".

وإلا، سيكون الأمر مثل عيسى الذي باع حقه بالبكورية مقابل صحن حساء. لا ندعي، نحن اللبنانيين، أن لدينا حق البكورية ولا نهدّد أي حق؛ لكننا ندافع عن خير أكبر يريدون أن يرونا نساوم عليه مقابل لا شيء، أو مقابل القليل.

عندما يبتعد لبنان عن مواقفه المبدئية، تحجب رؤيته عن الأضواء التي تشكل قوته وخصاله.

لا زال اللبنانيون يعرفون أن يكسبوا عيشهم وهم في منازلهم. لن يتمكنوا من ذلك بعد الآن إلا إذا هاجروا، إذا لفائدة كاذبة تنازلوا عن واحدة من حرياتهم الأساسية. هذه هي الحقيقة المطلقة.

إذا رفعنا الصوت في كثير من الأحيان، فهو لتقادي الأرض الزلقة للتسوية العرجاء. أولئك الذين، في سياستنا المفككة، لديهم بعض الخبرة يعرفون كم هنا، نتعثر بسهولة، حالما نبتعد عن المبادئ الوصائية. نحن نناضل من أجل طريقة حياتنا ومن أجل منازلنا. بدافعنا عن هذه المواقف الحيوية، فنحن في النهاية ندافع عن إزدهارنا المستقبلي ضد الإغراءات المضللة.

إذا كان يوجد بعض البرتقال في السوق، فلتشتره الدولة وتصدّره.

إذا كانت بعض الصناعات الجديدة تواجه صعوبات، فلتدعمها الدولة؛ لكن، لا شيء في العالم سيجعلنا ندعهم يفرضون علينا بقلب مبهج قانوناً " صارماً". اليوم الذي لا نعتبر فيه أسياد سياستنا الإقتصادية، نكون على طريق خسارة كل شيء.

المواقف المبدئية

نحن في لبنان نعرف افضل من أي كان ضرورات التكافل. هذه الضرورات، الآخرون لا يريدون فهمها.

لبنان يناضل، كما هو الحال دائما"، من أجل الحرية من جهة البحر؛ حرية واعية، حرية مدروسة، حرية مقاسة أثبتت قيمتها وإمكاناتها.

هذه الحقيقة الكبيرة يجب ألا يغفل عنها أحد. نحن جمهورية بحرية وبلدنا لديه أربع مرات واجهة على البحر مما لديه عمق. طفل يستخرج درسا" من حقيقة بهذا الوضوح.

هل سنطور حضارة أو هل سنعيدها الى الوراء؟

5 تشرين الثاني 1950

السلام على الحكماء

في مقال حديث (عدد شباط من الشركة البلجيكية للدراسات والتوسع)، السيد ج. مورون، مدير القسم الإقتصادي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، يتحدث عن " إختلال التوازن الإقتصادي " في الشرق الأوسط. يعنون مقاله: " السياسة ضد الإقتصاد "، ويسعى الى إقناع جيران إسرائيل بضرورة إعطاء الأولوية للإقتصاد. سنجيب السيد مورون أنه صائغ مثل السيد جوسيه.

نحن نعرف طبعا"، أهمية الإقتصاد لكننا نضع أيضا" الروحانية في مرتبته؛ والسياسة التي تصنع التبعية

والإستقلال، تأتي بعد الروحانية.

السيد مورون يترك على تبيان أن مقاطعة الدول المجاورة لإسرائيل لم تلحق الضرر سوى بهذه الدول. وأن إسرائيل قد وجدت في ذلك الفرصة لتأمين موردي منتجات زراعية آخرين. هذا ممكن؛ لكننا نقيس من جهتنا صعوبات التمويل الجمة التي تواجهها إسرائيل.

إن هدف جيران إسرائيل ليس على الإطلاق محاولة تجويع إسرائيل، حيث سيل الهجرة التي تشجعها الدولة، والمتزايدة، تجعل كل التدابير الاقتصادية محفوفة بالمخاطر. هدفها هو سحب أورشلليم والأماكن المقدسة من الوضع المزري التي هي فيه والإعتراف بحق الفلسطينيين غير اليهود الذين طردوا، في الحقيقة، من منازلهم وأرسلوا الى المنفى، الى الحياة المريرة.

أمر آخر دفعنا إلى التعليق بإيجاز، هذا الصباح، على مقال السيد مورون حيث نقرأ، في المقطع ما قبل الأخير، هذا: " إن مشاريع تحسين أوضاع الري على حدود دولة إسرائيل، وسوريا وشرق الأردن، وتنفيذ مشاريع الكهرباء، كلها مشاريع تديرها وتدعمها القوى العظمى، وتهدف الى إفادة على حد سواء دولة إسرائيل وجيرانها، كان لا بد من تعليقها، على الرغم من عروض التعاون الفعالة المتكررة من قبل دولة إسرائيل ".

إننا نرى، اليس كذلك؟ نهر الليطاني اللبناني يلوح في الأفق. مجرى المياه هذا، " النهر الصغير " يضاعف قلقنا بالتحديد بسبب مشاريع وأطماع إسرائيل.

" إن التعاون الفعّال من قبل دولة إسرائيل " هو ما يبدو لنا الأكثر تهديداً. الليطاني سواء فقدناه أو تقاسمناه، ليس في الأردن ستجعلنا شهامة إسرائيل نجد التعويض والتوازن.

السلام على الحكماء

نحن في حاجة الى الري والى الطاقة بمقدار إسرائيل وسنأخذ حذرنا، عن حقر " من تنفيذ مشاريع الكهرباء التي تديرها وتدعمها كلها القوى العظمى (الكل يعرف من هي) والتي تهدف الى إفادة على حد سواء إسرائيل وجيرانها ".

بدا لنا مهما " أن نضع في ملف شكوكنا الصائبة هذه الشهادة الإسرائيلية المؤهلة جدا ". نحن في لبنان نميل الى أخذ الأمور الخطيرة بخفة. غالبا، " من أجل أقل من صحن حساء، تخلينا أو خاطرنا بالتخلي عن حقوق مقدسة. يجدر ألا تكون هذه الحال لك 66,000 دولار المنحوسة التي وهبونا إياها بسخاء من أجل دراسات الليطاني الأولية.

لسنا غريبين عن قوانين الإقتصاد ونعتقد اننا نعرف مثل السيد مورون حسنات حسن الجوار والتبادل؛ لكن يجب الهيمنة على النقاش من مستوى أعلى. ان المسائل الإقتصادية، على حيويتها، يجب أن تخضع لأعلى نطاق

من الدولار الى التيترادراخما *

معدّل الدخل السنوي للأميركيين هو 1.450 دولاراً للفرد.

أي حل شيوعي يمكنه أن يساوي هذا؟ معدّل الدخل السنوي لأوروبي من الغرب هو ثلث هذا المبلغ. في بقية العالم، بإستثناء العالم السوفياتي، المعدّل لكل بلد، أو منطقة، يتأرجح بين 30 و 150 دولاراً. معدّل الهند على سبيل المثال يبلغ حوالي 60 دولاراً.

هذه الأرقام تثير الدهشة من دون شك؛ لا بل تسحق. إنها تظهر المواطن الأميركي متقدماً "جداً" على المواطن في العالم، إذ قد لا يمكن أبداً "سدّ الهوة المادية التي تفرّقهم. أية صناعة وأية موارد ستنافس الأميركيين في هذه الظروف؟ أي إقتصاد مغامر يمكنه بلوغ إقتصادهم؟

لن نخفي أنه من المؤلم، بمعنى، قياس السعادة الإنسانية بالدولار. هنالك سعادة تولد من التخلي عن هذا الدولار الذي يجده كثير من الرجال غير إنساني. هنالك سعادة لا تقيس المواد الغذائية الأرضية بالسعرات الحرارية. ومن خط عرض الى آخر، من مناخ الى آخر، من بلد الى آخر، تتنوع وتختلف الحاجات. رجل البلدان الحارة يكتفي عن حق بأقل بكثير من رجل البلدان الباردة. إذا كان مواطن المملكة العربية السعودية يتغذى مثل مواطن الولايات المتحدة الأميركية، فمن المحتمل أن يموت. الحاجة غير متساوية. التخمّة تأتي أسرع بكثير لشخص منها لشخص آخر. إذا، نظرياً، يوصى بنفس النظافة للإثنين على حدّ سواء، فإن الملابس ليست نفسها للجميع.

لكن وجوه التمييز والفوارق لن تزيل الحاجة. سيسعدنا رؤية مستوى معيشة الكثير من سكان هذه الأرض يرتفع; كما تحلو لنا رؤية الدول المتخمة تقاسم الدول الجائعة.

الولايات المتحدة الأميركية حققت تقدما " مذهلا" في هذا الإتجاه. كانوا يؤجرون ويقرضون، بسخاء، منذ وقت ليس ببعيد. إنهم يعطون اليوم، وها هم يغطون نصف العالم بكرمهم. ومع ذلك يحدث أن يشعروا بوزن العمل الصالح.

من جهتنا، إذا لم نكن نعدّ، الحمدالله، من البلدان الفقيرة، إننا من البلدان التي تقدم لها أميركا الأقل. بالنسبة الى الولايات المتحدة الأميركية، العالم العربي، بكامله، الى جانب إسرائيل، بالكاد يعدّ يناقشون لنا مليون دولار بالكاد بينما لإسرائيل يقدمون مئة مليون.

*لقد وضعنا تيترادراخما بالمؤنث كما يعلان الأكاديمية والمعجم: لكن علماء الآثار يقولون، عن حق، تيترادراخما بالذكور. (ملاحظة من الكاتب).

من الدولار الى التيترادراخما *

لا يقلّ إمتناننا للأميركيين على ما يفعلون. لكننا نريد، بما يعيننا، أن يقوم الأميركيون بحساباتهم معنا، أقل بالدولارات منها بالعلوم السياسية وبالحقائق الإنسانية. وحدة قياس العالم تميل ايضا"، يبدو لنا، لأن يصبح هذا الدولار العادي الذي يثير في نفس الوقت العملة الصعبة والقوة الشرائية.

هناك قياس للحضارات والنفوس هو ليس قياس أميركا المعاصرة. بالتأكيد الأميركيون الكبار لا يتجاهلون ذلك. لكنهم أقل عرضة لإستخدامه; كل مفاهيمهم للحقيقة المتوسطة تظهر ذلك.

بالتوازي مع مشكلة معدات البلدان المتقدمة النمو، (وحتى قبلها)، هناك في كل مكان المشكلة الإنسانية.

الدولار، نتفق على أنه يشكل للنفس بحد ذاتها رافعة قوية. إلا أنه لا يكفي لتثبيت سياسة ما.

في زمن حيث تيترادراخما اليونان وبعد ذلك عملة الإسكندر كانتا دولار البحر الأبيض المتوسط، كان الأمر عائدا" الى جاذبيتها أقل منه الى الفن، الى فلسفة والى أمل بأن الحضارة والمستقبل كانا بينيان.

يتطلب كثيرا" من الدولارات في خدمة الروح; لكن، دون الروح، بتخفيف المرض والحاجة، لن يضاعفوا سوى اهواء" متطرفة ونداءات الغريزة.

أصداء المفاوضات

لا يمكننا أن نخفي الصعوبات التي يواجهها المفاوضون اللبنانيون في مفاوضاتهم مع سوريا. الحالة الذهنية لأولئك الذين يحكمون في سوريا ليست مشجعة؛ إنها حالة ذهنية عدائية. إذا أخفوا ذلك، أحياناً، خلف كلمات مهذبة، فهذا لا يعني بأن الإستعدادات أصبحت أفضل.

سوريا مصممة على الدفاع عن حمائية متصلبة، وحدها الخبرة الطويلة تظهر غرورها. يتطلب الأمر عدة سنوات ربما. لأن سنة سعيدة لا تصنع عقيدة إقتصادية وإجتماعية، كما ان طائر السنونو لا يصنع الربيع.

لم يعد هناك حمائية منهجية لها قيمة أمام صناعة من النوع الأميركي وأمام إزالة المسافات. لا شيء إصطناعي يمكنه أن يحيا أمام هذه الحقائق الحاسمة. ولن يتمكنوا بعد الآن من شراء معدّات صناعية مستعملة أو معدّات عفا عليها الزمن من أميركا بذريعة أنهم يتجهزون.

سوريا تود أن ترى الحرية تسود بينها وبيننا لتبادل المنتجات الزراعية ومنتجات مملكة الحيوان؛ هذا فطن طبعاً". في هذا المجال، مصلحتها جلية والتفاوت هائل. لأنها تنتج أكثر بكثير منا نحن وبسعر كلفة أدنى بكثير عامة؛ إنها تملك عشر مرات المزيد من الأراضي، عندما يتعلق الأمر بالمزارع، مستوى معيشتته مثير للسخرية. ذلك أن الحرية تعني، على المدى الطويل، سحق المزارع اللبناني. هذا ما يجب ألا نغفل عنه إلا إذا فقدنا عقلنا. على المزارع اللبناني أن يكون محمياً "عندما يدعى الصناعي السوري بأنه كذلك عنوة.

عندما المزارع، عندما الفلاح لم يعد يكسب لقمة عيشه، ينفصل عن التربة ونعرف معنى ذلك. إنها مشكلة قرانا وأريافنا الأساسية. في سوريا يفكرون أكثر منا في العواقب البعيدة لهذا النوع من الحقائق. في سوريا، يوجد تفكير بالإستمرارية أكثر من هنا: بينما عندنا، في كثير من الأحيان ندعن للحكم كل يوم بيومه، بطريقة خطيرة مبنية فقط على التجربة.

لا شك لا زال من الممكن تقديم تنازلات لتسوية نزاع؛ ولا أحد أكثر منا يؤيد كسب الوقت، بطريقة مرنة، عندما نستطيع ذلك. ولكن يأتي الوقت لا يعد بإمكاننا التخلي عن شبر واحد من الأرض دون التعرض للأسوأ. الجنرالات الذين يأمرن بالإنسحاب يعرفون ذلك. ولكننا لسنا بعيدين في لبنان عن وضع من هذا النوع. حانت الساعة لإستخدام أسلوب مضمون أكثر وإلتخاذ مواقف أكثر وضوحاً "وتماسكاً".

أصداء المفاوضات

ما تبيعه لنا سوريا على الصعيد الزراعي هو الأكثر وفرة وشيوعا " في الكون؛ بينما بالنسبة لما نبيعه إياه فهي تدعي طردنا والحلول مكاننا. نعتقد بأنها لن تتجح، لكن فقط بشرط ألا نرمي أسلحتنا.

من المؤلم، حقا"، أن ترغمننا جارتنا الحبيبة على إستخدام هذه اللغة؛ لكنها أخذت تعاملنا كعدو لها كما لن تعامل إسرائيل. لكن الأخوة في اتجاه واحد التي يقترحونها عليها، يحق لنا أن نظهر إشمئزنا قليلا" منها.

يجب على لبنان أن يتذكر أخيرا " أن سوريا تبذل كل ما في وسعها لمنع مواطنيها من المجيء الى لبنان؛ الحظر يكون أقسى خلال أيام العطلة في حين ان السوريين يحبون المجيء للتنزه قليلا" هنا. أكثر فأكثر، سوريا تجدد سور الصين. وهي لا تفعله بدافع روح " الأخوة ". هل يستأهل، في هذه الظروف، أن نتحرر كي نبيعه البطاطا والبرتقال من الدرجة الثالثة أو الرابعة

خطة شاملة وقليلًا" من بعد الرؤية سيسمحان لنا بتدبير كل هذا؛ في حين أن مفاوضاتنا كلها تبدو مثل مغامرة في الليل.

15 أيار 1951

جوانب الإقتصاد السوري

صناعة الغزل والنسيج في سوريا تواجه صعوبات كبيرة جدا". هذا شيء يجب أن يتنبه له الصناعيون اللبنانيون كثيرا".

على الرغم من سياسة الحمائية وعلى الرغم من التدابير الجذرية، صناعة الغزل والنسيج السورية، الصناعة الأولى في البلد، عرفت البطالة، والإضراب والتهديد بالإضراب.

ينبغي أن يبدو الدرس مفيدا " للجميع. يوجد زيادة في الإنتاج وركود في الصناعة السورية، لأن سوريا لا تملك سوقا " داخلية كافية ولا منافذ خارجية.

التجربة تستأهل أن تحفظ لأنها توضح عقيدة. لا يكفي أن نحيط أنفسنا بجدران وأن ننتج كي نعرف الإزدهار والسعادة. يجب أن نبيع: ويجب أن نبيع بسعر أعلى بما فيه الكفاية من سعر الكلفة من أجل تبرير العناء والجهد وأن يكون في الوقت نفسه في متناول الجميع.

لكن سوريا لديها القطن، بكمية صناعية، نقول: سنتنتج هذا العام خمس أو ست مرات بقدر حاجتها الإستهلاكية.

وهنا يظهر خطر آخر. في سوريا، وضعوا كل آمالهم في القطن: لكن سعر القطن إنخفض عموديا " خلال الشهر الفائت، والحرب الكورية، التي تؤيد إرتفاع السعر، يمكنها أن تنتهي قريبا "، على الأقل ضمنا ".

أخيرا "، تناقضا " مع عقيدتهم الأساسية، قام السوريون بما في وسعهم لمنافسة اللبنانيين منافسة تجارية بحتة. لقد إستوردوا بكميات كبيرة، بضائعهم، مباشرة، كي يرفضوا لنا نحن، زبائنهم الرئيسيين على الصعيد الزراعي، خدمة شراء شيء عندنا.

النتيجة هي إتحام السوق السوري بحيث أصبحت سوريا في الوقت الحاضر غير قادرة على البيع والشراء. إنها عند نقطة الركود على نحو لو كانت فيه الحدود بينها وبيننا حرة وبدون عوائق، لن تشكل أبدا "، لتجارتنا، مساعدة متينة.

جوانب الإقتصاد السوري

من دون تشاؤم وبأفضل المشاعر نرسم الصورة كما هي، وكما يمكن للجميع رؤيتها. كل أمل جيراننا ينصب الآن على محصول القطن الذي، مع إنخفاض الأسعار ومع محصول عالمي ضخم مرتقب، يزن ثقيلًا " جدا " على الإئتمان ويأتي مع مخاطر المضاربة.

بين سوريا وبيننا، لم يعد الأمر يتعلق بمسائل إقتصادية. نحن أول من يستنكر ذلك بحسن نية، لأننا نعتقد بأن إزدهار سوريا وإزدهار لبنان هما متكاملان ومتضامنان. لقد إشتري لبنان من سوريا العام الفائت ست مرات أكثر مما باعها. لا يستحق أن يعاقب من أجل ذلك; خاصة إن المنتجات الرئيسية التي تبيعه إياها سوريا، يمكن

للبنان أن يجدها بسهولة في مكان آخر.

نحن ندعو السوريين الى التخلص من خلفية الفكر والحكم المسبق والى الحكم على الأمور بموضوعية أكثر. حين نقول أن شركة الإكتفاء الذاتي خاصتهم تقسم بالإمكانات كما بالضروريات، فإننا ندرك ما نقوله.

26 حزيران 1951

أصل ونطاق الأزمة

من أجل الوصول الى نتيجة، تتطلب المفاوضات بين لبنان وسوريا صبرا " طويلا". هذا الأمر يكمن في طبيعة الأشياء ونكتبه منذ فترة طويلة. كل من البلدين لديه ضروراته واحتياجاته. كل بلد لديه توجهه الإقتصادي الذي تسيطر عليه الجغرافيا والتاريخ.

ستستأنف المفاوضات كما يجب أن تستأنف؛ لكن ليست نتيجتها هي التي ستهدىء الوضع الحالي في سوريا كما في لبنان. الحقيقة هي أن، منذ حرب كوريا، سوريا أنتجت كثيرا" على الصعيد الصناعي مقارنة مع منافذ السوق الضيقة التي لديها؛ وقد إشترت كثيرا". لبنان إشتري كثيرا" أيضا". من بين البلدين، لبنان هو الذي إشتري الأفضل، دون شك؛ لكن البلدين يعانيان من عسر هضم اليوم.

مصاiban بنفس التسمم، لا يمكنهما سوى تقديم القليل من المساعدة لبعضهما البعض.

في أيام الإمبراطورية العثمانية، منذ حوالي أربعين عاما"، شهدنا أزمات تجارية حادة في سوريا وفي لبنان. لم يكن بإمكاننا عزو هذه الأزمات الى ضيق السوق التجارية. بيروت كانت تبيع بحرية من أقصى آسيا

الصغرى الى أقصى العربية. ومع ذلك كانت الأزمات تحصل. جذورها كانت في توقع أوسع قد يصل الى كل أبعاد العالم.

إنها الى حدّ ما الحال اليوم. وقد دفعت الحرب الكورية في كل مكان للتخزين أكثر من الاستهلاك المطلوب. حصلت عمليات شراء للمضاربة. لكن الظروف تغيرت الآن والبضائع المخزنة تزن في هذه الأسواق. لبنان، الذي يتدبر أمره دائماً، يبقى أحد البلدان الأقل تهديداً من الإحتقان. ستكون هناك خسارات كما ستكون هناك أرباح; سيبقى الرصيد إيجابياً" إذا ما أخذنا الشكل العام بالإعتبار.

إن دور الحكومة، عندنا كما في كل مكان، هو التخفيف من الصعوبات حيث تستطيع أن تفعل ذلك. إنها للحقيقة صعوبة مزدوجة: من جهة تلك التي تنتج عن تراجع سعر ووزن الأسهم (أو البضائع المخزنة) في العالم. إنها مسألة تخطيط منطقية للإلتئام الغربية كليا" على علاقاتنا مع سوريا; من جهة أخرى، تلك التي تنبع من قطع العلاقات الجمركية والإقتصادية التي بادرت إليها سوريا بوحشية: هنا يتعلق الأمر بضمان تأقلم القطاع اللبناني الذي تأثر بقطع العلاقات، وهو محدود جدا".

أصل ونطاق الأزمة

إنها بوجه خاص مسألة منافذ للأسواق بالنسبة الى كمية صغيرة جدا" من المنتجات الزراعية، والحلّ سهل نسبياً". إن خطة واسعة النطاق بعض الشيء ومتناسكة ستوفر ذلك دون تأخير. لكن، عندنا، الحكومات تحب أن تصدر الأوامر من دون الإهتمام فعلا" بالطريقة التي ستنفذ بها هذه الأوامر. لا يعرفون وضع خطة قيد التنفيذ ومتابعة تحقيقها حتى النهاية. لا أحد يجهد، على سبيل المثال، أن الأموال المخصصة منذ بضعة أشهر للتخفيف من المشاكل الزراعية لأبناء بلدنا الطرابلسيين قد تمّ إستخدامها بطريقة مشكوك بها. وسياسة هذا البلد الأساسية تنهار فشلا" ذريعا" إلى كتلة من المصالح الصغيرة من دون مجد.

علاقاتنا الإقتصادية مع سوريا، مناحي الحياة هي التي ستعطيها التوازن. الآن يجب الخروج من مجرد الشائعة وإعادة الحقوق الى المنطق .

إملاء إقتصادي سوري، لا أحد على إستعداد للخضوع له في لبنان ولا أحد في حاجة اليه. إن ميزان مدفوعاتنا مشجع، وأسعار العملات تنخفض رغم كمية البضائع الضخمة التي تم شراؤها من الخارج. إنها دلالة على النظام والصحة. كونه يستغرق وقتا" أطول لإستهلاك هذه البضائع، نحن نعتزف بذلك عن طيب خاطر. لكن ساعة التاجر ستأتي.

التاجر اللبناني لديه دائماً" مخارج يدين بها الى خبرته الواسعة. من الغباء أن يقتنع بأنه سوف يفرق في حين هو أفضل سبّاح في العالم.

موقف أساسي

محادثات لبنان مع سوريا ستستأنف لا شك لأنه يجب أن تستأنف. حتى لو كانت فرص نجاح القضايا الأكثر حساسية لم تتماسك أكثر، سوف تستأنف مرة أخرى.

إنها مهنة لبنان وسوريا أن يكونا في محادثات متقطعة ومناقشة توجه رؤيتهما ومصيرهما. لكن يمكننا أن نلاحظ أن المصدر السوري هو الذي يعلمنا دائماً " بأنه " سوف يتم توقيع الإتفاقيات الإقتصادية قريباً " ، في حين أن النيات الرسمية لا تبدو ثابتة أبداً " .

السيد رئيس مجلس النواب في سوريا يبدو أنه، في مجلس النواب السوري وعلى الصعيد السياسي، قد قال ذاك اليوم، بشأن لبنان، كلمات متهورة بعض الشيء. نقول " يبدو أنه قال " ، لأنه رسمياً " لم نعرف شيئاً " . يجب أن نكتفي كي نأخذ فكرة بإشارات وكالات الأنباء وبأخبار الصحافة. كيف يمكن لرئيس مجلس نواب سوريا أن يتصور بأننا سنغامر في المجال الإقتصادي في حين على الصعيد السياسي أول تعليقاته تضعنا في حالة تأهب؟ سوريا، التي تباشر في مشروع وحدة عربية غامضة جداً " وحتى فوضوية، تنسى بأنها قبل أن تحاول إقناع لبنان بآرائها، عليها التأكيد على مطالبات طبيعية ومشروعة أكثر. ولبنان، الحمد لله، إنه في حالة جيدة كما هو.

أي تشجيع يمكن أن يجده اللبنانيون بالتضحية بمصالحهم عندما يرون الإجراءات غير الودية تتجدد، بهذا المعدل، في دمشق. الرئيس السابق لمجلس الوزراء السوري الم يعلن، هو أيضاً " ، " عن التوقيع الوشيك للإتفاقيات " في الوقت الذي، للمفارقة، كان يظهر تعنتاً " عنيدا " جداً " ؟

لقد تعودنا في لبنان على هذه الألعاب ومن غير الوارد أن نأخذها بمأساوية؛ إذا كان يوجد نكاء وحدة ذهن في دمشق، نحن لا نفتقر اليهما في هذا الجانب من الأفق.

لبنان متعلق بقوة بميثاق الجامعة العربية. لن يبتعد عنه خطوة. على الصعيد الجماعي، الميثاق هو مقياس

حقوق وواجبات أعضائه؛ إنه يضع في أساس كل شيء الإستقلال وسيادة كل بلد.

إننا ندعي التمسك بهذا الوضع والتعاون قدر ما نريده ضمن حدوده.

ألا يرون على أي حال أنه من بين كل بلدان جامعة الدول العربية، لبنان هو أيضا " أفضل من يحترم الميثاق؟
أمام الإنتهاكات التي يقوم بها الآخرون، إننا ربما نبالغ في الورع.

موقف أساسي

إن صعوباتنا مع سوريا هي من أنواع مختلفة؛ يمكننا حلها الواحدة تلو الأخرى؛ وسنتفق على تسوية الحسابات المعلقة أولا".

أما بالنسبة للبقية، لن نجد الحل إلا عندما ترغب سوريا في وضع مقابل ما نشتره منها، ما تشتره هي منا أيضا". عند بدء المناقشات، يجب توضيح موقف رئيسي: بينما نعيش على نحو تام في لبنان في مناخ من الحرية، هل يمكن لسوريا أن تعاند جديا " في رغبتها بالإكتفاء الذاتي؟

مع سوقها الداخلي الضيق جدا"، ماذا ينفع الصناعة السورية أن تنتج المزيد وتتضخم إذا كانت تفتقد الى منافذ الأسواق الخارجية؟

ولما كان يجب العودة الى الطبيعة، هل ستكون سوريا بالصدفة في حاجة الى إغلاق حدودها كي تزرع القطن؟

الصناعة السورية

إن وضع الصناعة في سوريا يستدعي انتباه جميع اللبنانيين.

السياسة الاقتصادية في دمشق كانت تهدف الى السماح للصناعة السورية بالنمو وبالازدهار. كل الضجيج الذي حصل منذ سنتين أدى الى هذا الأمر. إنما النتيجة كانت مخيبة للأمال. لم يعد بإمكاننا أن نخفي أن تطور الصناعة الوطنية في سوريا سيء وهي تضاعف شكواها. إنها تشتكي من إحتقان محلي ومن المنافسة الأجنبية. لم يعد في وسعها أن تنتج دون تفاقم الإحتقان وإذا لم تنتج، التوقف عن الإنتاج على الصعيدين المالي والإجتماعي هو أسوأ. من هنا أمنية الصناعيين الملحة برؤية الحكومة تسيطر على الواردات بشكل صارم وقاس أيضا".

لكن ما نفع فرض إستهلاك البضاعة السورية بالقوة على السوريين ما دام الإستهلاك السوري لا يكفي للحفاظ على الصناعة السورية بشكل معقول. في سوريا، من الجلي أن منافذ الأسواق المحلية غير كافية بينما منافذ الأسواق الخارجية تصبح أقل وضوحا".

إن الوسائل الوهمية لدعم الإنتاج لها وقتها. ها إن هذه الوسائل لم تعد تعمل. مع الاعتمادات الكبيرة التي منحت للصناعيين والحالة السيئة للسوق التي لا تسمح برفع تجميدها، لا يمكننا، باستثناء، دون خطر جدّي، إضافة إعمادات أخرى. يوجد حدود للإعتماد كما يوجد حدود للإنتاج: وكل عبقرية العالم لن تكفي لجعل أعمال تجارية تقف ضدها الطبيعة والأشياء قابلة للحياة.

من دون كبرياء زائف وبكل بساطة، يجب على سوريا أن تعيد النظر في وضعها ككل.

نحن أيضا"، في لبنان، إذا كان بإستطاعتنا إنشاء صناعة كبيرة دون تعنيف التفكير السليم، سنفعل ذلك بحماس. لكن يجب التوقف أمام العائق الطبيعي ونرى أولا" ما هو ممكن.

مع سوق محلي ضيق جدا " مثل السوق السوري ومع قدرة إستهلاكية محدودة، لا ندعي، من دون الإخلال بالعقل، منافسة الكون.؛ لا ندعي مع سكان يبلغ عددهم ثلاثة ملايين نسمة، ثلثا هذا العدد يملك قدرة شرائية بالكاد يحسب لها حساب، إستبدال الإنتاج الأجنبي المصنوع بموارد هائلة، لخمس أو ربع سكان كوكب الأرض.

الصناعة السورية

وإذا، من دون أن ننتج بثمن زهيد المنتج ذات الجودة، نمنع دخوله الى الأرض، فإن مستوى المعيشة كله هو

الذي ينهار. يمكننا بالطبع التخلي عن كل شيء أو حدّ كل شيء بمغزل وبعنزة غاندي، لكن ليس هذا ما تبحث عنه سوريا. إذا "نقول، لمصلحتها ولمصلحتنا، ألا تمارس السياسة بوسائلها الخاصة.

إذا كانت الصناعة في سوريا باهتة وإذا كان التخزين الزائد يثقل التجارة في سوريا ، أكثر حتى مما هي الحال عندنا، ألا ينبغي تغيير تركيبة السياسة الصناعية والتجارية لسوريا وإعادتها إلى ما ينصح به اليقين؟

هل ينبغي أن نذكر أخيرا " بأنه يمكن لسوريا توسيع زراعتها للقطن بمقدار ما تريد من دون اللجوء لهذه الغاية الى وسائل غير إنسانية؟ الإثراء السوري أتى العام الماضي مع القطن الخام أو المحلوج وليس من تحويل القطن الى خيوط أو نسيج. الحياكة هي التي تعاني في سوريا بينما حقول القطن هي في مجدها. بالنسبة الى واقع بهذا الوضوح، هل يجب أيضا " أن نفسر كل معناه؟

إن سوريا تملك ما يلزم لتأمين إزدهار ضخم لزراعتها. لديها ثروات هائلة امامها إذا مارست سياسة إستيطان مكثف بدلا" من سياسة حماية مبالغ فيها. المنطق هو بفتح الحدود بدلا" من إغلاقها وعدم التفكير أبدا" بإغلاقها قبل أن يصبح عدد سكان سوريا عشرين مليوناً".

ينبغي أن نتذكر أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في الإقامة في أراضيها، يجب على سوريا أن تشجعهم، وأن تستقبلهم بالأحضان وتعطيهم محل إقامة على طول نهر الفرات وروافده. هذا الأمر بالنسبة اليها، هو في الحقيقة، شرط لتحقيق الإزدهار والسلطة.

لا نقول طبعا " أنه يجب حظر كل الصناعات في سوريا أو في لبنان، لا قدرّ الله ! نقول فقط أنه يجب إختيار الصناعات التي يمكنها أن تتنافس من دون بالونات الأوكسيجين والعيش بطريقة غير مبالغ ومفاجئة. ليس بهذه الوسائل ننافس أميركا.

بطريقة أخرى، إنه الإرهاق للجميع، والسياسة الإقتصادية هي التي ستتكسر تماما". يمكننا أن نرى ذلك بالفعل في سوريا، في حين لا زال هناك وقت لمعالجة الأمر.

25 آب 1951

الإقتصاد اللبناني والسوري

الحالة الذهنية، في سوريا، مواتية أكثر للمحادثات مع لبنان. اللبنانيون الذين لا تقصّر نياتهم الحسنة أبدا" يفرحون بذلك. لم يكونوا يوما " غير مبالين بمفاوضات من جانبهم. لكن موقف سوريا منذ قرابة السنتين لا يمكن تفسيره إلا كونه حكما " مسبقا " عنيدا".

لقد صممت سوريا أنها تستطيع إرغام لبنان على الإعتراف بالهزيمة. كانوا يستهينون بنا في دمشق حيث كان لبنان يبدو أنه مضاربا " ومسرقا". كانوا يحسبون أنه من دون قمع سوريا سينقصنا الخبز.

وكل ما كان بإستطاعتنا تقديمه من حجج وأسباب لم يكن يكف لإقناع جيراننا العنيديين. ولكن ها قد بدأوا يفهمونا أفضل وفي العمق، بدأوا يعترفون بحقنا. الصحافة والرأي العام السوريّان يفضلان علينا الإعتراف من وقت لآخر بأهمية لبنان، الإقتصادية والإجتماعية. وأن السوريين، بمجيبهم أقل الى لبنان، يحرمون أنفسهم من الراحة الروحية والمادية.

الأوقات الصعبة، أو الأقل سهولة، تدعو الى التفكير وإلى وزن الأمور. في حالة النشوة من الصعب الحكم على الأشخاص وعلى الأشياء. نظنّ أن السعادة ثابتة وأن النجاح أبديّ; بينما لا شيء قصير الأجل أكثر من الإنتصار ولا شيء أكثر ندرة من مراهنه محظوظة.

إن المحاصيل في سوريا مخيِّبة للأمال. الحبوب تكشف عن عجز جدير بالملاحظة. القطن من ناحية الكمية هو دون الأمال جدا"; أما بالنسبة الى الأسعار على الرغم أنها لا زالت مرضية، فهي لا تبلغ مستويات الموسم الآخر غير المنظمة.

الحياة بإختصار مصنوعة من أوهامنا ومن النهاية الغامضة لأجمل أحلامنا. والحقيقة هي في هذا المعدل السلمي الذي يتوافق مع معظم السنوات العديدة من الوجود الطبيعي لإنسان أو لأمة.

إن الأحداث هي أفضل من يعلم الحكمة والخبرة; في سوريا يعرفون أفضل الآن أن لبنان بلد ليس فقط قابلا" للحياة إنما نابض بالحياة; وأنه عندما، مثلنا، نملك البحر والهواء مع النشاط والذكاء، يمكننا، دون الخضوع للقيود، الحفاظ على مكانتنا تحت الشمس.

الإقتصاد اللبناني والسوري

لبنان، بعد عامين من الجدل مع سوريا لم يجنبونا خلالهما الإستقواء علينا، هو في رأي الجميع، مليء بالصحة وبالوعود.

نحن نؤمن أيضا"، بأن أمام سوريا أكبر وألمع مستقبل; ولكن بشرط أن تستفيد من الفرص المتاحة لها ومن ثروتها بدلا" من التمسك بالوهم.

مستقبل سوريا، الى أن تضاعف أو تزيد ثلاثة أضعاف عدد سكانها، ليست في صناعة دون منافذ للأسواق لكنها في زراعة لديها بتصرفها الأسواق العالمية، مع القطن على رأسها وزراعات أخرى.

وكي تغتنى من هذا القطن بينما هي تفتقر من صناعة ثقيلة جدا" على أكتافها، سوريا ليست بحاجة لإطلاقا" الى الكمال المرضي وإلى طعم الإكتفاء الذاتي الذي إستسلمت اليه بتهور.

هناك أدلة، حاسمة جدا"، يبدو لنا، أن سياسة جمركية متصلبة لم تمنح سوريا الإزدهار أو الطمأنينة. على العكس رمتها في إرتباكات مختلفة.

في رأينا، سوريا عقلانية تفتح أبوابها من دون خوف بينها وبيننا. مكان السوريين، هذا ما كنا فعلناه من دون تردد. النتيجة ستكون مثل حمّام هواء منعش وصاف لإقتصاد ثمل.

ما لم تره سوريا، هو أنه في سعيها لمنافستنا بطريقة منهجية في المجال التجاري، كانت تجعل سياستها بالاكْتفاء الذاتي متناقضة وغير مجدية. بين هذا وذاك، يجب الإختيار طبعاً". لا يمكن لبلد الإدعاء بتشجيع الإقتصاد الخارجي في الوقت الذي يريد فيه إقفال أبوابه أمام البضائع الأجنبية.

الإقتصاد اللبناني والسوري

تتوضح الحالة السورية مع العودة الى أوضاع إقتصادية أقل استثنائية من تلك الأوضاع التي ولدت الحرب الكورية. وأخيراً " وجد السبب وقته.

سنكون سعداء جدا" بالتقارب مع سوريا حين يحلو لهم ذلك من دون أن يطلبوا منا المستحيل. هذا التقارب المنطقي والصحي، ندعو اليه بكل تمنياتنا.

عن الإقتصاد الموجّه

عندما ندعو للحريات، في لبنان، فإننا نعرف عماذا نتحدث؛ وإذا لزم أن ندير أكثر، سنعرف كيف ندير.

كي لا يحصل إلتباس، إننا نتكلم عن حريات " مشروعة ". إننا نبحث عن النظام، والإزدهار، في المنطق والعدالة.

كل أعمال الإنسان الإنتاجية تتطلب تدريباً ومبادئ توجيهية؛ لكننا لا ندير سجوناً كما ندير معهداً للفنون الجميلة. بين طريقة للإدارة وبين أخرى، هنالك كل المسافة تذهب من العدم وصولاً الى الإنسان.

بعد الحرب مباشرة، كان الإقتصاد الموجّه عن كثب في رواج؛ إنه بالفعل أقلّ الآن؛ إنها على أية حال موضحة غربية. لبنان لديه الفرصة ألا تقيده هذه الموضحة إلا بشكل معتدل. ينبغي أن يكون للبلدان الصغيرة تعويضات في هذا القرن الحديدي؛ وليس بقليل أن تتمكن من الهروب تقريباً من واحدة من أكثر الأنظمة الاستبدادية المختلفة في عصرنا ازعاجاً.

أن يكون واجب الدولة منع البطالة وخلق فرص عمل، فهو اليقين بحد ذاته. لكن لا ينبغي خلط هذا الأمر مع إدارة منهجية للإقتصاد التي تتطلب مجموعة صارمة من القواعد والقيود.

عندنا، إنهم الخريجون خاصة الذين يعانون من البطالة. هؤلاء ليسوا للعمل في المصنع أو في الأشغال الكبيرة، حتى لو أنهم يخلقونها لهم؛ ومن بين أكثرها تواضعاً، مهنة الحاجب هي الأكثر طلباً (للأسف!).

ينشأ الإقتصاد الموجّه، في أيامنا، حيث يتم الإنتاج بكميات ضخمة وغالباً " بالسلسلة ". لكن، على العكس، حيث التنوع هو القاعدة والعبقرية هي جزء رئيسي من رأس المال (هذه حالة لبنان)، واجب الدولة هو تشجيع روح المبادرة بكل الوسائل. إنها طريقة أكثر إنسانية وأكثر مرونة للـ " توجيه "؛ وبالنسبة الى اللبنانيين، إنها مسألة حياة أو موت.

عن الإقتصاد الموجّه

اللبنانيون، كل ما أردنا توجيههم أكثر، كلما فرّوا من أفاقنا. ولأكثر موهبة، والاكتر جرأة هم الذين سيرحلون.

إن تركيبة لبنان المادية والإجتماعية تختلف عن تركيبة البلدان الصناعية. بإستثناء بعض قطاعات المحيط، هذه التركيبة ليست تركيبة بلد متخلف بوجه خاص. أخيرا، "إن طبيعة الأرض غالبا" ما تحول دون إستخدام الآلة.

بلدنا هو بلد التجزئة والتنوع. يعرّف عنه أنه بلد الحريات.

من خلال الأرقام التي تمّ جمعها من مصادر رسمية يتبين أن، في أقاليمنا، يتم تقسيم الممتلكات في المناطق الريفية على النحو التالي: جبل لبنان، 90% من أرياب المنازل هم مالكون، ولو جزء بسيط من الهكتار؛ في لبنان الشمالي 81%؛ في البقاع 75%؛ في لبنان الجنوبي 70%. أرقام كهذه لا نراها في أي مكان في الكون. كي لا تنتفتت الأرض الى حدّ تصبح فيه غير صالحة للإستعمال، نحن مجبرون على إعادة تجميعها. أصحاب أكثر من خمسين هكتارا" عددهم قليل، بينما وجودهم شائع في كل أنحاء أوروبا الغربية.

أولئك الذين يريدون توجيههم كثيرا"، في هذه الظروف، يمكنهم، من دون علمهم، أن يتوجهوا نحو الخراب.

وما ينطبق على الزراعة ينطبق عشر مرات أكثر على التجارة أيضا".

لا يمكننا أن نتظاهر بتوجيه ما هو بطبيعته بعيد المنال، والذي نجعله.

نظام لبناني جميل يسمح للدولة أن تحلّ محلّ المبادرة الخاصة الذي من شأنه أن يؤدي، بسبب إنعدام الحريات، الى زيادة كبيرة في الهجرة. في بلدنا، يجب الإختيار بين القواعد الإقتصادية الجامدة وبين الرحيل الى الأميركيين الأكثر تسامحا".

ما هو غير عادل في النظام الإجتماعي، يجب تصويبه من خلال الأخلاق الحميدة، وإدارة أكثر فعالية. اللبنانيين العاطلين عن العمل، (نادرا" ما يكونون رجال المهن اليدوية)، يجب أن نجد لهم مسارات جديدة.

عن الإقتصاد الموجّه

من خلال الإقتصاد الموجّه، في لبنان، (إننا طبعاً" لا نستثنى التدخلات الطبيعية والمدروسة للدولة)، سنذهب

الى العجاف وإلى الهجرة. هذا ما يجب أن يعلمه كل الشباب اللبناني، والراشدون أيضا".

في سنّنا، مع اقله أربعين عاما" من الأعمال والخبرة الطويلة في الحياة والأمور، نحن قادرون على تقديم المشورة والرأي، كما سنكون قادرين على التوجيه إذا لزم الأمر. لكن ليصدقوننا، هذا الشعب اللبناني، الفريد تقريبا" من نوعه، يجب توجيهه نحو الحريّات، نحو الحريّات المشروعة، هذه الحريّات التي تبقى أساس الإرث السياسي والإقتصادي والاجتماعي، الإنساني حقا".

التعدّي على الحريّات، عندنا، هو شلّ الذكاء، هو إلغاء ثلاثة أرباع فرصنا وتحويل الشواطئ الأجمل في العالم الى شواطئ غير مضيافة.

28 كانون الأول 1951

في شأن الإتفاق اللبناني - السوري *

كان الإتفاق الإقتصادي مع سوريا جلب توازنا " أفضل لولا نفاذ صبر لبنانيين قد أظهروا بصورة منهجية عاطفة أكثر من العقل. لكن، لأسباب تتعلق أولا" بعلم النفس، لم يعد ممكنا" تأجيله، على الرغم من عناد السوريين.

كان يجب خوض التجربة، والتجربة ستكشف عن قيمتها. بإمكانها أن تدعو الى تعديلات كما يمكن أن ينجم عنها إقتباس، قيمة جديرة بالإهتمام. لقد إلترمنا مدة عام؛ هذا الوقت سيكون كافيا" كي تظهر مزايا وعيوب الإتفاق. لبنان سيقبّم مصالحه، وقواه وفرصه.

لطالما إعتقدنا وكتبنا أن إتفاقا " إقتصادييا " بين سوريا ولبنان كان الأمر الأكثر طبيعية في العالم، ولكن ليس أي إتفاق. ليس بوسعنا، تحت ذريعة الإتفاق، الإتفاق على ما قد يناسب سوقاً أسدياً. لن يجد أي لبناني نصيبه.

الحقيقة كانت وستبقى في هذا الإقتراح الجوهرى بأن مسار الوفاق هو أن يتمكن كل بلد من أن يبيع للآخر ما لديه. لكن سوريا، التي تملك أعدادا " كبيرة من المنتجات الزراعية، بينما نحن لدينا القليل جدا"، لا تريد سوى رؤية الجانب الزراعي من المسألة. إنها تريد أن تدخل منتجات أرضها الى بلدنا بحرية، مقابل منتجات أرضنا. وهي تقتصر عمليا " على هذا الأمر. أما صناعتنا، وتجارتنا، فهي تتعمد تجاهلها.

الموقف كما تقدّم، يمكن أن يدافع عن نفسه حتى عتبة الربيع، لأنه، بحلول ذلك الوقت، ليس لدى سوريا الكثير لتعطينا إياه؛ لكن المحاصيل المقبلة تشير الى أنها جيدة. ومزارعونا الذين ينتجون في ظروف أقل سهولة منها في سوريا، ينبغي عليهم أن يتحملوا العبء الأكبر.

* بعد سنتين على فسخ الإتحاد الجمركي اللبناني- السوري وتبعاً " لسلسلة طويلة من المؤتمرات المشتركة، لبنان وسوريا وقعا إتفاقا " لضبط علاقاتهما الإقتصادية والمالية.

في شأن الإتفاق اللبناني - السوري *

أي إتفاق، مهما كان، قيمته في النيات أكثر منها في النص. الحرف يقتل، ندرك ذلك، بينما الروح تحيي. هل ستثبت الحكومة السورية، على الأقل، حسن نيتها وتفهمها؟ نتمنى ذلك للسوريين ولنا. لأنه حان الوقت كي يدرك السوريون أن المخاطر التي تهددهم كثيرة وليس لديهم أصدقاء أفضل منا نحن. نحو أية جهة إستداروا، يرون أنفسهم مهددين بإستثناء جهتنا وجهة البحر الأبيض المتوسط. ألا ينبغي أن يقولوا لأنفسهم في النهاية أن جيرة اللبنانيين وحدها هي التي تبعد القلق بينما شمالا"، وجنوبا"، وشرقاً"، يجب أن تجابه؟

يجب الإشارة الى هذه النقطة كي تتحسن علاقاتنا مع جيراننا السوريين. يتوقف عليهم وحدهم أن تصبح علاقاتنا ممتازة. سيحدث هذا الأمر يوم ينظرون الى لبنان بموضوعية وبهدوء أكثر.

لبنان هو بالنسبة الى سوريا مثل مدرّب بطل في الملاكمة. كي يحافظ على لياقته البدنية وكي ينتصر، ينبغي على البطل ألا يصمّم على قتل المدرّب.

يصادف، في حالتنا، أن المدرّب، الذي لا تنقصه العضلات، سيدافع عن نفسه. لكن لإلام ستؤدي مغامرة بهذا

الإتفاق الإقتصادي مع سوريا، من دون معرفتنا بصيغته الأخيرة، نعتقد أن مجلس النواب سيقرّه. ينبغي في الواقع رمي كل شيء أو أخذ كل شيء. يجب أن ينجم عن هذا الإتفاق إنفراج سيكون، في كل الأحوال، جيدا". لن ننهي من دون الإشادة، مرة أخرى، بالتجارة اللبنانية التي كانت حقا "مثالا" يحتذى به. إنها أكثر من ضحى في هذه القضية وهي راضية بذلك.

ولكن ها ان المزارع اللبناني سيعطّله المزارع السوري، من دون تعويضات جدية للصناعي اللبناني، وللتاجر اللبناني، من دون أي تعويض. لن نكون صادقين إذا قلنا أن اللبنانيين إفتقروا للنيات الحسنة.

6 شباط 1952

إتفاق " بأي ثمن "

أنصار الإتفاق " بأي ثمن " مع سوريا غير مرحب بهم لمناقشة ما تمّ إنجازه. الإتفاقيات " بأي ثمن " تؤدي دائما " إلى تنازلات. يجب علينا دفع الثمن.

وتم، للاتفاق، يجب أن يتوافر فريقان، والحكومة السابقة بذلت تقريبا " ما في وسعها.

التحفّظ الوحيد، هو أن رئيس مجلس الشهر الماضي كان يعتقد، هو أيضا "، أنه كان ينبغي التوصل الى إتفاق " بأي ثمن ". لكن كان لديه عذر كونه يرزح تحت ضغط أخلاقي من قطاع كامل من الرأي العام.

بالتوقيع على الإتفاق، حقق مجلس الوزراء فعلا " سياسيا " أكثر منه إقتصاديا". إنه شعور شاركه العديد فيه على أية حال، ونحن أيضا".

إذا، جوابا " على سؤال زميل، قلنا أنه كان يجب الترحيب بالإتفاق مع سوريا " دون شكوك " كما " دون حماس "، إذ نحن أيضا " نأخذ بعين الإعتبار المناخ السياسي، والحاجة الى إثبات الحقائق.

زمننا هو زمن التفكير النقدي الذي يسبب الإزعاج والشكوكية لدى البعض، بينما هو زمن السذاجة العمياء لدى البعض الآخر. التوازن مفقود؛ التوازن الذي يصنع جودة الحكم والذي يسمح للذين يسيطرون على أعصابهم بالإنتصار في النهاية.

لقد شرحنا جيدا " من جهتنا (كتابة، وشفويا")، أنه، في الإتفاق اللبناني - السوري، لا التجارة اللبنانية، ولا

الصناعة، ولا الزراعة اللبنانية خاصة سيحسب لها حساب. في كل الإتجاهات، الإتفاق سلبي. إيجابيته الوحيدة (سياسية، نفسية، أخلاقية) هي تأمين الدليل على حسن نية اللبنانيين. كانوا يطلبون منا تغيير رأينا. لقد ذهبنا، نحن اللبنانيون، الى آخر حدود التنازلات. على سوريا الآن أن ترى إذا، مع بروز بعض النجاح، لم تخطئ على الصعيد المذهبي; وعلينا نحن اللبنانيون، أن نتساءل إذا لم نحافظ مرة ثانية على الوهم.

اولئك الذين كانوا يقولون " بأي ثمن " يجب أن يفكروا بنتائج حركتهم الجموحة. لقد حرّموا بلدهم من أكثر من ورقة رابحة.

إتفاق " بأي ثمن "

رأينا الآن هو أنه يجب التصديق على الإتفاق; لأن رمية سيسبب ضررا " أكثر من التصديق عليه. ليس لدينا هنا أي تردّد حول ذلك. بين سلبيتين، نأخذ الأقل ضررا ". صحيح أن السوريين، قد فرضوا وجهة نظرهم إلى حدّ كبير وهي وجهة نظر حمائية فاحشة وإكتفاء ذاتي. لقد فرضوا علينا منتجاتهم من دون أن يرغبوا بما فيه الكفاية بمنتجاتنا. سيتراجعون عن ذلك، عاجلا" أو آجلا"، لأسباب من نوع آخر; لكن لم يعد هنالك، بالنسبة اليهم والينا، سوى الخبرة لتغيير قناعة ما.

في المناسبة، نحن لم نكتب أو نفكر يوما" بأنه ما كان يجب على سوريا بأي ثمن أن تستغفل نفسها صناعيا"; لكن كان يجب عليها، على العكس، أن تستغل نفسها صناعيا" إنطلاقا" من إقتصاد زراعي أكثر تطورا"، أكثر حداثة. (ما نفع إنشاء معمل لتكرير السكر على سبيل المثال حين ينقصنا شمندر ذو جودة عالية ورخيص؟).

من ناحية أخرى لا يوجد صناعة، مهما كانت حديثة، يمكنها أن تحيا من دون مستهلكين، ومن دون منافذ للأسواق. إذا كانتا مصر وتركيا لا تسمحان بدخول بضائع معفاة من الرسوم الجمركية الى أراضيهم مثل المنتجات الزجاجية من دمشق، هل هذا ذنبنا؟ لو كل الدول طبقت النظريات الإقتصادية السورية بصرامة، كانت صعبت الأمور على سوريا. إذا" يجب على سوريا أن تكتفي بالثلاثة ملايين سوري ليحييها ومن خلال قدرتهم الشرائية الضئيلة; لن يكون هناك ما تستند اليه لبناء أحلام العظمة.

هذا هو الوضع بعناوينه العريضة. يتعامل معه الفرد كل بحسب تقديره. لكن الجميع سوف يقول لنفسه أيضا" أن لا أحد يذهب ضد طبيعة الأشياء ويفلت من العقاب.

سوف نكون دائما" أول من ينصح بإنشاء صناعة إذا كان بوسع هذه الصناعة أن تكون " مربحة ". لكننا لا ننشئ من دون تفكير صناعة لمتعة أن نملاً في ما بعد السماء بصراخنا ونجعل منها عبئا" على دافعي الضرائب وعلى الدولة.

نسبية

لأنهم يدفعون جيدا " ضرائبهم، فإن الإنكليز يحقدون على البلدان التي لا تدفع ضرائبها.

إنهم يدعون الى الواجب المدني وإلى إلتزامات الضمير من دون أن يتذكروا أن المناخ المالي له صلة بالمناخ المادي. هنالك دول منضبطة خلقيا"; وهناك دول أخرى، خلقيا " أيضا"، ليست منضبطة. يجب في هذه المسألة الشخصية جدا " الأخذ بالإعتبار العوامل الطبيعية والعوامل الوراثية. من السذاجة بعض الشيء أن نلوم على سبيل المثال الفرنسيين بسوء دفع الضرائب، في حين كونهم دفعوها من دون تخلف الإنكليز أنفسهم مفلسين أو تقريبا". تدابير العفو الضريبي التي لا تعدّ ولا تحصى تشهد ضدّ قسوة القوانين. إنها تظهر الى أية درجة يمكن للمشرع أن يتجاهل سيكولوجيا وعمق النفس البشرية.

العديد من البلدان ستتمرد دائما " على ضرائب مباشرة شديدة القسوة ولكن يجب أن ننحاز اليها إذا كنا لا نريد أن نفتلها كدول. بسمارك، بعد أن حكم طويلا"، شغلّ محاكم التفتيش الضريبي كأسحف طريقة للحكم; كانت بحدّ ذاتها مدرسة للفساد والتزوير. لا تملك ذاكرة النص بل ذاكرة الشيء.

عندما تنصّب القوانين الضريبية الحديثة عدم الثقة والخديعة بمستوى مؤسسة، تكون قد أصابت روح البلاد.

إن ضريبة الدخل هي مسألة أخلاقية بمقدار ما هي مسألة مالية. الأديان لا تجعلها شرطا " إلا إذا خضعت لتقدير فردي كبير. ضحية الدولة يفترض عليها دائما " أن تتمكن من الدفاع عن نفسها. الضريبة في هذه الظروف تخضع لمواطنة دافع الضرائب كما للإجراءات التحقيقية لموظفي الضرائب. لكن أليس واضحا " أنه قبل التشدد في هذا المجال يجب خلق مواطنين؟ والضريبة ترتفع في كل مكان بمستويات غير منضبطة بينما المواطن غائب بشكل متزايد. في كل حوض البحر الأبيض المتوسط، كلما كانت الضريبة مرتفعة كلما تسارع هروب دافع الضرائب. ولا يعد هنالك سوى ضحايا في وجه محظوظين لا يحصى عددهم.

نسبية

لا بد من الإشارة الى الاشمئزاز الغريزي لشعوب بأكملها لرؤيتها تدخل الدولة عن كثب بشؤون الجميع. الفرنسي لا يحب هذا الأمر، ولا الإسباني، ولا الإيطالي، ولا اليوناني، ولا المصري، ولا السوري، ولا اللبناني، ولا الآخرون. الضريبة، التي تدعو الى الصدق الكامل، تقترض فضائل غير شائعة تحت خطوط العرض الشمالية. إنكار هذا الأمر هو رياء. هذا النوع من الضرائب، كي تعمل بعدالة، تقترض مواطنين متحمسين وحكاما " غير قابلين للفساد؛ يفترض الإحترام الكامل للسرية المهنية ومعنى وشعور عميق بالإنسانية؛ أخيرا " من جهة التقاضي الكامل للصالح العام، من جهة أخرى ذكاء باهر.

الأنكلوسكسونيون، وهم يعظون الآخرين عن الإنضباط المالي وفقا " لنظامهم، ينتهكون طبيعة الأشياء. كما أن لكل شعب عبقريته، كل شخص يمكن أن يكون لديه في المسائل الضريبية طريقته وإبداعه. من وجهة النظر هذه، عندما يحكم الإنكليز على الآخرين، فهم غالبا " ما يجهلون الإنسان، والعادات، والأعراف، والمهارات، وظروف الزمان والمكان، وأشكال العمل ومتطلباته، يتصورون أن ما يناسبهم هم يناسب كل الكون. النتيجة هي هزة تصيب بلدا " في أعماله المشرفة. لا بل الإشارة الى ذلك هو تكريم للإنكليز.

كان من الملائم، بشأن الضرائب، إثارة هذه النقطة في علم النفس. بالتأكيد، يجب التكيف مع طرق العالم، لكن مندون أن نطلب من الإنسان تحولا " مستحيلا".

قد يكون أكثر حكمة في الشرق، إعادة ما تمّ أخذه من الشعب البسيط، في فوائد مختلفة، حصة من عائدات الضريبة غير المباشرة المرتفعة، على أن نأمل بتغيير ضد اليقين طبيعة وعقلية الإنسان.

20 آذار 1952

فضيلة الاستقرار

إنكلترا تدافع عن الليرة. إنها تلعب وتربح، كما يقول خبراء مشاكل لعبة الشطرنج. فرنسا من جهتها تدافع عن الفرنك. هل هذه إشارة الى الوعي الحاسم الى الحاجة للاستقرار النقدي؟

إنكلترا لم تعتمد أبداً " الى تخفيض قيمة عملتها إلا في اللحظة الأخيرة وتخفيض قيمة العملة نادر جدا " هناك; لكن في فرنسا لعبة التحالفات أصبحت نوعاً " من الدراما السنوية مما يجعل استعادة التوازن الاجتماعي يشبه نسيج بينيلوبي. يجب كل سنة خسارة الأرض المكتسبة بمشقة والبدء من جديد.

الضرر الذي يسببه هذا الأمر لا يمكن تصوره. لكن تراجع العملة، يهزّ من جديد دعامة فرنسا.

أولئك الذين كانوا قد نظموا حياتهم المادية بشكل يرفعون فيه أكثر بقليل من مستوى حياتهم الفكرية والأخلاقية، أولئك الذين تقيّدوا بأكثر قواعد السلوك حكمة، يجدون أنفسهم مرفوضين في الفوضى.

عملة من دون إستقرار، هي صرح بلا أساس، قصر من ورق. يتم تشغيل المدخرات بإستخدام بعد الرؤية. الأشخاص الأكثر نزاهة والأكثر إستحقاقاً " يرون، ومن دون أن يكون لهم دخل في أي شيء، يرون حياتهم رأساً " على عقب. والبورجوازي والعامل يواجهان مصاعب الحياة بشكل دراماتيكي: البورجوازي الصغير أكثر من العامل دون شك; لأن إعادة تأهيل العامل، تحت وطأة الجماعة تحصل أسرع بكثير. كل هذا لأننا نكون، بخفة لا مثيل لها، قد وافقنا على سرقة حقيقية وخلقنا بين أداة القوة الشرائية والمدخرات وبين ديون الدولة.

يجب على القوانين أن تحمي العملة بطريقة شديدة القسوة ضد أولئك الذين، من أجل أرباح أنانية، يسعون الى هزّ الوضع من خلال زرع الشك والخوف. لكن عندما تكون العملة محكومة جيداً، فهي تدافع عن نفسها لوحدها; وبطريقة تجرّ فيها الإزدهار دائماً "وراء الثقة المبررة منها.

في فرنسا، في المسائل النقدية، ذهبوا الى إنحرافات لا تصدق. لو كانت الثقة تسود في هذا البلد الكبير الذي أنعمت عليه الطبيعة بالثروات، لكانت الأجهزة العامة نمت على قدم وساق; ولكانت بالنسبة الى الدولة والأمة عودة الأيام الجميلة سريعة. لكنهم أخذوا العادة الكارثية بدفع ديون الدولة بواسطة ذهب مصرف فرنسا; على نحو يفرغون فيه الفرنك من مضمونه كل مرة أكثر بقليل.

فضيلة الاستقرار

إستقرار العملة لفترة طويلة هو أحد الشروط الأساسية للولادة الفرنسية الجديدة. تبدو الحكومة الفرنسية الجديدة مقتنعة بذلك. وينبغي أيضاً " أن تتمكن من الخروج من الحالة السيئة. ستبذل ما في وسعها كي تنجح وهذا يكفي لمنحها فرصاً " جيدة للنجاح.

عدم الإستقرار النقديّ هو مرض تبرز أولى تداعياته في الجهاز العصبي وفي الدماغ البشري; آخر تداعياته، يجب البحث عنها في تفكك مجتمع بكامله.

ما من هدوء إلا في الإستقرار. الفوضى النقدية تؤدي في الوقت نفسه الى فقر الدم وإلى الثورة. بينما

الإستقرار هو شرط للسلام والطريق اليه.

21 آذار 1952

مشروع العفو الضريبي

ملاحظات حول مشروع العفو الضريبي

في فرنسا، يتواصل النقاش بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية حول الطابع الأخلاقي أو غير الأخلاقي للعفو الضريبي.

يبدو أن الحزب الاشتراكي يعتقد أنه من الأفضل أن تهلك الدولة بدلا من يهلك مبدأ؛ بينما السيد بيني يؤيد أن التضخم هو غير أخلاقي. غير ان التضخم هو بشكل عام نتيجة للدولة.

السيد بينيه لديه حق؛ الأمر غير الأخلاقي، هو تدمير الكثير من الناس الأبرياء بدلا من الإذعان للإستنتاج بأنه في المسائل النقدية كما في كل شيء، لا نستطيع أن نعتف الطبيعة البشرية من دون الإفلات من العقاب.

في قانون الضرائب في بلدان عديدة، حيث المواطنة ليست مواطنة الإنكليز والإسكندنافيين، هنالك رياء يصد. إنهم يصوتون على القوانين في حين يعرفون جيدا " أنها لن تطبق بطريقة عادلة. لكنهم على الرغم من ذلك يصوتون عليها؛ ولا بأس لأهل الخير الذين سيكونون ضحايا مواطنيتهم وفضيلتهم؛ وحسن لأولئك الذين يستمدون

من القوانين التي يتحدونها أي احتكار أو إمتياز.

ماليا"، لا يزال الإلتباس في الأذهان. الأثكلوسكسونيون يحكمون كل شيء على أنفسهم; والآخرون، الذين ليست لديهم نفس التقاليد السياسية والاجتماعية، يحذون حذو الأثكلوسكسونيين بطريقة وضيعة.

لأن البرلمانية تزهر بشكل رائع في إنكلترا، لا يمكننا القول أنها متأقلمة بهذا القدر من النجاح في كل البلدان. الأمر ينطبق على الضرائب. كلما نزلنا من البلدان الباردة نحو البلدان الدافئة، تعمل الضريبة على الدماغ بشكل أقل. إنها تؤدي الى عدم مساواة صارخ وأخيرا"، الأسوأ، إنها تؤدي الى سحق التجارة النزيهة والصناعة الدقيقة.

لأن دافع الضرائب الذي لا يدفع المنتج الضريبي بسعر أقل من سعر كلفة دافع الضرائب الذي يدفع جيدا"; هذا الأمر واضح وضوح الشمس في منتصف النهار. أي قانون يسبب أضرارا بهذا الحجم هو قانون غير أخلاقي.

مشروع العفو الضريبي

إن الحالة الفرنسية أكثر بروزا " بعد. فهي تظهر بوضوح أن التهرب من دفع الضرائب ومن القوانين المفرطة يجعل ثروات الأمة عقيمة; وإن عدم الأخذ بالإعتبار المتطلبات الإلزامية للطبيعة البشرية، يعرض أمة ثرية على المستوى الخاص، للإفلاس على مستوى الدولة.

السيد " بينيه " بحاجة الى موارد جميع الفرنسيين; يريد أن يسمح أولئك الذين تهربوا من الضوابط التعسفية ومن الضرائب ألالإنسانية. ويعتقد أنه من الأفضل أن تشفي الثقة فرنسا بدلا" من أن يشفيها العنف; خاصة أنه في هذه المسائل الحيوية، العنف لا يؤدي إلى شيء.

كل التاريخ يشهد بأنه حيث لا يوجد موافقة المواطنين الصادقة، تكون التشريعات الشديدة القسوة غير فعالة. يجب أن يخترق مفهوم الخلاص العام الجميع بدرجة خارقة كي يقبل المواطنون أن يعملوا، كما يقال، مقابل لا شيء. هذا حال الإنكليز الذين نراهم يتأبرون في التضحية، بحماس يضعف على أية حال، ويجازفون بينما يعملون للدولة.

السيد " بينيه " بحاجة الى ذهب فرنسا. إذا لم يعف أولئك الذين يحتجزونه، فلن يحصل عليه. هل من الأفضل للجوء إلى طباعة الأموال وإلى هدم آخر بقايا التراث التي لا تخفى؟ الإشتراكية المترزمة تقول أجل، بينما الإنسان " الإجتماعي "، عالم النفس، يتمرد.

النظريات العقيمة هي التي جعلت من فرنسا المختبر الضرائببي والإداري الذي أصبحت عليه; إنها النظريات

الفاشلة التي ضاعفت مساهمات الموظفين الى حد أنها كلفت مليون موظف عدم ترك أي راحة أو هدنة لأي نشاط فرنسي.

شخصية رفيعة من المصرف المركزي الفرنسي، إحدى الشخصيات الأكثر إحتراماً " عن حق، قال لنا مرة أنه كي يتأكد من عدم تورطه بمشاكل مع مصلحة تحصيل الضرائب، كان يعهد الى محام متخصص مهمة إنشاء ورقة الضرائب الخاصة به، ورقة ضرائب متوسطة. ماذا في هذه الحالة عن الصناعي الصغير والتاجر الصغير؟ وماذا من ناحية أخرى عن القانون الذي يجعل من امتلاك الذهب جريمة لا بد من العفو عنها كل عام؟ هذا الأمر يتعارض مع التفكير السليم. بدلاً " من الأيديولوجية الإشتراكية، لنلجأ الى منطق ديكارت؟

مشروع العفو الضريبي

ملاحظات حول مشروع العفو الضريبي

لكن هذا ما يفعله السيد بينيه لديه، في النهاية، الفيلسوف، وعالم الاجتماع وحتى الأخلاقي. لأنه ما من أخلاقي جدي قليلاً يرفض للطبيعة البشرية حقوقها الأساسية ولا يأخذ بالإعتبار خطّ العرض، المناخ، الوراثة، العادات، التقاليد ...

من خلال إستعادة الثقة، السيد بينيه يريد إنقاذ الشؤون المالية وإقتصاد البلد. الدرس يساوي للبنان بدرجة اربعة أو خمسة. إذا إستمر لبنان بالتصرف مثل الإنكليز أو مثل الفرنسيين حتى، سنذهب من أزمة الى أخرى وسنكون أمواتاً " أكثر منا أحياء.

9 نيسان 1952

من أزمة إلى أخرى

يجب أن نساهم في تسليط الضوء على الخطاب الشجاعا لذي ألقاه السيد بينيه في افتتاح معرض ليون.

" بلد صحي، وإقتصاد قوي لا يمكنهما إستيعاب عملة متعثرة دائما"، قال السيد بينيه.

" إن العملة المتعثرة تدخل الفوضى في كل مكان، في الأفعال كما في العقول، في توقعات العلماء كما في أكثر المناطق المحمية.

إنها تقضم كل شيء، الإنتشار التجاري في الخارج ثم التطور الإقتصادي في الداخل، أخيرا" التوازن الإجماعي والمؤسسات السياسية. بإختصار، الصحة الأخلاقية للأمة وهيبتها في العالم.

" الواجب الأول للحكومة، هو الدفاع عن العملة، لأنه في حمايتها نكون نحمي كل شيء... " (أستمعون جيدا": نحمي كل شيء).

" يجب إنقاذ القدرة الشرائية الفعلية للمستهلك، تأمين الإستقرار النقدي لإرساء الإستقرار الإقتصادي، الذي يشكل أساس الإستقرار والتطور على الصعيد الإجماعي. "

كنا نذكر منذ بعض الوقت أي جنون هو" الخلط بين أداة القوة الشرائية والمدخرات وبين ديون الدولة "

في مؤتمر في كانون الأول الماضي (النادي اللبناني)، الذي لا زال يثير إهتمام الصحافة والرأي العام، نقول ما يلي:

" في أمرين مختلفين، أمرين بالأساس، بصرف النظر عن الحروب أو نتيجة للحروب، افسدا أوروبا وكل ما يتعلق بها: إساءة استخدام القوانين أولا" وأساءة أستعمال تخفيض قيمة العملة.

" أوروبا لا تعرف بعد بما فيه الكفاية أنها بتعقيد الهيئة التشريعية أنهكت الأدمغة وبتدمير عملتها في كثير من الأحيان، أحببت المواطن ودمرت الحياة الإجتماعية. العملة المزورة قتلت الثقة والتشريع الساحق قتل المبادرة."

من أزمة إلى أخرى

نضيف "إننا لا نريد في لبنان قوانين غير إنسانية ونريد إستقراراً" نقدياً "أخيراً"، نقول، "كلما أصبحت قوانيننا أكثر إعتدالاً"، كلما إحترمنا العقود أكثر، كلما أصبحنا ملجأً للأشخاص وللضائع، كلما دافعنا أفضل عن النظام الأخلاقي، والإجتماعي، والإداري والسياسي، كلما حققنا نتائج أفضل". هذه حقائق بدائية، و لكن لم يعد هناك من شيء يقين لا يتطلب دفاعاً لإثباته " المدافع عن اليقين هو عدو المدينة ... ".

مهما كانت الملاحظة مرّة ومخيبة للأمل، يجب تجديدها، وعرضها على عناد الغوغائيين والحشود.

يسعدنا طبعاً " أن تلتقي فكرتنا، التي عبرنا عنها بتواضع وبحزم، بفكرة رئيس المجلس الفرنسي.

زمن الأوهام قد ولى. يجب أن نواجه الوقائع وأن نعي بشجاعة مع السيد بينيه " أنه بدافعنا عن العملة نكون ندافع عن كل شيء "؛ كل شيء، هذا يعني، الى حد كبير، الحياة الروحية بحد ذاتها، الحياة الأخلاقية، الحياة الإجتماعية؛ وعلاوة على ذلك، اللياقة البدنية، صحة المواطنين. لأن رجل الحكومة والمشرع غالباً ما يجهلان آثار نزواتهما المساوية على عضلة قلبنا وعلى جهازنا العصبي؛ على مزاجيتنا، على الأقل، إعطاء هذا المصطلح قيمته في اللغة الفصحى.

الشعب الذي يجعل دمه فاسداً " هو شعب يتسمّم. الشعب الذي يعمل دماغه في الخوف من الانهيارات النقدية ومن تعرجات القانون هو شعب لم يعد يعرف أن يعمل ومحكوم عليه بالإعدام.

جهود شخصية طويلة وجماعية أعطت لبنان وضعاً " نقدياً" مثالياً". يجب أن نأخذ بالإعتبار كما نتمسك بعقيدة؛ لكن يجب أن نضيف الى ذلك، في مجال آخر، هذه الروح الليبرالية، هذا الحزم في النيات اللذين يحافظان على الثقة أو يستعيدونها.

لا يكفي أن تكون عملتنا ممتازة كي يزدهر إقتصادنا؛ على الثقة بالعملة يجب أن نضيف الثقة بالسلطات، وبالعدالة، وبالإدارة، وبشرطة الدولة. إذا كنا نستطيع أن ننجح في هذا المجال كما نجحنا في مجال آخر، لما كانت وصلتنا أصداء كل هذه الشكاوى والشتائم. لكن هذا الأمر لم يعد يتوقف على تقنية تخدمها التجربة؛ الأمر يتعلق هنا بتصرف الرجال وبققيمهم الأخلاقية والإجتماعية الخاصة. لن يشرع أحد بتجارة وبأعمال كبرى في لبنان إذا لم تحترم الدولة الحقوق المقدّسة للجميع.

من أزمة إلى أخرى

في فرنسا، السيد بينيه يقوم بعمل خلاصي بإستعادة العملة. في لبنان، يمكن للعملة أن تكون مثالا " يحتذى به لكل العملات الأخرى. إنها السلطة، في أزمة حادة، ولا بدّ من إستعادتها.

السياسة النقدية

السياسة النقدية والسياسة بإختصار

خلال خطاب السيد انطوان بينيه الأخير، نستخرج من مقال للسيد جاك لاکور- غاييه، من المعهد الفرنسي، في عدد 15 آذار من " مجلة العالمين "، المقطع التالي:

لنفكر في هببة الدولة التي تكون، أول من يستعيد إستخدام العملة الحقيقية! قطب يجذب رؤوس الأموال، ملجأ نادر تحترم فيه العقود، تستأنف فيه المدخرات نموها وتخصب الإنتاج من جديد، حيث تتوقف ديمومة القوة الشرائية عن أن تكون مجرد سراب قاس، هذه الدولة ستفتح فعلا" قنوات السلام التي ينتظرها العالم.

من دون الإدعاء بمصير بهذا المدى، حاولنا أن نحقق في لبنان، على الصعيد النقدي، ما يؤيده السيد لاکور – غاييه. من الواضح ان هذا الجهد لم يكن عبثا". بلدنا الصغير لديه عملة " كبيرة " ويمكنها أن تصبح أكبر. أمر توسيع نطاق عملنا وتمديد إمكاناتنا منوط بنا. من هنا، التجارة والصناعة في لبنان ستجدان حظوظا" جديدة. ووفرة الموارد تسمح بتجهيزات لا

نستطيع أن نتحملها الا بالقطارة اليوم.

لأن العملة القوية هي نقطة الإنطلاق لتحقيق المدخرات، والتبادلات التجارية، والتدفق الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية، وأخيرا " الإزدهار. لكن من دون شك، أيضا"، العملة الجيدة لا تكفي. يتطلب الأمر أيضا " حكومة لا تفسح المجال للشارع، إدارة طبيعية، عدالة لديها سمعة يستحيل زعزعتها. العملة الجيدة تحقق المالية الجيدة والمالية الجيدة تحقق السياسة الجيدة أيضا"; بشرط، طبعاً، عدم السماح للفوضى بغزو كل شيء في القطاعات الأخرى للدولة.

كيف من دون رؤوس أموال من أي حجم كان، لبنان، الذي لا يملك شيئاً تقريباً من المواد الأولية، لكن لديه عقل مبدع جدا " وهو غني بالأفكار، كيف سيتمكن لبنان من منافسة ولو قليلاً، صناعياً"، الدول الكبرى المنتجة؟ وكيف سنحصل على القدرة الشرائية المطلوبة لتبرير إنشاء شركات كبيرة ذات طابع دولي بعض الشيء، أياً كانت طبيعتها؟

عملتنا التي نتصرف ببراعة، بالرغم من الصعوبات الإقتصادية الآتية، تجد أساسياتها في " تغطية " ممتازة وفي توازن كاف في ميزان الحسابات. ما نملكه هنا، بلدان كبيرة جدا " تطمح اليه كما تطمح الى نعمة حقيقية.

السياسة النقدية

على نظامنا النقدي، وعلى ميزاته التي تكمن في الجدية، والإخلاص والصدق يجب أن نضيف اليها راحة البال التي تأتي من الفلسفة، ومن التشريع العام، ومن طريقة الحكم. لبنان، بإختصار، يجد موارده الإقتصادية وفرصه الإجتماعية. من الطفولي الإعتقاد بأننا نستطيع أن " نبني " هذا البلد من دون سياسة مطمئنة تماما " للمواطنين وللأجنبي على حدّ سواء. يقول المثل " شهرة جيدة أفضل من حزام مذهب ".

رأسماننا النهائي، هو النظام، في مفهوم واسع وليبرالي جدا " وعلاقات دولية و تبادلات تجارية لا تعدّ ولا تحصى تشجع عليها هذه العلاقات. إضافة الى ذلك، مع موارد أقل شحاً"، يمكن للحكومة أن تدعم بفعالية الصناعة اللبنانية من دون التخلي، من أجل ذلك، عن عقيدة إقتصادية للخلاص العام. أما بالنسبة الى التجارة، ستستعيد أجنحة عطار لتستأنف تحليقها.

جانب من جوانب الإقتصاد اللبناني

نحن لا نلاحظ بما فيه الكفاية بأن رفاه اللبنانيين المادي، بقدر ما هو موجود، ينشأ في الغالب من موارد تأتي من الخارج. هذه مصلحة عليا إجتماعيا".

اللبناني يربح القليل من زميله اللبناني; لكن الأرباح التي يحققها من الأجنبي تسمح له بالمحافظة على هذا النمط من الحياة الذي يندش له الأجنبي.

النشاط الإقتصادي اللبناني هو مثال على مزيغ غير عادي من الجرأة والذكاء. إنه يظهر مرة أخرى أن الهبة الطبيعية هي رأسمال بحد ذاته وإنه، في منتصف هذا القرن حيث العمل أكثر فائدة من رأس المال، أشكال العمل الأكثر شيوعا في بلدنا مختلفة جدا" عن تلك التي نجدها في المصنع.

لقد فسرنا لماذا العامل اللبناني المؤهل نادر جدا". إنها مسألة طبيعة، وتكوين خلقي. بالكاد يتقن العامل عندنا عمله حتى يريد أن يصبح سيد قدره. يرفض أن يخدم ويريد أن يصبح رب العمل. قليلا" ما نرى هذا الأمر في الغرب حيث من النادر عامل مصنع، حتى لو أصبح رئيس العمال، ألا يبقى عاملا" طوال حياته. بتعابير أخرى، العامل اللبناني المؤهل يريد أن يصبح ضابطا" وليس رقيباً".

هنا، يوجد طموح أكثر لدى هذه الطبقة، أفاق أكثر. طعم الهجرة هو علامة واضحة على ذلك. الجميع يفضل في ظروف غامضة جدا" مخاطر السفر وحظوظه.

الإقتصاد السياسي الغربي يطبق سيئاً في لبنان وفي البلدان التي تشبهه; يعود ذلك الى طبيعة اللبناني بحد ذاته (تقريباً" المتوسطي، مهما كان).

كون اللبناني يربح القليل من زميله اللبناني وأكثر من الأجنبي، يجب أن نستنتج أن الشعب اللبناني لا يستطيع، بالعدالة، أن يعتبر دون أن يكذب بأن أفراد الأكثر ثراء يستغلونه. في هذا الأمر كما في كل شيء، الإستثناء يثبت القاعدة. نحن متمسكون أكثر من أي كان بمستوى الحياة الذي يصنع في طبقات الشعب الأكثر تواضعا" كرامة الإنسان. من هذه الكرامة ينشأ قلقنا الأكبر; ونسعى جاهدين لإظهاره بكل الطرق; لكن يبدو لنا

جائراً " وغير إجتماعي أن نقول أنه " من دم الشعب " يتغذى اللبناني المحظوظ قليلاً". هذا صحيح ربما لأولئك الذين، يسعون دون وعي الى لعب القمار، يجعلون منه غذاءهم. لكن هذا خاطيء عن هذا الشعب في كتلتة، عن هذا الشعب الذي يجول العالم ليحضر الى قريته ما يشيّد به منزله.

جانب من جوانب الإقتصاد اللبناني

بيوت الحجر الجميلة التي تغطي لبنان والتي تعطي إنطباع صلابة وعافية، العمل في الخارج هو الذي في غالب الأحيان، من سمح بتشبيدها. سيكون من الظلم الإدعاء بأن أصحاب هذه البيوت قد إستغلوا الشعب الطيب، بينما الشعب الطيب يعيش من روحه الريادية ومن جهده.

ولنلاحظ أيضا " أنه مع تسهيلات السفر اليوم يقوم اللبناني بأعمال تجارية في الخارج من دون أن يهاجر. بعض ساعات من الطيران تقوده الى حيث يشاء. إنه يشبه الطيور البحرية الكبيرة التي تجلب الطعام لصغارها من البحر المفتوح.

الدرس الذي نستخلصه هو أنه من السخرية، كما يفعل البعض، إثارة اللبنانيين بإفراط الواحد ضد الآخر. ما يحق لنا المطالبة به إجتماعيا "، هو الأ يستغل أي لبناني، لبنانيا" آخر، وهذا كل شيء. لكن لو لم يكن اللبنانيون، بأعداد كبيرة، يفتنون كل عام في كل أنحاء العالم، لكنت دون شك حياة اللبنانيين الذين لا يغادرون البلاد أصعب بكثير. إذا كنا نرغب بتوازن لبناني، ينبغي على اللبنانيين، وعلى عالم الإجتماع وعلى رجل الضرائب أولا"، ألا ينسوا ذلك ابدا".

عقيدة الإنفتاح والخلاص

ينبغي على اللبنانيين أن يضعوا في إعتبارهم، أنه لولا الموارد المالية ولولا المساعدة التقنية من الخارج، لكان التطور المادي بطيئاً "وصعباً". من الممكن أن يحصل تراجعاً "ايضاً". و، الى حدّ ما، هذا التطور المادي هو الشرط لحصول تطور ثقافي.

لبنان يحتاج الى إستثمارات طويلة الأجل. هذا أمر حيوي. هذه الأموال، لا يستطيع لبنان الحصول عليها إلا من الخارج، أو لا يمكن أن تأتيه إلا من الخارج. هذا الأمر يتطلب إستقراراً "سياسياً" وإجتماعياً" وثقة الخارج القوية بقوانيننا وبمستقبلنا.

سيتوقف علينا دائماً"، وعلى حكمتنا، وعلى الإجراءات التي سنضعها في تشريعاتنا الإقتصادية والمالية، سيتوقف علينا أن يشهد لبنان، سواء مع حياة دولية لامعة أو مملة، الإزدهار أو عكسه.

من دون العنصر البشري في لبنان، لكان وطننا فقيراً" وفقاً لطبيعته. العنصر البشري هو الذي يغنيه والذي يحقق التوازن في ميزان الحسابات. وليس ما يغنيه ثروة الأرض أو تحت الأرض.

هنالك رجال وشعوب أكثر نشاطاً" وجرأة من غيرهم، وأكثر براعة، وأكثر إبتكاراً"، وأكثر قدرة على الحركة، وأكثر موهبة للتجارة والتبادلات. هذه هي حالة اللبنانيين. إننا ننسى كثيراً" هذه النقطة الأساسية: اللبنانيون يكسبون مالهم الى حدّ كبير في الخارج ومن الخارج.

إذا كان اللبنانيون يريدون أن يعيشوا ويزدهروا، ينبغي على لبنان أن يكون، بصورة دائمة، وبصورة حاسمة، ملجأ لروّوس الأموال، كما هو الآن، وكما يجب أن يبقى للرجال، مكاناً" للإقامة ولعبور لطيف وسهل للمسافرين كما للبضائع.

إنه حساب تافه جداً" ذاك الذي يخضع موقفاً "بارزاً" وأساسياً "جداً" لمتطلبات وتعقيدات إدارية ومالية مفرطة. إن سعادة شعب لبنان الصغير، شعب وطننا الصغير، سعادة الفلاح، والحرفي، والعامل في صناعتنا الصغيرة، كما سعادة المثقف أيضاً"، هي بهذا الثمن. لأن لبنان يكسب رزقه (ومستوى معيشته) في نسبة ما لا يقل عن النصف في الخارج ومن خلال الخارج.

عقيدة الإنفتاح والخلاص

ما من إخصاب للإقتصاد اللبناني (إقتصاد فاخر أو نصف فاخر بحكم طبيعته وروحه، وسياحته، وعلومه، وأنشطته

الترفيحية الودية)، ما من إخصاب للإقتصاد اللبناني بدون رؤوس أموال من الخارج. ونحن نعرف من خلال التجربة الشخصية أن المهاجرين اللبنانيين، مهما بلغ ثراؤهم، لا يستطيعون، مع وجود إستثناءات، أن يجلبوا رؤوس أموالهم إلا بشروط مرهقة لإقتصادنا. بكسب أموالهم بطريقة بارعة في جميع أنحاء العالم، فهم يريدون معدلات توظيف مرتفعة وعلاوة على ذلك، إحتكارات أو غالبا " جدا " ضمانة من قبل الدولة.

هكذا لا يستطيع لبنان أن يجد فرصه الكبيرة إلا بإقامة الحياة والعلاقات الجيدة في الخارج الذي يزوره أو الذي لديه علاقات عمل معه. وهذا يتماشى مع مصيرمسيرة الإنسانية الأخوية؛ وهذا صحيح منذ وجود رجال يعيشون في المجتمع ومنذ وجود مدن على شواطئنا.

لا يمكن لأية ماركسية، مطلقة كانت أو نسبية، أن تحبط ظاهرة موجودة في دم المتوسطيين والتي تستجيب لطبيعة الأشياء.

البحر الأبيض المتوسط هو الرابط الجغرافي الأبرز عالميا". إنه يولّد علاقات يومية لا تعدّ ولا تحصى مع باقي العالم. وهذا ما يجعلنا نستقبل الأجنبي، عندنا، على الأقل كما يستقبلنا عنده (في البلدان الأكثر ليبرالية)، وإستقبال رؤوس أمواله معه.

خلاف ذلك، بتحويل القومية الى شوفينية والشكلية الى مرض، بالذهاب ضدّ علم النفس اللبناني، بهدم إمكاناتنا بأيدينا، سنقود لبنان الى الإختناق بدلا" من إعطائه النفس الحرّ الذي تطلبه رتّاه.

لا يمكن لأية تقنية إدارية، إقتصادية أو مالية أن تذهب ضدّ يقين مماثل.

الجغرافيا تعطينا آفاق الكرة الأرضية بحدّ ذاتها. دعونا نفهم هذا في النهاية.

9 تشرين الأول 1952

المبادئ والإجراءات

نحن نريد الخير الكثير للحكومة الحالية لنخاطبها بلغة أخرى غير لغة الصداقة المنزهة والنصيحة الجيدة.

السياسة الإقتصادية التي نعتمدها الحكومة تدعو الى بعض الملاحظات.

الملاحظة الأولى هي أنه يجب الإمتناع عن إخضاع عقيدة وصائية لرغبة في تسوية حالات معزولة. الحريات، في لبنان، ينبغي أن تبقى المبدأ والأساس. نحن نعيش، هنا، من الخارج أكثر من صناعة بعض المنتجات الثانوية.

الملاحظة الثانية أن الوفرة تصحّح الأسعار المضخمة على نحو أفضل من التسعير بدون مستقبل. حين تتوقف المنافسة عن اللعب، يجب، بالطبع، أن تتدخل الدولة؛ وأكثر من ذلك، عندما يحدث الغش، عندما على سبيل المثال يباع الخبز السيء النوعية على أنه خبز ذو نوعية جيدة. لكن، مثلما العملة السيئة تطرد العملة الجيدة، التسعير يطرد أفضل منتج في السوق؛ وشرطة الدولة ليست قادرة على مراقبة المحلات التجارية أو الأكشاك. عندئذ يمكن صياغة قاعدة معقولة: يجب أن تمثل المعدات الزراعية التي تنتج كميات ونوعية الجهد الأول للدولة.

الدولة لديها تجاه الصناعات الحالية، بقدر ما تستحقه، واجب دعم واضح. يجب مساعدتها، بدعمها عندما يلزم الأمر، على أن يصبح إنتاجها، المحمي بقوانين جمركية عادية، متساويا" بالنوعية ويسعر الكلفة مع منتجات الخارج المعادلة لها. إذا كان من المستحيل تحقيق هذا الأمر، يمكن أن يكون الدعم من دون جدوى.

بالنسبة الى المستقبل، سياسة لبنان الطبيعية هي عدم السماح بخلق صناعة إلا بشرط أن تتوفر لها الفرص الكافية للعيش من دون تدمير حرية الآخرين. يتطلب الأمر رقابة مسبقة على المشاريع الصناعية، وربما ترخيصا". بهذه الطريقة سوف نحافظ على أشخاص شجعان مفعمين بالنيات الحسنة، وسنمنعهم من أن يضيعوا في أعمال بدون مستقبل؛ لأن لا شيء يجذب مثل الوهم.

المبادئ والإجراءات

الحكومة لديها أمامها مهام بناء كثيرة نأمل في رؤيتها تبدأ بالأساسي منها؛ ولن تجد الأساسي في الليرة، بل في حياة وفي طابع لبنان المبتكر. ينبغي إعادة إحياء السوق اللبناني من خلال الحركة وليس من خلال القيود الجامدة.

ينبغي، منح الصناعيين الذين يستحقون، الوسائل المالية اللازمة للنضال بفعالية مع ترك الحق بالحياة للتجار.

لبنان يعيش من " ترفه " أفضل من أية بلدان أخرى من تفشها. الإقتصاد اللبناني الذي ينظر اليه على أنه كتلة، يجب إعتباره برمته صناعة فاخرة. لا يوجد جانب من جوانب نشاطنا لا يثبت ذلك.

مع العودة الى التفكير السليم

من دون الأرباح التي تأتيه، مباشرة أو غير مباشرة من الخارج، وطننا، بدلا" من أن يكون الأفضل في العالم العربي، سيكون الأفقر. أمر حيوي بالنسبة الى لبنان أن يطمئن الأجنبي على تطور أعماله الداخلية. نملك في لبنان أعلى مستوى معيشة في كل العالم العربي. يجب أن نكرر هذا باستمرار. وهذه الميزة لا تعود = الى ما تنتجه أرضنا أو تحت أرضنا. إنه نكاء اللبنانيين وقدرتهم على التحرك في العالم الإقتصادي الدولي الذي يسمح لهم بهذا النمط من الحياة. من دون هذا الأمر اللبنانيون يموتون.

الأوهام الإقتصادية التي يجلبون لنا أخبارها الجيدة كل صباح، غالبا" ما يكون، التفكير السليم واليقين ضدها. نحن أمام أفكار ومشاريع سخيصة. ينبغي أن نعرف ذلك ايضا".

إذا، بطريقة أو بأخرى، تهددون الثروات التي تأتينا من الخارج، لن تأتي بعد الآن الى لبنان، ستذهب الى مكان آخر. وسنتوقف عن الحديث عن تحقيق "توزيع عادل".

لا أحد يحب أكثر منا رفاهية الشعب. لا أحد متمسك أكثر منا بالإنصاف. لكن إذا أقلقتكم المال الذي (أرباح ورؤوس أموال) يأتيها من الخارج، سوف يضيع هذا المال على كل لبنان.

إنه أمر غبي جدا" الإدعاء بتجهيز هذا البلد من دون مال. إذا كنا نريد مال الآخرين، علينا إزالة القلق والهَم من أولئك الذين يقرضونه.

إذا" يجب أن ياتي الأجنبي الى لبنان (كما يذهب اللبنانيون الى الخارج)، وأن ينفق أو يستثمر فيه رؤوس أموال، أن يعمر فيه منزلا" بكل سرور. لكن كي يحصل هذا الأمر، الشرط الأول هو الأمن والسلام.

الأشخاص الذين يشخبطون على الورق ويظنون أنهم يمنحون السعادة للبنان بتوزيعهم آخر شجرات الزيتون فيه، يصطادون ضد الذكاء. إنهم ينظمون ليس تقاسم الرخاء فقط إنما البؤس أيضا". إنهم ينسون أن اللبناني يمثل بحكم طبيعته، نشاطا "إقتصاديًا" ليس وطنيا" فحسب إنما دوليا" أيضا"; وثروتنا لا تكمن في أرض منقسمة ومنقسمة ثانية الى ما لا نهاية، إنما في الحركة. هذا أمر أساسي.

مع العودة الى التفكير السليم

إذا كانت الملكيات في المناطق الحضرية والريفية مرتفعة السعر جدا" في لبنان، فالسبب يعود الى الكثافة السكانية وإلى تقسيم الملكية. لكن من دون شك، أيضا"، بسبب المساهمة الأجنبية التي تساهم بذلك.

بسبب طقسه الجميل، بين كل البلدان العربية، تأتي الموارد الى لبنان، وأكثر من ذلك من بلدان أبعد; لكن بعض إخفاقات السلطة وبعض الخطابات غير العقلانية تكفي لتحويل مجرى هذه الموارد.

هكذا منذ أن مارس بعض اللبنانيين الغوغائية، هربت رؤوس الأموال والأعمال لم تعد تعمل جيدا". أولئك الذين هم سبب هذا الانقلاب في الأمور إنهم بالتأكيد مذنبون جدا". إذا كانت إرادتهم جيدة، يجب أن يتداركوا أمرهم; مثلما ينبغي على السلطات العامة أن تحكم هذا البلد بمزيد من الشجاعة والحكمة.

في مسائل الغوغائية، الخطوة الأولى فقط هي التي تكلف. عندما، مرة، نتحدى القانون علنا"، نصبح سجناء كبريائنا. لم نعد نوقف سير الغرغرينا إلا مقابل عمليات بتر قاسية.

لنكرّر للمرة الخمسين أن لبنان ليس بلدا" مثل غيره من البلدان. لو كان مثل غيره، لما كان في الوقت نفسه صغيرا" جدا" وكبيرا" جدا".

الثراء في لبنان ليس ممثلا" بالزراعة المحلية، التجارة المحلية والصناعة المحلية أولا"; ليست هنا، كل على حدى، سوى عوامل صغيرة في سلم العالم. إنها ممثلة بالرجال العباقرة، مليونين بالخبرة وبالجرأة، والذين يحلون من دون توقف مشاكل إقتصادية ومالية ذات نظام دولي.

لهذا السبب ما يسمى بالأدب الإجتماعي الذي يقدمونه لنا منذ بعض الوقت هو سلبي وعقيم بشكل مأساوي.

لنحترم تقاليدنا التي هي ثمرة تاريخنا; لنبقى أحرار بتحركاتنا. ولننظّم قصارى جهدنا، كبدائية، المساعدة الطبية المعممة. هذا أفضل من التفلسف في مهبّ الريح.

قصر النظر ونقص المال

إن التصرف العام للحكومة اللبنانية تجاه رؤوس الأموال الأجنبية والمصالح الأجنبية في لبنان (أو اللبنانية في الخارج) يمكنه أن يكون محفوف النتائج. إنها مسألة حياة أو موت بالنسبة للبنان. سوف نموت من فقر دم خبيث إذا لم نفتح أعيننا على الحقيقة.

نحن شخصيا " في وضع جيد جدا " لإبداء الرأي حول هذه المسألة على أساس التكنولوجيا والخبرة معا ". لبنان بحاجة ماسة الى رؤوس أموال أجنبية (وإلى رؤوس أموال لبنانية في الخارج) لكن منذ بعض الوقت سياسته العامة تتعارض مع هذه الحاجة. الأمر الذي لا يساوي شيئا " في الوقت الحاضر هو الجو، هو المناخ. الحقائق واللاتوازن هم ضدنا.

في حين ان جهودا " طويلة وصبرا " طويلا " جعلوا، عن حق، من لبنان مكانا " مثاليا " للإستثمار لإستحقاقات قصيرة الأمد من رؤوس الأموال الأجنبية، أخطاء وأغلاط العام الحالي، التردد الحالي، بعض التصريحات المتهورة للسلطة يتم تفسيرها الآن بمعنى عدائي. النتيجة هي سخط ملموس وفي بعض الأحيان، هروب رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات اللبنانية معا ". هذه كارثة حقيقية.

لبنان هو بالتأكيد آخر بلد في العالم قادر على الإنغماس في المزاح والتبذير وبعض اللبنانيين من دون أفاق يقومون بسلسلة مآثر منها.

نلاحظ ذلك جيدا "؛ المال أصبح نادرا " في العالم، وأصبح أكثر شبهة، وأكثر تطلبا "، وأعلى؛ ورؤوس الأموال الأجنبية يلمسونها من كل الجهات. انه يتوجه نحو أكثر الأماكن أمانا "، نحو البلدان حيث المخاطر فيها أقل حجما " وحيث سياسة الدولة هي أكثر عقلانية، نحو العواصم حيث المضيف ليس العدو.

إذا كنا نتسلى في لبنان بأخذ دروس من بلدان متطرفة، سوف نذهب مباشرة الى البؤس العام، والى الحرب الإجتماعية. لبنان يعيش من علاقاته العديدة والمتقلبة مع الخارج. الخارج يأتي الينا ونحن نذهب اليه لأن لبنان يقع إنسانيا " وجغرافيا " في أحد المراكز الأكثر نشاطا " من الحركة الكونية.

إحباط عزيمة رؤوس الأموال العربية والأجنبية أو الأميركية، عن طريق إضطهاد غير واع وهزيل، هو تدمير بأيدينا ليس فقط للإقتصاد إنما أيضا " للسياسة اللبنانية. إذا اليوم لم تعد تأتي الأموال الأجنبية بغزارة الى لبنان وإذا كانت الأموال اللبنانية والأجنبية التي يعيش منها هذا البلد قلقة الى حد يجعلها تذهب، سيكون الأمر بالنسبة الى اللبنانيين مأساة حقيقية. والمؤسسات لن تقاوم طويلا " أهواء حكومات من دون بعد رؤية.

قصر النظر ونقص المال

نأمل ألا يحصل هذا. نريد أن نؤمن بذلك. نحن نثق بالفريق الشاب الذي هو في مقاليد السلطة، لكننا ننذره بصوت عال لأن مسؤولياته ضخمة ولأن الخطر على الأبواب. بلد مثل لبنان، يتم تجهيزه بالنظريات، وبالعبارات وبالكمات.

يوجد في لبنان شعور بالضيق يجب أن ينتهي. نوع من روح الفوضى والعنف يهزّ المواقف الأكثر إندفاعاً، ويشكك بالتقاليد الأكثر إحتراماً". إذا كنا نريد للبنان أن يتم تجهيزه وأن يعيش، يجب إستدراك الأمر في الوقت المناسب؛ وألا يعود بعد الآن صدى التصريحات المتهورة واللامبالية يزعج أشخاصاً يعتبرون منذ سنوات، لبنان بمثابة قلعة للنظام، سور الحرية، وأخيراً " الملجأ الأكثر أماناً".

في الأشهر الأخيرة، حماقات مختلفة عاثت فساداً". لم يعد هنالك غلطة لإقترافها. سوف تتخذ الحكومة عاجلة طريقاً آخر، إذا لم تكن تريد، في عالم وفي زمن حلّ فيه التطور المادي محل الآداب، رؤية هذا البلد يتراجع خمسة وعشرين عاماً" ورؤيته يستسلم في ما بعد لأطماع الجوار.

24 تشرين الأول 1952

الإقتصاد اللبناني

يجب أن يكون هنالك سبب: ليس منتجات الأرض ولا المنتجات الصناعية هي التي تشكل مستوى حياة اللبنانيين. إنها الحرية إنها الأحكام الضريبية المعتدلة عندما (هذا ليس صحيحاً دائماً) تعرف التشريعات

الضريبية كيف تكون متفهمة ومعقولة.

المال الأجنبي الذي يتقارب الى لبنان لا يأتي الينا سوى لأسباب أمنية وترفيهية فقط. إذا طردته الضريبة وإذا صدّه التقشّف، عندها يجب الإكتفاء بالزيتون وبالجبنة وعدم التطلّع الى المحافظة على المنزلة التي حصلنا عليها إجتماعيا " بين الدول.

من الطفولي الإعتقاد بأننا إذا كنا نملك عددا " أقل من السيارات، على سبيل المثال، في بلد الجبال والطرق الرئيسية الكبيرة، ستكون حياتنا أكثر وفرة.

إنها الحركة، عندنا، التي تولّد الحياة. إنه المرفأ، إنه المطار، إنه السير الكثيف على الطريق وفي المدينة، كون الحركة هي موردنا الأول. وهذه الحركة مصدرها بالطبع ليس إنتاجنا الصناعي وزراعة الضرورات. صناعاتنا الصغيرة والقرنبيط الذي نزرعه يلعبون دورا " صغيرا " في ذلك. بدون شك هناك بعض الإستثناءات الإيجابية. لكن تبقى القاعدة صارمة. إن مستوى معيشة اللبنانيين يأتي من عمليات ومعاملات، ومن إستثمارات ونفقات مصدرها الخارج (يعني الحركة).

اليوم الذي يفقد فيه الخارج إهتمامه ببناء إرث عندنا، اليوم الذي يجد فيه في مكان آخر إستثمارات أكثر فائدة وأكثر أمانا"، لن ينفق بعد ذلك في لبنان، كما يفعل، لن يبني بعد الآن في لبنان. وهكذا ضريبة تصاعديّة على القيمة الإيجارية للممتلكات يمكن أن تشكل عندنا خطأ كبيرا": على الأقل مثل الشدة في الأمور العقارية. هل نريد بالصدفة أن نكفّ عن البناء وأن نكفّ عن رغبتنا بالعيش والموت في لبنان؟

لا ينبغي على البلدان الأجنبية أن تكون بالضرورة مثالا" لنا. مصلحة اللبنانيين العامة هي التي ينبغي أن تكون همّنا وقانوننا. يجب علينا أن نفعل ما يناسبنا وليس ما يقترحه المنظرون في الصين.

" المرء يعيش من الحساء الجيد وليس من اللغة الجميلة " وكل بلد يحصل على حسائه كما يستطيع. في لبنان، إنها الحرية والضرائب الطفيفة التي ستسمح بالتدابير الإجتماعية الأوسع نطاقا"، والأكثر فعالية. سيكون من الغباء جدا"، بحجة الاشتراكية أو روح الاجتماعى، تجفيف منابع الإزدهار.

الإقتصاد اللبناني

إربحوا ودعوا غيركم يربح، هذه هي القاعدة الذهبية. إذا كان ينبغي أن تحبط الدولة رشاقة العقل، والذكاء، وموارد الاختراع اليومية المتزايدة، سيصبح اللبنانيون شعبا " ريفيا " ولا مستقبل له في قرانا النائية؛ بينما الحركة هي التي تولّد الحياة، الحركة بإتجاه المملكة العربية السعودية، الكويت والظهران، مثل الحركة بإتجاه الأمريكيتين.

وهذا بالضبط ما كان يفعله الفينيقيون منذ ثلاثة آلاف سنة؛ كانوا يسافرون بفرح قدر الإمكان، دون جواز سفر،

بحوذتهم في وقت واحد السفينة والمقطورة.

حين نتدبر أمرنا بهذه الطريقة لكسب رزقنا ولكسبه برفع مستوى معيشة شعبنا، فإننا نستحق ألا نرى أنفسنا محددين بشكل غير عادل في حريتنا.

اللبنانيون لا يعيشون من الدولة ومن خلال الدولة: هذا الأمر، يجب أن نعرفه أكثر قليلاً". حيث الدولة تتدخل بدون تفكير، فإنها تجعل الحياة أصعب. وإدارة الأفراد في لبنان أكثر فعالية وأكثر ربحاً" من إدارة الدولة.

في أيامنا، يجب على الدولة من دون شك أن تتدخل أكثر من ذي قبل؛ لكن يجب أن يكون تدخلها بأقل قدر ممكن وبتحفظ مثالي. كل مواطن على حدى هو أكثر ذكاءً وبراعة من الدولة، والتجارة اللبنانية تعيش، قبل كل شيء، من السرعة ومن السريّة، على عكس ما تفرضه الدولة أو ما تقترحه.

هذه هي الأشياء التي يجب تفسيرها للشعب، بدلاً من تسليمه الى الدعايات الصاخبة المختلفة. الصناعة اللبنانية مجتمعة، ومهما كانت جديرة بالتشجيع، لا تعيل عشرة آلاف عائلة؛ وكل إنتاج أرضنا لا يقودنا الى أبعد من صحن حساء. طبعاً، شجرة التفاح لديها مستقبل واسع، لكن المستقبل هو لشجرة التفاح بقدر ما سنجد لتفاحاتنا، محلياً وخارجياً، زبائن أكثر.

بإنتظار تكاثر التفاح، دعونا لا نمنع تكاثر أرغفة الخبز، بجعل الأعجوبة مستحيلة بإسم نظريات جافة وباطلة.

الإقتصاد اللبناني

بدون معرفة عميقة بالسيكولوجيا اللبنانية وبالحالة اللبنانية، لن نعلمنا بشكل مفيد أي أجنبي، مهما بلغت عبقريته، في المسائل الإقتصادية والمالية ما يناسبنا أو ما لا يناسبنا.

كل شعب لديه إمكاناته كما لكل شعب حاجاته. لا يوجد إقتصاد فريد، ولا يوجد نظام صالح للكون كله.

على هامش زيارة الدكتور شاخت الى سوريا *

إحدى إستنتاجات الدكتور شاخت، بعد إستعراضه للوضع المالي والإقتصادي في سوريا، هي انه عند الحاجة يمكن الدفاع بفعالية عن العملة السورية من خلال تنظيم التجارة الخارجية. هذا اليقين بعينه. هذا من شأنه أن يؤدي الى رقابة صارمة والى تقييد أكبر للتجارة الخارجية.

الخبير المالي الشهير ذهب مباشرة الى الهدف. من أجل المحافظة على عملة ما، أشار الى إحدى الوسائل الكلاسيكية والتي هي أيضا " وسيلة بطولية. الوسيلة الأخرى، المكلمة، هي إمتلاك عملة مغطاة بثبات. سوريا، لحسن الحظ، ليست بحاجة في الوقت الحاضر الى الوسيلة البطولية التي تعني أنهم سيحرمون كما حرمت ألمانيا، عندما إضطرت الى الإختيار بين الزبدة والمدافع.

يمكننا دائما " الدفاع عن العملة عن طريق الحدّ من التجارة الخارجية، يعني من خلال شراء عملات متداولة أقل ينبغي أن تكون لشراء بضائع من عند الآخرين.

هدفنا في لبنان هو المحافظة على نوعية عملتنا الممتازة دون المسّ بالتجارة الخارجية. هذا يتطلب حرية عمل اللبنانيين الذين يعملون في الخارج ومع الخارج ; هذه هي الوسيلة لكسب العملات المتداولة وإيجادها بوفرة.

لهذا السبب، مع ميزان تجاري ناقص بالفطرة، فإن ميزان حساباتنا، الذي هو الأساس، هو في حالة توازن. إن مصرف الإصدارات في لبنان يشهد على هذا الأمر في كل تقرير له للجمعية العمومية، منذ سنوات; إنه يشهد على هذا الواقع الأساسي، الذي يشهد عليه أيضا"، بطريقة واضحة جدا"، أسعار العملات المتداولة وإستقرار

عملتنا الرائع. وهذا يعني أنه علينا أن نشيد بوضعنا النقدي، الذي بموجبه، يحسدوننا عليه من كل الجهات.

مع عملة متينة، وإقتصاد متفهم وقوانين مالية معقولة، يمكن دائماً " للبنان أن ينتظر الإزدهار. حرفياً"، كل ما نطلبه من أجله، هو أن يدعوه وشأنه، هو ألا يقلقوا رؤوس الأموال، هو ألا يزعجوا نشاطاً " متضامناً" مع الخارج، نقطة إنطلاقته المدخرات أقل بكثير من الذكاء، الذي هو واحد من الأكثر جدارة في العالم.

* تم إستدعاء الخبير الألماني الشهير، الدكتور شاخت، من قبل حكومة دمشق لدراسة المشاكل الإقتصادية والنقدية التي كانت تواجهها سوريا بعد إنضمام البلد المجاور لها الى الإستقلال.

على هامش زيارة الدكتور شاخت الى سوريا *

العملة تساوي ما تساويه، من جهة من خلال قيمتها الذاتية، وقيمة تغطيتها، من جهة أخرى من خلال قدرتها الشرائية، في الخارج بوجه خاص.

من الواضح ان عدم الشراء من الخارج، وعدم العمل في الخارج، بإحاطة أنفسنا بجدار الصين، وبحبس أنفسنا فيه، لا نعد بحاجة الى عملات. وكأنه، على صعيد التبادلات، بقية العالم لم يعد موجوداً". في لبنان، وضع كهذا يعني الموت. في لبنان سنكون دائماً " بحاجة الى عملة ذات قيمة شرائية قوية ومستقرة، وتوحي بثقة كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، كي يستثمروا عندنا وكى تسود علاقاتنا مع الخارج. حياتنا بحد ذاتها تساوي هذا الثمن.

هذا هو عمق الوضع اللبناني مقارنة مع الوضع السوري.

السوريون سيرون مع الوقت أننا لسنا نحن المخطئين. وهذا لا يرجع الى إرادتنا أو الى إرادتهم. هذا يرجع الى طبيعة الأشياء. بلدنا مصنوع على هذا النحو.

سوريا تشتري أسلحة أكثر فأكثر من الخارج؛ لكن يلزمها أيضاً " معدات ضخمة لا تأتي إلا من الخارج. يلزمها " مولدات " للطاقة ووسائل نقل. كل هذا، والباقي، يأتي من الخارج يبدو لنا.

العملات، يجب أن نكسبها كما يمكن أن يكون، أو الإختناق. في سوريا، يعتقدون بحق ان باستطاعتهم كسبها من خلال الإنتاج الزراعي، وربما، الإنتاج الصناعي. في لبنان، نحصل عليها من خلال الخدمات ولا يمكننا الحصول عليها بطريقة أخرى.

بتركيزنا على مبادئ ثابتة، لا شيء يحول دون محاولة تطوير وضعنا مع سوريا الى الأفضل، في حين نحن أفضل زبون لها. ويجب على سوريا أن تكون مستعدة لتقديم بعض التنازلات الودية. لكن هذا يعني بوضوح بأننا لن نخضع السياسة للإقتصاد بأي حال من الأحوال وبأي ظرف من الظروف.

في الأساس، إن إستقلال لبنان هو الذي يخلق ثروته المادية. وسيكون حقاً " ضرباً" من الجنون إخفاء هذا الأمر. وبالطبع لن يكون دكتور شاخت الشهير هو الذي سيعارضنا.

حقائق رئيسية

لا يوجد إقتصاد من دون سياسة، كما لا يوجد جسد بشري من دون روح.
لنركّز على هذه الحقيقة ولنفهم ان الحريات التي نعيشها تفوق أهميتها الطعام الذي نطبخه.
لكن يجب تنوير لبنان بشأن وضعه الإقتصادي والمالي الحقيقي.
عملته هي من الدرجة الأولى، وفي حالة من الإنكماش.
ميزانيته هي أفضل توازنا".
خزينته مرتاحة.
ليس هناك عمليا " أي دين عام.
أسعار صرف العملات مؤات.
القمح والمواد الغذائية الأساسية موجودة بوفرة.
العقارات مجزأة أكثر من أي بلد آخر في العالم.
الأجنبي ينفق مبالغ ضخمة في أشكال مختلفة.
حركة المطار رائعة.
حركة المرفأ تبقى مرضية جدا".
الفنادق ممتلئة.

حقائق رئيسية

للتأكد من ذلك،

بشأن كل هذا، ليس عليكم سوى أن تسألوا وتتحققوا من الأرقام.

زراعتنا مجهزة أفضل بكثير مما كانت عليه منذ ثلاث أو أربع سنوات؛ عائداتها أفضل والآفاق الراهنة مريحة.

أخيرا" البناء لا يزال مستمرا".

على الرغم من المظاهر الوهمية، يوجد في لبنان أسباب تدعو للرضا وللاستقرار أكثر من كل الجوار.

لكن النشاط اللبناني يتجاوز هذه الموارد؛ والعديد من اللبنانيين (في كثير من الأحيان العازبون) يطلبون عملا".

العمل الذي يلزمننا، ليست سوريا من سيعطينا إياها. اليد العاملة السورية، على العكس، هي (على غرار اليد العاملة الفلسطينية) متكررة وعديدة على أرضنا. وليست سوريا من سيغذي مثقفينا الخمولين. هذا ملفت للنظر.

ينبغي إنشاء شركات في لبنان لمواجهة الملحق الكمي والنوعي. لكن من أجل خلق شركات كافية من حيث الحجم، يتطلب الأمر، مع قوانين لا يغيب عنها علم النفس، موارد هائلة.

هذه الموارد، ليست سوريا من يستطيع إعطاءنا إياها. إنها تفتقد لها ومستوى معيشتها أقل بقليل من مستوى معيشتنا. عندما سيصبح لدى الحكومة السورية مالا"، فستستخدمه على نهر الفرات.

التمويل الضخم الذي نحتاج إليه يجب أن يأتي من أي مكان آخر، الجميع يعرف ذلك. إذا عرفنا أن نستحقه، يجب أن يأتي من جميع أنحاء العالم. لأن وجودنا ومصيرنا يتوجهان بالفطرة مثل وردة الرياح. عندما لا نعد نذهب إلى أميركا وأستراليا، فإننا نذهب إلى السعودية وإلى الخليج العربي.

حقائق رئيسية

ما نفع أن نحرف صورة لبنان والذهاب ضد اليقين بحجة تجارب ونظريات جديدة؟ ما نفع العقل، وما نفع المنطق إذا لن ينفعا في حالتنا؟

في تقرير الجمعية العمومية السنوي الأخير، بنك الإصدار، الذي هو في وضع جيد ليرى ويعرف، يشهد على وضع الصحة الاقتصادية في لبنان. سيوفر بدون شك شهادة معادلة في تقرير هذا العام.

ماذا يحتاج لبنان بوجه خاص ليعرف السعادة الممكنة على الصعيد الإقتصادي، سنقول؟ لبنان بحاجة إلى أن يفهمه بطريقة أفضل وأن يحكمه بطريقة أكثر عقلانية.

7 شباط 1953

تقرير الدكتور شاخت

بشأن تقرير الدكتور شاخت للسوريين

تقرير الدكتور يالمار شاخت للحكومة السورية، الذي صدر للتو، يستحق بالتأكيد دراسة معمقة. كل شيء يصدر عن رجل كبير مثل الدكتور شاخت له وزنه.

إلى جانب الآراء التي يمكننا مناقشتها على الصعيد النقدي، (لأسباب غير مبدئية فقط، لكن لأسباب نفسية في سوريا وفي الشرق الأدنى)، نجد أكثر الملاحظات حكمة. ما قلناه دائماً " للسوريين، يبدو لنا أن الدكتور شاخت يقوله الآن. والإستنتاجات التي ترك الدكتور شاخت للسوريين أن يستخلصوا منها الدرس ستكون بالكاد مختلفة عن التي إستنتجناها نحن، عما نعرفه بشأن المناخ الإقتصادي، والمالي والسياسي لسوريا.

الجملة الأخيرة في تقرير شاخت هي التالية: " والمستقبل هو للدول الزراعية التي تنتج الحبوب. " هذه الجملة موحية جداً" ببساطتها لدرجة سيعذروننا أن نبدأ من نهاية التقرير. وسنتوقف عند النقاط الأساسية في تقرير شاخت

بالصعود نحو نقطة الإنطلاق، كما نصدع النهر.

__ " أود أن أعطي رأبي على شكل تحذير: أنا بصراحة أعارض أي تغيير في سعر التعادل الرسمي للعملة، لأن مثل هذا الإجراء ليس سوى كذبة ويدمر كل ثقة الناس. "

الدكتور شاخيت ليس حازماً " بشأن أية نقطة من التقرير كما هو حازم بشأن هذه النقطة؛ ولم نفكر يوماً " خلاف ذلك. إنما يجب أيضاً "، كي يكون لسعر التعادل الرسمي معنى"، أن يحافظ على بعض الصلة بالواقع. لكن عندما يصبح سعر التعادل الرسمي للعملة مجرد وهم، فإنه يشبه كثيراً " الكذبة التي يستنكرها الدكتور شاخيت.

__ " يبدو، يقول الدكتور شاخيت، ليس هناك مصلحة في إنشاء بنك صناعي خاص، لأن رؤوس الأموال الخاصة تهتم بما فيه الكفاية بإنشاء وتنمية مشاريع صناعية، والبنوك الحالية تكفي لتوزيع قروض صناعية قصيرة الأجل. بخصوص القروض التي تمنح للصناعات الصغيرة وللصناعات اليدوية، يجب توسيعها بواسطة صناديق الإذخار والجمعيات التعاونية. "

ونحن نرى بأي حذر يتقدم الدكتور شاخيت على الأرض الصعبة للإلتئمان الصناعي على المدى المتوسط والطويل.

للحكيم، سلام.

تقرير الدكتور شاخيت

_ " رؤوس الأموال السورية الخاصة إهتتم بطريقة مميزة بالمشاريع الصناعية، في حين أن إنخفاض سعر اليد العاملة وزيادة الطلب على بعض المنتجات المصنعة في السوق الداخلي تؤمن لهذه الصناعات مداخيل ملموسة. من الطبيعي انه يجب ألا تتوقف تدفقات إستثمارات رؤوس الأموال الخاصة في هذه الصناعات. علماً " أن المشكلة الأهم بالنسبة الى الدولة هي زيادة الإنتاج الزراعي " .

الزراعة، في سوريا، هي القلق الأول للدكتور شاخيت.

__ " المشروع (القانون الأساسي للعملة) المقدم أخذ بالإعتبار إمكانات لجوء الدولة الى الاقتراض من معهد الإصدار ولم تحدد دائماً " حدود هذا القرض. هذه الحالة للأمور تحمّل الدولة مسؤوليات لا يحق لها إهمالها. لا ينبغي على الدولة أن تعرض الإستقرار النقدي للخطر بسوء إستخدامها لإعتمادات مؤسسة الإصدار والشرط الأساسي المطلوب للحصول على كل قرض داخلي أو خارجي تقترضه الدولة هو عدم التأثير على الإستقرار النقدي "

إن رأي الدكتور شاخيت، حول هذه النقطة، هو رسمي. مصدره التفكير السليم مباشرة. في لبنان، لم نفكر يوماً " خلاف ذلك.

__ " المشكلة، يقول الدكتور شاخيت، التالية في أهميتها مشكلة تعزيز العملة هي مشكلة تمويل الإقتصاد السوري

غير المتطور. أمام هذا الوضع، لا نجد سوى حل واحد، هو ألا تلجأ الدولة الى تنفيذ عدة مشاريع دفعة واحدة، إنما تصنيف المشاريع التي ترغب بتحقيقها وفقا " لأولويتها أو للحاجة اليها . "

حتى بالنسبة الى الدكتور شاخت الشهير، نرى ذلك، العبقريّة ليست سوى صبر طويل.

__ " المشروع ذات الصلة (القانون الأساسي للعملة) يمكن أن يكون مثاليا"، يقول الدكتور شاخت، إذا تمّ تطبيقه بحسّ من المسؤولية. وهذا الجانب هو النقطة الحاسمة في ما يتعلق بقوانين أي بنك إصدار حديث. لهذا السبب يتوجب لفت النظر الى المخاطر التي قد تهدد ممارسة هذه المسؤوليات والى الضمانات المحتملة لمواجهة هذه المخاطر.

تقرير الدكتور شاخت

__ " أهم هذه المخاطر، يتابع الدكتور شاخت، هو ميل الدولة المسيء لطلب تسليفات من بنك الإصدار ... " مع ذلك فإن الدولة تخضع لعوامل ولتأثيرات سياسية متغيرة، والإغراءات قوية أمام كل حكومة لإزالة الصعوبات الإقتصادية من خلال نفقات كبيرة. وبنك الإصدار هو مصدر سهل جدا" يسمح بتأمين الوسائل المالية ... ".

هنا يكمن بوضوح الخطر الأعظم. لن نذهب أبعد بإقتباس ما قاله الدكتور شاخت الذي تصل فكرته بإخلاص، على ما نظن، في النص أعلاه.

مع الاحترام الذي ينبغي أن يكون، نعبرعن تحفظاتنا، حول ما إذا كانت سوريا أو أي بلد آخر في الشرق، الأدنى أو الأوسط، يمكن تشبيهه بألمانيا وبأنظمتها، وإذا كنا نستطيع المحافظة طويلا" على الإستقرار النقدي من دون تغطية العملة بالذهب وبالعملات المتداولة الأمر الذي يرغم الدولة على تخفيض فائضها الخاص، وعواطفها الخاصة.

يبدو لنا النموذج اللبناني مرضيا " بحيث نقترحه بكل سرور على الآخرين ليدرسوه.

في مسار التجاوزات في المسائل النقدية كما في كل المسائل الأخرى، الخطوة الأولى فقط هي المكلفة; ومن الأفضل إعتقاد قانون جيد، بدلا" من الإعتقاد على حسّ المسؤولية لدى القادة.

إذا ألقى الدكتور شاخت ضوءا" ساطعا" على الوضع النقدي والمالي في سوريا، لم يجلب أضواء جديدة.

إذا كان ساحرا"، فهو يعرف أفضل من أي شخص أن سياسة نقدية عقلانية تبرز من المنطق وليس من السحر.

أفكار في الإقتصاد والمالية

اللبنانيون إستشاروا منذ وقت ليس ببعيد السيد بول فان زيلند، مكتسبين من شهادته ومن نصائحه. لما كانوا تصرفوا بطريقة غير التي يتصرفونها لو كانوا استشاروا الدكتور يالمار شاخت.

الدخل القومي في لبنان يسمح بصعوبة بالإستثمارات المتوسطة الأجل ومن باب أولى، الطويلة الأجل. للقيام بإستثمارات مماثلة، يلزم رؤوس أموال أكثر بكثير مما نملكه.

رؤوس الأموال التي يملكها اللبنانيون، برمتهم، تقارن مع رؤوس الأموال العاملة في تجارة ما. إذا جمدها لمدة طويلة، لا يعد بوسع التجارة أن تجدد أسهمها أو مواردها التشغيلية. فهي تتوقف على الفور، مما يؤدي الى إنخفاض تدريجي في المستوى المعيشي.

كي يتمكن اللبنانيون من الحفاظ ومن تحسين نمط حياتهم، يجب أن تكون حياتهم سريعة الدوران. وان تعيد مواردهم المالية الكثير. هذا يستتني، عامة، الإستثمارات التي تهدف الى خلق إحتتمالات لصالح المعدات الوطنية. لهذه المعدات، يلزم بحكم التعريف أموالاً "طويلة أو متوسطة الأجل وبأسعار رخيصة. إننا نرى هنا الحلقة المفرغة التي ندور فيها.

الدولة، لهذه الغاية ولبعض الغايات الأخرى، لا تستطيع الإقتراض على المدى الطويل أو المتوسط.

من الخطير من جهة أخرى أن تقترض، أو أن تحاول الإقتراض كثيرا"، لأجل قصير. هذا هو بالضبط ما يهدد، في العديد من البلدان، العملات الوطنية والميزانيات. إنها الديون العائمة. إنها، الى حد كبير، سندات الخزينة القصيرة الأجل التي تجعل الأوضاع المالية للدول غير مستقرة. نقترض لدرجة عدم القدرة على السداد عندما تضعف الثقة، عندما تأتي الهزة. ولأننا لا نستطيع أن نفعل غير ذلك، نخفض قيمة العملة، مدمرين في الوقت نفسه المدخرات، ومستوى الحياة وقدرات المواطنين الإسهامية.

علاج مناسب للحالة اللبنانية سيكون تطوير المدخرات المتحركة، والإستثمار في الأسهم؛ لأن الإلتزامات (إستثمار متوسط وطويل الأجل) للأسباب التي أتينا على ذكرها للتو، لا أحد يريدتها، لا أحد يمكنه لومهم.

أفكار في الإقتصاد والمالية

لكن، للإستثمار في الأسهم، يجب أن تتوافر الثقة في الشركات المحدودة وفي مستقبلها. هذه الثقة هي الأكثر تهديداً، حالياً".

المشاريع التجارية النادرة، في بلدنا، التي تتطلب إستثمارات بأهمية معينة، يمكننا القول، انها مطاردة. الشارع، والإدارة، والتحصيل الضريبي، وأخيراً "الديماغوجية، تحبط عزميتها كلها. إنها جوقة من العنف التي تشبه حالة من الجنون.

كيف نريد في هذه الظروف، أن تأتي رؤوس الأموال التي نناديها من كل صوب، للإستثمار عندنا لمدة معينة؟

يوجد حالياً، في الجمهور اللبناني، تحت تأثير أخطاء أو مناورات مختلفة، إرتباك حقيقي.

نريد النهاية دون أن نريد الوسائل.

نريد المال ونخيفه.

نريد الإستثمارات وندمرها.

إذا كان لبنان سيقدم يوماً "ويستفيد من المزايا الطبيعية والإجتماعية والسياسية الهائلة، التي يتمتع بها، ينبغي على الدولة أن تستفيق، يجب على الحكومة، بدلاً من أن تنتعش بإستمرار، أن ترفع نفسها ضد الوهم الجماعي.

نستخرج للقارئ من وثيقة أوروبية رسمية تلقيناها مؤخراً "المقطع التالي:

" المدخرات التي تليها إستثمارات بشكل ضمانات مالية هي الحل الوحيد لمشكلة زيادة القدرة الإنتاجية، التي هي شرط أساسي للحفاظ على مستوى معيشة الشعب " .

أفكار في الإقتصاد والمالية

" في مسائل البورصة، السيد كولار، أستاذ محاضر في جامعة لوفان، يعزو الى التخفيض غير الطبيعي للأسعار، عائدات بحدود ثمانية إلى عشرة في المئة.

" الجمهور يخشى تخفيضا " في قيمة الأسهم بسبب السياسات الاقتصادية للحكومات . "

هذا ما يقتل البورصة والمؤسسات، ويشل كل شيء.

كي يعيش ويتقدّم بأي شكل من الأشكال، لبنان بحاجة الى مساهمة أجنبية ضخمة لرؤوس الأموال الطويلة والمتوسطة الأجل. لقد قلناه للتو للسيد أوجين ر. بلاك، رئيس البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، خلال مروره الى لبنان. نأمل بأن تثير هذه الشخصية الرفيعة إهتمام البنك الدولي القوي بتجهيز بلدنا. ولكن الا يجب أن نبدأ بالإستقرار قليلا" في سراياتنا وفي شوارعنا.

يكفي معاملة الشركات التي حاولت تجهيز هذا البلد، على حساب تقلبات لا تعدّ ولا تحصى، مثل أعداء العامة.

رؤوس الأموال التي لا نملكها بأنفسنا، لن يؤديوا بنا إلى تحصيلها من أشخاص تساء معاملتهم عند كل منعطف وقد ضاق صبرهم.

28 شباط 1953

إقتصاد شاعري

لإقتصاد معجمه الشاعري كما له معجمه السياسي؛ يمكننا التعبير بطريقة مفيدة في هذا المعجم أو ذاك. ما يهم، هو أن يفهمونا.

هنالك فشل في العقل، وانحرافات في الذكاء.

موارد غير متكافئة، تراث غير متكافئ لإيجاد قواسم مشتركة بينها بغية وضع قيود مشتركة: هذا ما تتمناه أو تحيكة، العقول العنيدة، وفقا " لدرجة حسن نيتها.

بين السوق السوري وأسواق العالم، هل هناك حقاً حاجة للإختيار؟ ألا نرى أن مصلحة العرب وحظهم، هو أن يكون العالم سوقاً للبنانيين؟

لكن لا يوجد شيء وهمي مثل الإقتصاد حين نسيء اليه؛ عندما، في السرّ، نبحث عن السياسة. في حين، في هذا القرن، الإقتصاد، هو في غالب الأحيان سياسة.

اللغة التي يخاطبون بها، الأولاد سيجدونها من دون مضمون. الحقيقة هي أن كل شعب لديه عبقريته، ومهاراته، مثل كل شاطئ وكل حضارة تحت السماء.

البعض يجد لقمة عيشه في السفر، في تموجات البحر والهواء؛ الآخرون، بالكبح على الأداة أو في التلم الأبوي. اللبنانيون يعيشون بشكل رئيسي من السفينة، من الطائرة، من القارات، من أشباه الجزر والجزر. إنهم مؤسسو مدن؛ من هؤلاء الذين خلقوا " في البحر الكاريبي، قرطاج جديدة... " يعيشون قليلاً مما يبيعونه لهم أو يشترونه منهم جيرانهم المباشرين؛ بالكاد حبوب القمح، عندما يقدّم، والثمار الناضجة.

ولماذا لن يتفق لبنان وسوريا من دون هذا الإلتباس الذي يصونانه والذي يميل في النهاية لرؤية حكوماتهم مشوشة؟

وسائل دمشق تجاهنا ليست دائماً " وسائل الصداقة. إنهم يناقضون منذ زمن، الخطابات الجميلة. هل سوريا تدافع حقاً عن مواردها ضدنا؟ لكنها تستطيع أن تضاعف عدد سكانها لصالحها. والسوري لديه حكم قاس جداً كي لا يشتري من عندنا سوى ما يفتنيه. لماذا كل هذه الإجراءات والقيود؟ لماذا هذا التشريع القاسي بالإكتفاء الذاتي؟ لماذا، بحجة التقنية والعلوم، هذه الجرائم بحق طبيعة الأشياء؟

إقتصاد شاعري

هل نخاف، دون ضحك، أن يفلس السوري في لبنان؟ وهل سينفق المزيد إذا لم يعد لدينا شيء لنبيعه إياه؟

لبنان لا يقدّم شيئاً للسوري الذي لا يساهم بإسعاده.

إنه التعليق العادل الذي سنختم فيه كلامنا. ما هو هدفنا جميعاً، بعد كل شيء، لو لم يكن قليلاً من السعادة؟

إنها العقيدة التي تنقص

إننا نريد في إدارة هذا البلد كما في سياسته قناعة أكثر حزما"، عقيدة لبنانية أكثر ائنا".

عمل سري ومستمر يجري لتدمير مصداقائنا.

لن ندع اللامبالاة والتشكيك يتآكلنا بينما حظوظ لبنان لإثبات نفسه بين المؤسسات التي تعدّ بمثابة مرجع هي حظوظ كبيرة جدا".

أولى الإستقلالات، أول حكم ذاتي في الكون، شهدناه عندنا. جمهورياتنا البحرية كانت تعدّ من بين الجمهوريات الأفضل حزما"، الأكثر نشاطا". الفا سنة قبل تأسيس روما، كانت " صور " إمارة بحرية، الأهم في المتوسط.

لا تنقصنا الألقاب؛ ولا أسباب الدفاع عن روحنا. الحرية الإقتصادية والسياسية هي في عراقلة تقاليد الشواطئ اللبنانية.

لطالما عاش لبنان من السفينة ومن القافلة وجلب، من بعيد، ثروته ومستوى معيشته.

ينبغي على موظفي الفئة الأولى أن ينظموا للموظفين المبتدئين مركزا" للدراسات حيث سيتعمقون بكل هذا. سيجدون ما يتغلبون به على العقد والأحكام المسبقة.

بقدر ما نعود الى الوراء في التاريخ، من الماضي الأبعد الى أيامنا التي نعيشها وتحت حكم العثمانيين أنفسهم، معروف عن لبنان أنه دولة مستقلة في وجه الإمبراطوريات التي تهيمن عليه. يكفي تسمية مدن الساحل

لإستحضار المؤسسات السياسية والاقتصادية الشهيرة.

إنها العقيدة التي تنقص

التطور المعاصر لا يغير شيئاً " من مصير هذا الساحل المحتوم.

" بطلتا ملاحم
متزعزعتان
صور مدينة ديدون
وصيدا
مشهد نبيل وحزين
حيث يستمر
ظل كبير لماض
إمّحى ... "

كلما كان الإضطهاد المجاور يؤهل الجبل بالسكان، كلما أضاف هذا الجبل، على مراحل، إغراءه وهيئته على إغراء وهيبة البحر. ليست أدخنة من الأفكار الإقتصادية المشوشة هي التي ستغير شيئاً" من ظاهرة هيكلية. وظيفة لبنان لم تكن يوماً" أكثر ضرورية; مهمته لم تكن يوماً" أكثر إلحاحاً".

لقد حان الوقت للتذكير إضافة الى مقاربات إقتصاد إنتقائي، بحتميات سياسة تعطينا أسبابنا للعيش.

جميع اللبنانيين يمارسون الإقتصاد جيداً" وذلك بالفطرة ومن دون أن يعلمهم إياه أحد; لكن سياسة هذا البلد يجب أن تدرّس.

وأولاً" ان رأس مال اللبنانيين الصلب جداً"، والذي هو أساس اقتصادهم يكمن في إقتران حرياتهم وذكائهم.

اللبناني يكسب رزقه من كامل الأرض.

هذا ما يجب أن يفهموه بشكل نهائي.
بإختصار، ليكن لدينا اقتصاد سياستنا وليس العكس.

23 أيار 1953

إقتصاد لبنان يخضع للسياسة*

وفقاً " لطريقتنا بحكم أنفسنا سواء أكانت جيدة أو سيئة، سيكون ميزان مدفوعاتنا مواتياً أو أقل يسيراً".

هذه قاعدة مطلقة بالنسبة إلينا.

سواء أكان تفسير نتائج الإنتخابات اللبنانية جيداً أو سيئاً"، المسافرون ورؤس الأموال سيأتون وسيمكثون في بلدنا أو سيأتون أقل.

مواردنا المادية، ومستوى معيشتنا، ومستقبلنا الإقتصادي تتحكم بهم سياستنا العامة. في لبنان، السياسة والإقتصاد لا يفترقان.

أكثر من أي بلد آخر تطبق عندنا عبارة البارون لويس الشهيرة: " أعطوني سياسة جيدة أعطيكُم مالية جيدة. "

في هذا، نحن نشبه إمارة موناكو. الإمارة تغتني بقدر ما يكون الوضع جيداً " فيها. أعلنوا عن إضطرابات في موناكو وبينهار كل شيء. خذوا من الإمارة إستقلالها وتخسر العمارات فجأة نصف قيمتها.

لبنان بلد تكون فيه حكومة موزونة، أهميتها أكثر من إكتشاف النفط. بقدر ما تأتي مواردنا من الخارج، ينبغي أن نقول لأنفسنا أن وجود حكومة جدية هي أساس رأسمالنا. بينما ثلاثة أرباع موارد لبنان تأتي مباشرة أو غير مباشرة من الخارج. المتدربون المشعوذون في الإقتصاد السياسي ينسون ذلك أيضاً".

من دون كل الأرباح التي يسحبونها من الخارج، كيف سيتمكن لبنان من إعالة أكثر من مليون رجل بطريقة عقلانية؟ مثال إسرائيل حاسم: كل ما تستخرجه إسرائيل من أرضها ومن آلاتها يترك إقتصادها يلهث؛ الأوكسيجين الذي يتنفسه، يأتي من كل أقطارالعالم. إنها حالة كل البلدان الصغيرة الأسباب السياسية جعلتها تكتظ.

* من باريس حيث كان موجوداً " في هذا التاريخ، كتب ميشال شيا هذا المقال بينما كان اللبنانيون على وشك الذهاب الى صناديق الإقتراع لإنتخاب مجلس نواب جديد.

إقتصاد لبنان يخضع للسياسة

الأهمية البالغة للسياسة المالية الداخلية تظهر في التقرير الـ 23 السنوي لمصرف القوانين الدولية الذي صدر في بال. تاريخ الوثيقة هو 8 حزيران 1953. تحمل في حد ذاتها حرارة الحياة. نقرأ فيها هذا:

" في معظم البلدان، بإستثناء بعض البلدان، نسوا خلال سنوات، أو تجاهلوا الرابط الموجود بين السياسة المالية الداخلية وبين ميزان المدفوعات، والآن فقط يعترف الجميع بذلك. "

إنه اليقين بحد ذاته.

القدرة الشرائية في الخارج تأتي من سياسة داخلية عقلانية. إنها أمثلة الخطاب.

7 تموز 1953

ملاحظات على تقرير متفائل

في تقرير بنك سوريا ولبنان خلال جمعياته العمومية الأخيرة، يوجد بعض العبارات عن لبنان يجب ان يكون فيها الكثير من السعد.

ينبغي قراءة الوثيقة بأكملها وتتضمن بالطبع حصّة سوريا. نجد فيها صدى حكمة، لا تستطيع كل سياسة جديرة بهذا الإسم إلا التنبه لها. ونحن سوف نحفظ، من جانبنا، بما يتعلق بلبنان بالتقييمات الأساسية وبالتوجيهات الرئيسية. الحكومة اللبنانية اليوم وحكومة الغد، والمجلس الجديد، والهيئات الرسمية وغير الرسمية حيث يتم تطوير مصير الأمة من الناحية الإقتصادية والمالية، والرأي العام أخيرا"، سيجدون تأكيدا " على عقيدة خلاص وتوجّه رحيم.

" نحن لا نريد، يقول المجلس، أن ننهي هذا الجزء من تقريرنا دون التعبير مجددا " عن إيماننا بإزدهار ومستقبل لبنان.

موقعه الجغرافي المنقطع النظير يجعل منه بلدا " متميزا " في جزء من العالم مدعو، كما ذكرنا أعلاه، للعب دور متزايد الأهمية في الإقتصاد الحديث.

دائما"، كان لبنان موقعا " تجاريا " رئيسيا ". كل شيء يشير الى أن اللبنانيين قادرين أكثر من أي وقت أن يعطوا مقياس عبقريتهم التقليدية وزيادة إزدهارهم أكثر بعد.

ماذا يلزم لبلوغ هذا الهدف؟

" 1- أولا " عملة سليمة: إنها كذلك وستبقى إذا تمّ الحفاظ على ظروف تغطيتها التي يحددها القانون النقدي، ضد كل الإغراءات السهلة التي قد تطرح نفسها، وإذا بقيت الدولة وفية للسياسة المالية السليمة التي إعتدتها لغاية تاريخه.

" 2- سياسة جمركية وتجارية واعية على كل الفوائد التي يمكن أن يجنيها لبنان من الترانزيت ومن تبادلاته التجارية مع الشرق الأدنى ومع الشرق الأوسط.

ملاحظات على تقرير متفائل

" 3- سياسة ضرائبية مناسبة، معتدلة قدر الإمكان، لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للإستثمار على نطاق واسع وإقتصاد قائم على مبادئ الحرية، والتي تسمح للمبادرات الخاصة بإعطاء كامل إمكاناتها دون التعرض لعقبات تبطئ أو تحبط العمل.

بالتأكيد، ينبغي أيضا"، من أجل تنمية متناغمة للإقتصاد اللبناني ومن أجل رفاه السكان، تنفيذ جميع موارد الدولة. في سياق الأفكار هذا، زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية وتطوير الريّ أمران لا غنى عنهما لتحقيق مستويات عالية من إنتاج البضائع والخدمات.

كل شيء يأتي في حينه إذا عرفنا كيف نضع حداً، وعدم الإنجرار في برامج مغرية ربما، لكنها تتخطى
الإمكانات المالية الحالية للدولة وتلحق الأذى بالإستقرار النقدي الذي من دونه، وتؤكد على ذلك تجارب كثيرة، لن
يكون هناك إقتصاد سليم، أو تطور إجتماعي، أو إستقرار سياسي.

"... قلقنا على الإزدهار في لبنان ليس أقل من قلق السلطات، التي إرادتها للعمل هي من حيث المبدأ الأكثر ثناء".
لن نصرّ كثيراً "أبداً" على نقطة اساسية. قوة لبنان الإقتصادية تأتي، في أوسع نطاق، من خلال الثقة التي عرفت
أن تكتسبها العملة اللبنانية ومن خلال موقعها المتميز سواء مقابل عملات عديدة سواء أمام الذهب. نتيجة لهذه الثقة
تظهر في زيادة الودائع وفي وفرة العملة المؤاتين جداً "للأعمال، بينما نوعية التغطية هي سبب الهيبة التي تستفيد
منها عملة لبنان، بلد التجارة، والتحكيم والترانزيت".

يوجد هنا، نتفق على ذلك، مع إشعارات الحذر خذاً التي هي ثمرة العلم والتجربة معا، يوجد هنا، كنا نقول،
ما يريح الشعب.

لكن ينبغي أيضاً" على هذا الشعب أن يدافع عن نفسه بمثابرة ضد "إغراءات سهلة" وألا يعلق غده
بالسراب؛ وعليه أيضاً" أن يرفض بحزم الإغراءات التي يثيرها الشيطان.

كل إكتشافات العالم لا تغير شيئاً "بقوانين العقلانية السامية وبأوامر الحكمة الواضحة. لأن لبنان يعيش
بوجه خاص من الخارج، إنه بحاجة الى عملة متينة وإلى الإغواء السیادي للإستقلال. إنه بحاجة لأن ننق به، أن
نجد متعة بإقامة علاقات فيه، أن نحبه إختياراً" وأن نحب العيش فيه.

ملاحظات على تقرير متفائل

هذا النوع من التجربة المستوحاة من الكتب والوهمية، والتي نستسلم لها من وقت الى آخر، تدعو الى مقاومة
تكون للخلاص العام. نميل كثيراً "هنا، لحماية منتج، ولتجاهل الحظوظ الجماعية للشعب. المخرج العقلاني هو
بحماية على وجه التحديد كل ما يستحق أن تتم حمايته وعدم القيام بذلك أبداً" من خلال إرغام الآخرين. وطبعاً"
الإستثناء يثبت القاعدة.

التفاؤل الذي يعطيه بنك لبنان وسوريا سيكون لديه، نأمل ذلك، صدى واسع. إنه يدعو الى العمل والى الجهد
وإستثناء الإفراط والإساءة فقط. هذه قناعتنا بأن الدولة تستطيع المساهمة بشكل واسع في إخراج لبنان من هذا
الإختلال العقلي الذي سببته له الكلمات والأفعال المتهورة. كل شيء يعاني عندما تتقلص علاقاتنا مع الخارج،
وعندما ينتابنا الخوف جراء أنظمتنا وقوانيننا.

في نفس الوقت مع الكون، تجارتنا هي تجارة مع الآلهة.

29 تموز 1953

قراءات للجميع

لقد سمعنا ذاك اليوم اشخاصا " مهمين يقولون، جديا "، أننا لو لم نشتر الذهب لتغطية العملة الورقية، خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة، لما تمكنا من شراء هذا الذهب بسعر أرخص اليوم. يجب أن نردّ على هؤلاء المواطنين المتخلفي المنطق وذوي الأفكار القصيرة، بأننا لما كنا تمكنا من شرائه أبداً".

إذا حللنا مثلهم، نتساءل لماذا الولايات المتحدة لم ترم في السوق، منذ سنتين، جبل الذهب الذي يحتفظون به بغيره في حصن كنوكس والذي يغطي الدولار، كما العملة اللبنانية هي مغطاة.

لو لم نشتر الذهب من التغطية عندما إشتريناه، لكان الجميع اليوم يناقش قيمة العملة اللبنانية.

أحدى أخطر علل بلدنا، هي أن مشاكله الأكثر حساسية، غالبا " هم سحرة مبتدئون من يدعون حلّها. اننا لا نتعلم علم المال، ولا الإقتصاد السياسي، بثمانية ايام؛ ولا يكفي أن يكون المرء تاجر مواد بناء ليبنى وليعيد بناء المدينة بصلاية قليلا".

لا يكفي حتى أن يكون المرء مصرفيا " من أجل هذا، لأن الخبير المالي في سلّم مالية الدولة يختلف عن المصرفي، مثلما يختلف لاعب شطرنج أو استاذ علم الجبرعن الصيرفي أو عن الشخص الذي يشتري أو يبيع أوراقا" تجارية

محسومة. ريمون بوانكاريه، بصفته محام و نقيب المحامين، كان خبيراً " مالياً " من الدرجة الأولى بينما كان على الأرجح غير قادر على إدارة مصرف.

التوجه المالي للدولة، وسياستها النقدية والمالية، يفترضان ثقافة واسعة، وضوابط فكرية، وأفكار عامة عديدة ومعرفة معمقة بالأنظمة، ورجال وأشياء.

لكن، عندنا، الجميع قائد عام، أو يريد أن يصبح كذلك، ويدعي انه يقرر مسائل حساسة جداً " مدعياً " معرفة غير محدودة.

نؤكد، من جهتنا، إلا إذا ادعى المرء العبقرية، وعلى الأصح هذا أمر نادر، علم المال يفترض، في أيامنا، معرفة مكتسبة بالفلسفة، ويعلم النفس، ومعرفة تقنية بحتة واسعة جداً". مالية الدولة، مفهومة بشكل صحيح، تشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسة الداخلية، من السياسة الاقتصادية والاجتماعية، من السياسة الأجنبية ومن الدفاع الوطني.

قراءات للجميع

لهذا السبب القانون اللبناني الذي يحدد وضعنا النقدي، والذي أثبت نفسه بشكل بارع جداً، يجب أن نعتبره إحدى دعائم الدولة والأمة.

قانون الخلاص هذا، بمقدار ما ينمو فيه النقد، فهو يعطى مرونة لموارد الدولية النقدية. سنموّل بسهولة أكثر أعمالنا الكبيرة المحتملة بالمقدار نفسه الذي سنقوي فيه تغطية الذهب و عملات الإصدار. المزيد من الذهب في صناديق البنك يسمح بالإصدار، الفعلي والإفتراضي، للنقود الورقية، بقيمة مزدوجة. ماذا نريد أكثر حسماً من ذلك؟

وما هي البلدان التي، مثلنا، تستطيع بعملتها الوطنية، أن تشتري ذهباً وعملات، حسب الرغبة إذا جاز التعبير؟ إنها العلامة اللامعة لجودة نظامنا النقدي ولحالة بلدنا الصغير الصحية في هذا القطاع الرئيسي.

سنقول أخيراً أنه في بلدان الشرق الأوسط (كما في كل مكان، لكن بحساسية أكبر بكثير) عندما لا يكون معهد الإصدار هو الذي يشتري الذهب، ليغطي النقود الورقية، فإن الأفراد يشترونه ويعقمونه.

الثقة الدائمة لحامل العملة (الذي يحقق الإستقرار النقدي) مشروطة نفسياً وتقنياً بوجود الواقع المادي الذي ترمز اليه النقود الورقية. في حال الصعوبة الكبيرة، ندافع عن النقود الورقية بوضع الذهب والعملات المتداولة على الفور في السوق، وليس بالإعلان انها مضمونة بواسطة سدود وقنوات، بمولدات وتوربينات و بدرجة أقل، مصانع معلبات.

مهما بدت هذه اللوحة مبسطة وملخصة، فالأمر واضح للغاية.

مفارقة

من بين جميع ممثلي الإنتاج اللبناني، إنه المزارع، أول من ينبغي حمايته؛ وبالنسبة إليه الحماية تكمن فقط في الموافقة على التبادل الحرّ مع سوريا. التبادل الحرّ في الحقيقة مرفوض لنا من قبل السوريين بالنسبة الى التاجر والى الصناعي.

إلا ان جيراننا يجدون قوتهم في الزراعة. هذا رأي الدكتور " شاخت " من بين آراء كثيرة أخرى. في مجال الزراعة، مع الأراضي الصالحة، والمساحات الشاسعة، والأنهر الكبيرة (ورواتب أدنى بكثير من رواتبنا)، السوريون لديهم فرصهم المستقبلية.

الملعب الذي، يجب أن ننظم فيه دفاعنا المشروع تجاه السياسة الاقتصادية السورية، بسبب تخلف سوريا عن النية الحسنة الكافية، هو بالضبط أن نسلّم لهم بدون إيلاء الإعتبار. في هذه الأثناء، أسعار منتجات الأرض تترك الفلاح اللبناني مهزوماً ومنزوع السلاح، أمام تدفق الفائض السوري. الطريق الأكثر وضوحاً للهجرة اللبنانية، ها هو.

نحن في لبنان، مستوردو خدمات ومصدرو منتجات الأرض. (هذا هو حال انجلترا على سبيل المثال). ونقبل بأن ترفض سوريا خدماتنا باستمرار، بينما انتاجها الزراعي يلقي بثقله علينا من دون رقابة.

هذا هو الموقف الفريد الذي يضعنا فيه الحكم المسبق العنيد لبعض الذين يمثلوننا أو يحكموننا.

ومع ذلك، فإن الفلاح اللبناني وصاحب الأرض، هما العمود الفقري الأخلاقي لهذا البلد، وقوته الأكثر ثباتاً. إنهما أقوى حاملي تقاليده؛ وهما من تدمرهما أو تزعهما سياسة اقتصادية من دون آفاق؛ إنهما بمثابة عملة متداولة في سوق لا يدفعون لنا فيه غالباً.

في ما نكتبه، نحاول دائماً أن نبذو موضوعيين وغير متحيزين. نحن نسعى جاهدين لوضع، بلغة واضحة، مشاكل بلدنا التقنية بمتناول يد المواطن غير المتخصص. لهذا السبب لن ينتظروا منا إلا أحياناً " تفاصيل وأرقام؛ لكن ما نكتبه، لطالما أنضجناه أولاً".

إن هدفنا هو المساهمة في اعطاء أفكار عامة تتيح رؤية القضية بمجملها وصياغة حكم أكيد.

مفارقة

إن خطيئة سياستنا الأساسية، هي عدم رؤية الأمور سوى من جهة واحدة ومن منظار واحد. بالنسبة الى الجوار، نحن الأكثر موهبة في التجارة والأقل حظاً في الزراعة؛ ونذعن لرؤية تجارتنا مع سوريا تساء معاملتها بشتى الطرق بينما الزراعة السورية لديها مطلق الحرية عندنا. في سنة واحدة من الأسعار المنخفضة، كالتى نمر بها الآن، نترك زراعتنا تختنق، بينما التاجر اللبناني (الذي يحقق التوازن) يجد في سوريا الأبواب مغلقة. هذه هي عبثية هذا الواقع غير العادل.

نحن لا نقول بأنه ينبغي مقاطعة الجار أو فقدان الصبر؛ لا، طبعاً. (مستقبلنا مع سوريا يكمن في معاهدات تجارية مستوحاة ومدروسة بشكل كبير.) نقول فقط انه ينبغي أن يكون لدينا أخيراً " عقيدة، مع معرفة دقيقة بالمصالح المتنازع عليها أو التى هي على المحك.

يمكن صياغة الإستنتاج بسطرين: ليس أمراً " إنسانياً" أن تنافسنا الزراعة السورية كما يحلو لها، بينما سوريا تعنف، كما تفعل، منافستنا التجارية. نسمي هذا الأمر سوقاً " غير متكافئ" ويتطلب بوضوح المراجعة.

25 آب 1953

مثل

يبدو أنه يوجد الكثير من الذهب في هذا البلد. إذا " نريد أن نجعل التصدير حراً" لكن هذا الفائض في الذهب، نتساءل لماذا الدولة لا تشتريه من أجل إستقرارها النقدي أو من أجل معهد الإصدار. ستدفعه بالليرة

اللبنانية بدلا" من أن تدفعه بالدولار في الخارج; وستضع في الوقت المناسب المزيد من الليرة اللبنانية في التداول.

إلا ان السؤال هو التالي: الدولة تخشى أن يتهموها بالإختلاس إذا إشترت عملة ذهبية (أو سبائك صغيرة) في الحال. هكذا، ما يستطيع وما يعرف كل فرد القيام به، تتجنبه الدولة خوفا" من أن يصبح عملاؤها أو وسطاؤها موضع شك. لأن هنالك سوابق غير مرغوب فيها.

هكذا نقترف خطأ" تقنيا" لأننا لا نضع أنفسنا فوق الشبهات. أمر لا يصدّق! وهذا ما يظهر بوضوح أن وجهة النظر الأخلاقية تعلق كل شيء.

إذا كان يوجد الكثير من الذهب هنا (خارج الترانزيت) وإذا كان هذا الذهب يزن في السوق، فإنه ينبغي في هذه الظروف التي نمرّ بها، على الدولة، وعلى جماعتها، في معهد الإصدار أن تشتريه، موفرة بذلك على المصدر المحتمل وعلى نفسها تكاليف سفرتين ومناورتين. هذا عقلائي. لكن أين العقلانية ولأي اضطراب عقلي سلّمنا أنفسنا؟

من حيث المبدأ، سيقولون لنا أنه ينبغي على الدولة أن تشتري أيضا" الدولارات الموجودة بوفرة في السوق اللبناني. بطبيعة الحال! نعرف ذلك; لكن لا شيء يحول عملية دون الأخرى. ليمنعوا تصدير أي ذهب " محلي " من دون سبب كاف، يمكن ويجب على الدولة وعلى معهد الإصدار شراؤه. حتى سيكون لدينا أسباب سياسية لبنانية ممتازة لندفع هذا الذهب المحلي عند الحاجة بسعر أعلى قليلا".

بدلا" من التصرف بعقلانية، سندع هذا الذهب يذهب ثم سنعيد شراءه بعيدا" مقابل دولارات. وسنترك بعد ذلك الناس يخبرون أن تصدير الذهب سيفقر لبنان.

مثل كهذا لديه قيمته في أكثر من مجال. لن تجري الأمور جديا" تقريبا" في لبنان إلا عندما تتم مناقشة الثقة بشكل أقل. لا نحقق شيئا" صالحا" مع وجود الشك في كل مكان.

5 أيلول 1953

بعض " المشاكل " اللبنانية

كنا نفكر هذا الصباح ببعض " المشاكل " الإقتصادية ونحن نسمع الموسيقى الجميلة; ونستنتج مرة جديدة كيف ان تناغم الأصوات يساعد في تناغم الأفكار.

كلما تطورت الجمل الموسيقية كلما تمّ تبسيط مشاكلنا; لدرجة تختفي فيه المشاكل في غضون ربع ساعة، ولكن لا يبقى سوى مسألة أو مسألتين فكّ شيفرتهم أسهل من لغز أبو الهول، وستجد جوابا" لهما في العقلانية وفي اليقين.

لقد أصبح واضحا " أكثر فأكثر أن لبنان بلد كامل الصحة إقتصاديا " من تأثير براعة اللبنانيين القسوى والجرأة الذكية للشركة الخاصة في لبنان.

لوم اللبنانيين بأنهم يظهرون الكثير من الشجاعة في الأعمال، فهذا يعني الطلب منهم التخلي عن دعوتهم. نحن هكذا، بحيث لا نجد وسائل عيشنا (مستوى معيشتنا) إلا بتخيل الأعمال في كل إتجاهات الأفق.

من الرائع، أنه منذ ثلاثين عاما " (أو ثلاثة آلاف عام)، وقع عدد قليل من الحوادث في تجارة الساحل اللبناني، التي هي الساحل الفينيقي. في أي مكان ليسوا راسخين بقوة أكثر منا. عند حدوث إستثناء، يكون إستثناءيا " جدا " لدرجة يؤكد فيها القاعدة مرتين.

بعدها قمنا ببعض الجولات، هذه الأيام الأخيرة، حول محطاتنا الصيفية الجبلية، نحن أمام إعجاب بما تم بناؤه عندنا منذ سنتين أو ثلاث وما يتم بناؤه بعد. إنها بيوت جميلة مزهرة، في الشجر وعلى القمم، إزدهار فعلي.

قمم جافة، زوايا صحراوية أصبحت شيئا " ساحرا "، وحيث العديد من العائلات السعيدة تحتشد. لن نخفي أنه بسبب الأبنية توجد قباحة أحيانا "، لكنها لا تثبت شيئا " ضد الإزدهار.

آلاف هيكتارات الأراضي الصالحة للبناء شهدت قيمتها تتضاعف أفضل مما لو وجدنا ذهباً " في الوريد أو ذهباً " أسود؛ وعلى هذه الأراضي، الفيلات الحجرية الضخمة، أو الإستثمارات العقارية، لا تعد ولا تحصى.

بعض " المشاكل " اللبنانية

إستلزم الأمر مبالغ طائلة من المال. كلها أنت تقريبا " من الخارج في أكثر الأشكال إبتكارا " وتنوعا ".

اليوم، كما في زمن الإكتشاف اللبناني لأميركا، تمّ بناء جبلنا من رؤوس أموال أنت من الخارج.

كيف بوسعنا أن نذعر ونتأوه، كما يفعل البعض، لأن النقود الورقية اللبنانية أصبحت نادرة بعض الشيء؟ هذا لا يصدّق.

يتوفر في السوق، ضد ليرات لبنانية، الكثير من الذهب والدولارات بسعر أرخص؛ هذا، كما يقال، البلية. إنها أيضا " دلالة على ثقة رائعة كما هي مستحقة.

كان ينبغي، منذ بعض الوقت، شراء، محليا "، هذا الذهب وهذه الدولارات، بكميات لا محدودة، حسب الإقتضاء، من أجل صناديق الإستقرار ومن أجل تغطية عملتنا. بهذا الثمن، لما كانت أصبحت الليرة اللبنانية العملة الصعبة التي أصبحت عليه، لأننا لا نشترى ما يكفي من الذهب ومن الدولارات في أسواقنا ولأن الدولة، بتوقفها عن إقامة مشاريع (لأنه لا يوجد ميزانية)، قد غابت عن وظيفتها.

الوضع في لبنان، برمته، إستثنائي جدا". يمكننا إيجاد علاجات جذرية لصعوبات اللحظة (التي هي الوجه الآخر للعملة). لكننا نفقد وجهتنا ونفسنا منذ بدأنا نستشير متخصصين وخبراء. ومثلما التناقض موجود في كل مكان، فإن قصة حمار بوريدان تتجدد!

من دون شك يوجد إنخفاض في الأسعار العالمية وتباطؤ في الأسواق العالمية. لكننا نردّد القول، لقد رأى هذا البلد أمورا " أخرى كثيرة.

لتقم الدولة بعملها بينما تقوم الطبيعة الصالحة ومؤسسات القروض بعملها! وأن نكفّ عن إنذار جميع اللبنانيين بغباء بحجة أن بعض المؤسسات تعيش حياة صعبة. تلك التي من ذنبهم فقد نالت جزاءها. الأخرى، يجب تسويتها. نعمل ذلك. وإنتهى الأمر.

18 أيلول 1953

أفكار في الإقتصاد اللبناني

بدأنا نرى ماذا كان هنالك من وهمي ولفظي في التحقيقات السطحية وفي الجدالات الإقتصادية الأخيرة. بدأنا نقيس المبالغة التي قادنا اليها " العلم" الكتابي البحث.

لبنان عرف أزمات عديدة خلال خمسين أو ستين عاما". الصعوبات الحالية ليست بشيء مقارنة مع صعوبات أخرى تغلب عليها هذا البلد بواسطة مرونته الطبيعية وأساليبه الأكثر تجريبية.

الإقتصاد اللبناني يركز حرفيا" على الأعمال في الخارج وعلى العلاقات مع الخارج. إنها تنجو بذلك من كل تحقيق محكم، ومن كل قاعدة جامدة. يمكن تصحيح وقت صغير من الجمود المحلي بسرعة بواسطة مساهمة في الموارد الخارجية.

لم يكن الدولار يوما" أكثر وفرة في سوقنا. إستطعنا أن نشترى عدة ملايين، في خلال بضعة أيام، بدون تغييرات ملحوظة في سعره. وبعد، اليوم، مثل أمس، لا نصدر شيئا" يتكوّن من مواد؛ لكن النشاط اللبناني في أوجه في البلدان التي تستخدم خدماتنا لأسباب مختلفة. الشركة اللبنانية تعيش وتزدهر، في هذا الوقت، في كل مكان حيث يسيل النفط العربي. وعدد الأجانب الذين يعيشون، او يمرون في لبنان كبير دائما". سيكون أكثر من ذلك بكثير وستعرف الأعمال وتيرة أخرى من دون الأخطاء النفسية والأخطاء السياسية الإقتصادية المرتكبة منذ بعض الوقت.

مع التأكيد بطريقة أفلاطونية لرأس المال الأجنبي بأنه على الرحب والسعة عندنا دائما"، كنا ننغمس بحماقة بخطابات مهددة، وبترهيبات وإفراطات من كل نوع. العواقب المترتبة عن مثل هذه التفاهات، لا تقيسها أية آلة.

مماثلة عامة تشهد على ذلك.

في الواقع لبنان لا يعيش من التجارة " المحلية " ، ولا من الزراعة " المحلية " ، وأقله بعد ليس من الصناعة " المحلية " (ستكون حياة تافهة جدا)، لكن من هذه الحركة الكثيفة التي تربطه بالكون خيوطها المرئية وغير المرئية ويجب أن نضيف الى ذلك قوة إغواء تسبب الإستقرار الرائع لهذا البلد، وكثافة سكانه، والتي تجعل من أراضيها، وملكية الأراضي في المناطق المدنية والريفية تقدر بأسعار أعلى بكثير من أي مكان آخر.

إذا، عند كل حادث إقتصادي صغير، سنستسلم لفجور الخطابات والسيجات، والتي شهدنا عليها في الأشهر الماضية، يجب أن نياس عندنا من المنطق ومن الحس السليم.

أفكار في الإقتصاد اللبناني

إن تراجع المبيعات في لبنان يعني دائماً ان علاقاتنا المباشرة أو غير المباشرة مع الخارج تتراجع. إنها دائماً مسألة ثقة التي تطرح; يجب سد أي خرق للثقة; يجب إستعادة الثقة. (ولنتذكر، مرة أخيرة، نحن لا نعيش من الزبائن السوريين، لكن من زبائن العالم. فنادقنا، التي تتضاعف، على سبيل المثال، هل عن طريق الصدفة الزبائن السوريين هم الذين يحيوها؟)

كل شيء هنا يجب أن يتلاقى بالثقة عن الطريق الكلاسيكي للأمن، والنظام، والإعتدال. خطابات السلطات، الأفعال، القوانين، الإجراءات، الضرائب، الشرطة، كل شيء في لبنان يجب أن يكون هدفه جعل إقامة الناس جذابة وتسهيل التبادلات.

عدونا الدائم، هو القلق، كيفما تجلّى ومهما كان مصدره. عدونا، هو الخوف.

مريض في حالة جيدة

لا شيء يلحق الضرر بلبنان مثل الحكم المسبق العنيد والتعميمات المتسرّعة. يريدون أن يكون هذا البلد مريضاً "إقتصادياً" بينما هو ليس كذلك. يريدون بكل قوة إخضاعه لعلاج، سيكون مميتاً" له. هذه أقصى حدود الحماسة والتهور.

لماذا القول أن التجارة في لبنان مصابة في شرايين حياتها، في حين أن هذا غير صحيح؟ لماذا الإصرار على الرغبة، ضد العقلانية، بإدارة هذه التجارة بينما لوحدها، تدير نفسها جيداً".

أن يطرأ حادث أو أكثر، على فترات، في سوق بهذا الإتساع، في سوق بهذه الأهمية، أمر حتمي. إنها فدية حب المخاطرة المتأصل في هذا الشعب، والذي هو شرط نجاحه. كيف نربح حين نستطيع ذلك، إذا كنا لا نملك مخزوناً؟ كيف نشترى بأسعار أفضل من أسعار الآخرين إذا كنا نشترى القليل؟

السوق التجاري اللبناني يشبه نفسه، منذ أجيال. أساليبه هي نفسها، جرأته نفسها، حظوظه الجيدة نفسها.

على مدى خمسة وأربعين عاماً"، والتي على أساسها يمكننا أن نقدّم شهادة شخصية ومباشرة، لم يحقق أي بلد، على الصعيد التجاري، إنتصارات أكثر وشهد هزائم أقل. لكن غالباً" ما تكون هذه الإنتصارات إنتصارات بعيدة. أعمال تجارية لبنانية لامعة تمّ تحقيقها على بعد آلاف الكيلومترات من هنا، في كل إتجاهات الريح.

من ناحية أخرى، يكفي هنا أن يتم التداول بنتيجة سلبية، لترتفع المطالبات الصاخبة فوراً". خمسة أو ستة أشخاص فشلوا في الأعمال يريدون أن تهلك الجمهورية كي تنقذهم. نريد أن نبذل جهداً" لإنقاذهم؛ لكن من دون تفويض أسس المدينة لتحقيق ذلك.

بكل نية صافية، نقرّ بأن الصحافة غالباً" ما لديها مبالغات بدون عذر. و للحدّ من زيادة التشاؤم، من حق الحكومات أن تتدخل. لأن خمسة أو ستة تجار لا يدفعون، هل يريدون من أصل خمسة أو ستة آلاف تاجر آخر ألا يدفع أي منهم؟ هذه هي السخافة التي يقود إليها الطيش والخفة.

مريض في حالة جيدة

من قطاع الجمارك وردتنا، البارحة، إشارة صارخة. في ايلول 1953، تجاوزت الإيرادات الجمركية ما يقارب ثلث إيرادات ايلول 1952. ومن جهة أخرى، العملات المتداولة الأكثر طلباً لا زالت موجودة هنا بوفرة.

على الرغم من اليقين، سيكون هناك أشخاص عنيدون ليرددوا بأننا على حافة الهاوية. سيكون هناك تأكيد بأنه من أجل إنقاذ لبنان يجب البدء بسد مجاري الهواء التي يتنفس منها.

الكذبة تعرف من حجمها، يقول المثل العربي. الحماسة أيضاً".

7 تشرين الأول 1953

لماذا صندوق التعويضات؟

صندوق التعويضات

لتعويض ماذا؟

لا يوجد شيء مرهق دون جدوى، ومزعج مثل " الصندوق " المسمى " التعويضات " الذي يرغب البعض بإنشائه بين سوريا ولبنان. لا يوجد شيء لا يمكن تبريره أكثر من هذا الصندوق.

يريدون خلق العقبة والسيطرة لمجرد متعة خلقهما وعدم التصرف خلاف ذلك. هذا فعلا " تحدي. ما هي الأفكار الخلفية وراء كل هذا؟

صندوق للتعويضات بين بلدين، يسعى اليه البلد المدين في نهاية المطاف ليتمكن من الحفاظ على قدرته الشرائية في البلد الآخر. في حالتنا، لبنان هو البلد المدين؛ هو الذي يشتري الأكثر في سوريا على الرغم من كل الإستقواءات التي تمارس عليه. بينما التجارة اللبنانية لا تبحث بأي حال من الأحوال عن صندوق التعويضات لأن الليرات السورية التي يحتاج إليها لتسوية فوائض الشراء المحققة في سوريا، تجدها من دون أدنى صعوبة، من خلال بيع عملات قوية لسوريا متوفرة لديه بكثرة وسوريا بحاجة إليها.

من السخافة إذا " الإدعاء بأننا نريد إنشاء، نظريا "، آلية ليست فقط عبثية إنما تصيب بالشلل.

علاوة على ذلك، بأية طريقة سيتم تسجيل حركة العائدات غير المرئية بين سوريا ولبنان لإدراجها في الحسابات؟ إنها لسخافة أخرى السعي الى ضبط أمر، هو بحكم طبيعته، غير مرئي.

صندوق للتعويضات بين سوريا ولبنان سيكون من أكثر العوائق وهمية ودون مبرر. لمصلحة من يعتقدون انهم ينشئونه ما دام ميزان الحسابات، بالليرة السورية، لصالح سوريا، لبنان يسدده بسهولة بالغة؟

الدليل الحاسم، والدليل القاطع على هذه السهولة البالغة، هو فرق القيمة التي تسجلها العملة اللبنانية على العملة السورية. ينبغي على اللبنانيين ألا يفكروا بوسائل تعويض إصطناعية إلا في حال كانت عملتهم أدنى قيمة بانتظام. إلا ان ما يحدث هو العكس؛ وهذا الأمر يعود الى جودة العملة اللبنانية الإستثنائية والى كفاءة اللبنانيين الإستثنائية بالإستحصال على عملات قوية، بفضل حرية وقوة تجارتهم الخارجية.

نحن مدينون لسوريا وعملتنا تفوق قيمتها عملة دائننا. إذا كان " خبراؤنا " لا يرون ولا يفهمون ذلك، فذلك يعني انهم عميان ومغلقون على اليقين.

لماذا صندوق للتعويضات؟

إلا اننا لا نظن أنهم عميان ونأمل بأن اليقين سيفتح لهم أعينهم في النهاية.

لقد إستسلمنا الى لعبة للأطفال منذ أشهر. ربما حان الوقت لأن نتوقف للعبة والدعابة.

نهاية وهم

عناد البعض على ربط العملة السورية بالعملة اللبنانية أمر غير مفهوم.

لماذا السوريون، إذا أرادوا الارتباط بعملة أخرى، ألا يفضلون الجنيه المصري أو الدينار، أو الجنيه الإسترليني أو الدولار؟

على أي حال، يتوقف عليهم أن تزداد عملتهم قوة أو أن تفقد مضمونها: إنها مسألة وضع نقدي وهي مسألة دائمة، مسألة ثقة مطروحة على الرأي العام.

لتمنح سوريا نفسها قانوناً "نقدياً" شبيهاً "بقانوننا، والا تسبب بتضخم، نؤكد لها أن عملتها ستستعيد مكانتها.

الغاية تبرر الوسيلة. إذا ارتبطت العملة اللبنانية بالعملة السورية لمدة قصيرة، ستصبح جزءاً لا يتجزأ منها;

أو هل يجب خلق ألف عائق وضوابط سخيّة بدونها ستتدفق الأوراق النقدية السورية الى لبنان مقابل الأوراق النقدية اللبنانية وتغطيتنا ستغطي في الواقع الأوراق النقدية السورية.

سوق تبادل مضحك هذا الذي يعرضونه علينا. ونتساءل لماذا؟ سوريا تستطيع جيدا" أن تعزز عملتها لوحدها، لكن هل تريد ذلك؟ لو كانت تريده فعلا"، لكانت أصدرت لنفسها قوانين أخرى. لكانت تخلت عن إدارة عملتها كما تفعل و للبدء، ستسحبها قانونا" من بعض المخاطر.

لكن سوريا تطلب من عملتها أكثر مما تستطيع أن تقدّم لها. توقيع الدولة هو تغطية هشة للأوراق النقدية؛ ولوحة النقود تشبه كثيرا" المقصلة.

ما دامت سوريا تريد أن تشتري أقل ما يمكن من لبنان، ماذا يهمها إذا كانت عملتها تتمتع بقدرة شرائية ضعيفة (بينما قدرة العملة اللبنانية الشرائية تتزايد في سوريا)؟ ألا تخدم سياستها بهذا الأمر؟

أو لسنا نشترى ما نريده في كل بلدان العالم من دون أن نكون متعلقين بعملة أحدهم؟ فكرة غريبة هي تلك التي ستفرض هوية عملة للسماح بالتبادلات التجارية. الفائدة، ليست هذه؛ إنها الإستقرار النقدي، نعرف ذلك جيدا". إلا ان الإستقرار النقدي السوري يتوقف على السوريين، كما ان إستقرار العملة اللبنانية يتوقف على اللبنانيين.

لنكرّر: إنها مسألة وضع نقدي ومسألة ثقة.

نهاية وهم

على أي حال، مهما كان مستوى العملة السورية، السياسة السورية هي جعل حياة اللبنانيين صعبة وحكومة دمشق تظهر ذلك جيدا". لدى سوريا أفكار أخرى، لديها اهداف أخرى. بينما، نحن، نعيش وقلبنا على كفنا، أبواب وأسواق مفتوحة.

أمر لا يصدّق، يلوموننا على ممارسة السياسة الأكثر ليبرالية في العالم، تجاه جيران يسيؤون معاملتنا.

مرة أخرى، لو كانت سوريا تشتري من عندنا أكثر مما نشترى من عندها، سنتفهم نفاذ صبرها وإرادتها لتصويب عملتها بالنسبة الى عملتنا.

لكن، نحن الذين نشترى أكثر، وإلى حدّ بعيد؛ وندفع بشكل كامل، بالليرة اللبنانية الجيدة التي يشتري السوريون بواسطتها في بيروت، عملات متداولة نادرة تناسبهم، وذلك بظروف سهلة جدا".

هل سيطلبون منا القمر في النهاية؟

تعريف سعيد

العالم الدكتور بير جاكوبسون، المستشار الإقتصادي لمصرف القوانين الدولية، أعطى تعريفاً "فكاهياً" عن تحويل العملات يستحق أن نتذكره.

إن تحويل الأموال، قال، هو إمكانية شراء عملة أجنبية من دون إذن مسبق من مسؤول".

إنه جانب مهم من الحرية.

إنه علامة من علامات العصر بأن هذه الحاجة للحرية النقدية، في وقت تأخذ فيه العلاقات الدولية إتساعاً "كبيراً" وتشبه تنفّس الأحياء.

كما انه مثالي أن تتمكن من دخول بلد أجنبي بدون جواز سفر وبدون إجراءات كيدية، كما ان تحويل الأموال (في معناه النسبي الحالي) هو فائدة بحد ذاته. التبادلات والأسفار تتوقف عليه.

إن تحويل الأموال، بشكلها الحالي، يعني قدرة الجميع على الشراء بحرية بواسطة عملتهم الوطنية عملة الآخرين. إنه يعني أبواباً "مفتوحة بدلاً" من أكشاك مغلقة، إستجاب وحصص. يجب أن تعتبر، حيث هي مكتسبة، على أنها ميزة كبيرة.

الحروب والويلات أزلت أو حدّت من تحويل الأموال لبعض الوقت. حيازتها كاملة هو من حظ عدد صغير من البلدان مثل لبنان. إنه أمل الآخرين بإستعادتها، مهما قالوا.

إن مفارقة منتصف هذا القرن هي أن تستمر شكلية مخيفة في حين أصبحت الأرض صغيرة جداً".

الجدار الأوسط من الحدود غالبا " ما أصبح جدار سجن. هذا معاكس للمعقول وللإنسانية.

لنرحب بالتعريف الرزين للدكتور بير جاكوبسون، المستشار الإقتصادي (والروحي) لمصرف القوانين الدولية، على أنه مساهمة في سعادة البشرية، ولنتطرق الى جدول الأعمال.

26 كانون الثاني 1954

خطاب صغير للسوريين

كل ما يمتّ بصلة الى سوريا يهّم بطبيعة الحال اللبنانيين.

لو كان السوريون يعرفون تاريخ لبنان كما نعرف نحن تاريخهم، فمن المحتمل أن يسير البلدان معا " على نحو أكثر ودّي. لكن سوريا تحسبنا بلدا " بدون ماض ولا مستقبل، فيما نحن نقابلها بهدوء بستين قرنا " من التاريخ.

منذ بعض الوقت، كل شيء يحدث وكأن سوريا لم تعد تريد اللبنانيين على أرضها، بينما نحن نستقبل السوريين بأذرع مفتوحة. أية عقدة تعمل عليها الحكومة في دمشق وترفعها ضدنا؟ البلد المكتظ، هو لبنان، وليست سوريا؛ مع ذلك، في لبنان اليد العاملة السورية تعمل كما تريد وفي لبنان، التجارة السورية تنشأ كما يحلو لها.

للبنانيين، جعلنا لهم الحياة صعبة في سوريا؛ ذلك أنه حتى لو ألغت سوريا الآن تشريعاتها التقييدية تجاه اللبنانيين، لما كان تغير شيء. الضرر الذي كان بإمكانهم أن يلحقوه بنا قد أصابنا.

منذ سنتين وأكثر، لبنان يتأقلم مع الإجراءات الكيدية التي تسعى سوريا الى مضاعفتها. حدود مغلقة، قيود ومعوقات من كل نوع، رفض بيعنا القمح عندما ينقصنا القمح، تسويق وإجراءات مزعجة أو عقيمة: فهرس المشاكل التي سببتها لنا طويل. لقد أخذنا كل هذا بصبر وبمزاج جيد؛ وها نحن، على الرغم من كل شيء، متينون إقتصاديا " ثابتون ومحظوظون ماليا".

إنها سوريا، في آخر الأخبار، تعود جزئيا " الى ليبرالية عقلانية. ها هي، على سبيل المثال، ألا تحرر التجارة وحركة الذهب، معتبرة أن هذا أفضل من القيود العقيمة؟

قدر سوريا، وحظوظها الحقيقية تكمن في الحرية. عندما سوريا، مع ألفي كيلومتر من الحدود، تريد أن تخضع لإقتصاد موجّه ولضوابط، فهي تسير ضد طبيعة الأشياء. في سلم الوسائل المعاصرة، سوريا بكاملها لها قيمة طريق دولية. هذا محدّد على الخريطة. كيف يمكن إقفال طريق عالمية؟ ومن هنا تلتقي آفاق السوريين مع آفاقنا.

سوريا إعتقدت انه يحق للبنان عمل داخلي من التجزئة وعمل خارجي من العزلة. مع ذلك إننا لا نعزل بلدا " مثل لبنان، الذي يملك في هذه المرحلة الملاحة البحرية والملاحة الجوية.

خطاب صغير للسوريين

الن يكون افضل لو ان سوريا، بعدما خاضت تجربة الإجراءات السيئة، أن تخوض تجربة النيات الحسنة؟

كي تزعج لبنان، احاطت سوريا نفسها بسور الصين. سور الصين، الذي تم بناؤه منذ سنتين أو ثلاث، ينهار في كثير من الأماكن والمخالفات أصبحت لا تعدّ. لنعد الى صيغ الماضي الخنوعة بعض الشيء؛ لندع السوريين الذين لديهم أوقات فراغ يأتون ليقضونها بسلام في لبنان ويستمتعوا بها. هذا الأمر سيساعد المدن السورية لتخرج من حزنها.

الرئيس شيشكلي سيعرف المزيد من الراحة لو أعاد للسوريين حرية التنقلات التي هي من طبعهم؛ لكان جعلهم أكثر سعادة لو استوعب السياسة أقل من الفواكه الممنوعة.

سوريا، كي تزدهر، بحاجة الى علاقات واسعة في العالم. على هذا الصعيد، إنها تشبه لبنان ويجدر على أولئك الذين يحكمونها أن يتذكروا ذلك.

10 شيط 1954

حيث نبداً نرى بوضوح

أخيراً"، بدأت ترتسم سياسة إقتصادية لبنانية. بإرتياح حقيقي تلقينا هذه الأصداء، لأنهم كانوا يذهبون منذ أشهر ضد طبيعة الأشياء.

في خلال إجتماع للسلطات المسؤولة عن هذا البلد ولممثلين مؤهلين عن الإقتصاد اللبناني، سمعنا السيد رئيس الجمهورية يؤكد " شريطة حرية التجارة التي هي إحدى دعائم الإقتصاد في لبنان وشريطة الحفاظ على الوضع الحالي لعملتنا، سنكون دائماً" جاهزين لمواجهة مع جيراننا المخططات الإقتصادية التي يمكنها أن تكون مفيدة لهم ولنا. "

وهذه هي، بالتأكيد، سياسة الحكومة، وهذه هي الحكمة بحد ذاتها. وافقت جميع الشخصيات الحاضرة على كلام رئيس الجمهورية الذي لا لبس فيه.

في الواقع إننا لا نضع الشيء الأساسي في مرتبة أدنى من الشيء الكمالي وندافع عن وجودنا قبل أن نسلّم أنفسنا لمشاعر الحب.

ونضيف بأن الجمهورية، جمهوريتنا، تمتلك كل الوسائل لإرضاء مواطنينا في طرابلس، على أن يتصرف من ناحية أخرى مواطنونا في طرابلس كمواطنين. بالمقابل يحق لطرابلس التمتع بجميع النواحي وبيع بعض الخدمات. هذه النواحي والخدمات، ليس لدينا من سبب لمساومتها عليها.

إنها مسألة عقلانية، وبعد نظر، ورؤية واسعة وروح متسلسلة. سواء أكان الأمر يتعلق بشراء حمضيات أو صابون عند الحاجة من طرابلس أو ببناء صرح عام، يوجد دائماً " حلول ومخارج.

بعد تجارب كثيرة، العيون تتفتح على حقائق لبنانية اساسية. إننا نرى بوضوح ضرورة عدم تعريض العملة وعدم شلّ التبادلات التجارية. وهذا أمر لا بدّ منه في بلد يعيش من الحرية ومن الإستقرار.

بدون سياسة إقتصادية مخفضة إلى أبسط أشكالها وإذا جاز التعبير، الى حالتها النقدية، لم يعد ممكناً " أن نأمل للبنان بسياسة عامة لا تكون ضعفاً " وجنونا " في الوقت نفسه.

حيث نبدأ نرى بوضوح

لقد قضينا أشهراً " في تملق مزعج وغير مجدي. ها نحن نخرج من الظلمات. اليقين ينفجر وعقيدة الوصاية تنشأ.

لنرحب بمجيئها كما نرحب بحلول عصر جديد من الحكمة.

16 شباط 1954

ما نتصوره جيدا"...

ما نتصوره جيدا"
يتبين بوضوح ...

السيد رئيس الجمهورية، نحن لا ننسى ذلك، إنه ليس مسؤولاً عن أعمال وظيفته (المادة 60 من الدستور); إنما السيد رئيس الجمهورية يتراأس مجلس الوزراء.

هل سيسمح لنا إلتماس السيد رئيس الجمهورية أن يشرح للسيد وزير الإقتصاد الوطني، في مجلس الوزراء (أو في مجلس خاص) أن العملة السورية تخضع للوضع النقدي السوري وتحكمها وتديرها السلطات السورية وليس السلطات اللبنانية؟ السوريون هم المسؤولون عن عملتهم، وليس نحن. هذا ما يجب أن يفهمه وزير الإقتصاد الوطني اللبناني; وبأن العملة السورية هي، بحكم وضعها، أكثر عرضة مما هي عملتنا معرضة للتقلبات.

هل سيرغب السيد رئيس الجمهورية بتوضيح هذا الأمر على مسمع السيد وزير الإقتصاد الوطني على نحو لن يفكر

فيه السيد وزير الإقتصاد الوطني بعد الآن بإنعاش العملة السورية بشهامة وبتهور، وحده، وبوسائل لبنانية؟

لا يتم تنظيم العملة اللبنانية والعملية السورية بالطريقة نفسها. وضع الواحدة يختلف عن وضع الأخرى. تغطية واحدة ليست تغطية الأخرى. كيف يفكرون في هذه الظروف بوضعها، بكامل قوتهم، بتكافؤ دائم مع بعضها؟

حين ستضعف العملة السورية لأسباب نقدية، وإقتصادية أو سياسية، وحتى من خلال الحكومة السورية ولأسباب سورية بحتة، هل سيتعهد السيد وزير الإقتصاد الوطني بجعل العملة اللبنانية تتضامن معها؟ هذا الأمر يهين الحسّ السليم.

أن نتمنى إستقراراً " ما لكل من العملتين الواحدة مقابل الأخرى لأسباب سورية أكثر منها لبنانية، بوسعنا أن نتفق على ذلك؛ إنما إذا خطر للسوريين تعزيز عملتهم الى أن يصبح سعر عملتها أعلى من سعر عملتنا، لن نتدمر من ذلك.

ما نتصوره جيداً "...

إن مستوى العملة السورية يعتمد حصرياً على الحكومة السورية، وعلى عقيدتها النقدية وعلى إدارتها. لبنان يسدي بالفعل خدمة لسوريا بشرائه منها ثلاثة أو أربعة أضعاف مما يبيعها إياه. لم يعد في وسعه القيام بالمزيد في خدمة صداقة عزيزة عليه، لكنها كانت لا تعمل إلا في إتجاه واحد لغاية ذاك الأسبوع. إذا إشترينا أقل في سوريا، سنخفض بالطبع أكثر قيمة العملة السورية مقارنة بعملتنا.

ستضع سوريا عملتها بمستوى عملتنا عندما تشاء؛ يكفي لتفعل ذلك أن تملك صندوق إستقرار ذات مال وفير، مزوداً بما فيه الكفاية بالذهب وبالعملات المتداولة لتنظيم اسعارها؛ ومن جهة أخرى، أن تطمئن الرأي العام حول مستقبل الليرة السورية من خلال أحكام تشريعية ومن خلال تغطية مناسبة.

اخيراً " سوريا، بتحفظ لإعتبارات إحترام الذات (غالبا " ما أهملت القيام بذلك)، سوريا تستوعب جيداً " قسطاً " من علاوة عملتنا على عملتها. العلاوة لصالح لبنان تحمل اللبنانيين على شراء المزيد في سوريا، وهذا الأمر يناسب السوريين الذين هم بوجه خاص مصدرّين؛ بينما بالنسبة الى اللبنانيين المستوردين قبل كل شيء، عملة قوية أمر ضروري..

أية إيضاحات إضافية ينبغي إعطاؤها كي نخرج من عناد يتحول الى فكرة ثابتة والى هوس؟ أصبح من الملحّ ويبدو لنا من الشرعي مناشدة سلطة السيد رئيس الجمهورية وأضوائه. ربما لا يتطلب الأمر أقل من تدخله العالي لوضع حدّ لدعابة لا تريد أن تنتهي.

ستبقى العملة اللبنانية مستقلة من دون أن تلحق الضرر بأحد. إنها تتمتع على الصعيد الوطني والدولي بنفوذ سيكون من الجنون المساومة عليه لأسباب تتعلق بنزوة وهذه الأسباب صبيانية.

إذا كان نظامنا يخلق غيورين في سوريا، ما على السوريين سوى إتباعه. علاوة على ذلك، ننصحهم بذلك، من أجل راحتهم وراحتنا.

13 آذار 1954

متقفون ومزارعون- صناعيون وتجار

متقفون ومزارعون،
صناعيون وتجار

نحن نركز كل يوم على نشاط هذا البلد مع كل ما يحمله من تفهم، من بعد نظر و يقظة. إنه، نطن، واجب كل لبناني، بمقدار ما يستطيع أن يتعلم، بمقدار ما يستطيع أن يخدم. فكرنا يذهب من المثقف الى المزارع، ومن الصناعي الى التاجر.

في كل مكان هناك حاجة لأهمية ولضرورة الجودة: مستقبل لبنان، إننا نكتب ذلك منذ زمن طويل، هو قبل كل شيء ثقافي و نوعي.

هذا الشعب المتحرك مؤثر أكثر من أي شعب آخر؛ كي يكسب رزقه، عليه، أكثر من أي مكان آخر، الإتكال على حيوية ورشاقة عقله.

عدد المثقفين الزائد عن الحاجة يجعلهم يعرفون اياما " صعبة؛ لن نجد مخرج للمثقف بمضاعفة الالفتات الجامعية ومنابر الوعظ، بل بالجودة وبالإختيار.

المزارع يثني تحت وطأة منافسة البلد المجاور، منافسة غير محدودة ومقبولة منذ سنتين أو ثلاث سنوات من دون مقابل.

التاجر يوزع موارده كافة في لحظة من الإكتئاب النسبي في العالم، في لحظة من " الركود " كما يقال: مقاومته أصبح يضرب بها المثل.

الصناعي هو في نظرنا أكثر إستحقاقا" من الجميع، الذي لا يدعو الآلهة لنجدته، بالكاد آلاته تشتغل. لأن دور الصناعي هو بالتأكيد الأصب، الأكثر جحودا". الصناعي اللبناني، في زمن السلم، وفي نطاق عمل محدود جدا"،

يجب أن يواجه بتحدٍّ أولئك الذين ينتجون للعالم أجمع.

نحن نعرف في لبنان مؤسسات تحويلية، حديثة ومزدهرة، هي أعظم شرف للذين أنشأوها.

يعتقدون أننا في بعض الأحيان على خلاف مع الصناعة. هذا خطأ فادح. نحن لا نحب الصناعات التي تقتل صاحبها وعمالها، وإنتهى الأمر. لا نحب الصناعات التي، كي تنتج بصعوبة سلعة متوسطة، تريد أن نقفل من أجلها البحر والسماء.

متقفون ومزارعون- صناعيون وتجار

صناعة قابلة للحياة هي فرصة للأمة. فإنه لا يزال من الضروري أن تستطيع العيش دون تدمير حظوظ الآخرين.

الصناعي اللبناني الذي ينجح ينتصر في معركة غير متكافئة؛ إنتصاراته تشبه إنتصارات هنيبعل الذي كان يحاصر ثمانين ألف رجل بواسطة أربعين ألف رجلاً". نتيجة كهذه هي تكريم للذكاء.

صناعة تقدّم آفاقاً " كافية، سنقوم بها من دون تردد، شريطة أن تكون ضمن إمكانياتنا. هذا يعني أننا أصدقاء الإختراع والجهد بقدر وأكثر من أي كان. نسعى فقط أن ندلّ – وهذا ما تخوله لنا خبرتنا بالأعمال والحياة – الطرق الأقل خطورة، والأكثر أماناً. ما من حكم مسبق يثقلنا.

دور الدولة الأساسي في النشاط اللبناني هو الا تغيظ الوحي والذكاء بشيء؛ شريطة فقط ألا نجعل من الدولة شركة تأمين عالمية. من الآن، نحن غير قادرين على جعل التأمينات الإجتماعية تقف على قدميها. كيف ستفعل الدولة لإنقاذ كل المؤسسات المبنية بتهور والتي ستكون في ورطة؟

في لبنان، دور الدولة، هو إحترام الحرية قدر الإمكان لكن بتوجيه اللبنانيين نحو الجودة في كل شيء. لا يبدو لنا أن هذه هي الحال الآن، ولا الهدف. ما يظهره لنا على الصعيد الثقافي كما على كل الأصعدة الأخرى يهدف الى التسوية وسيؤدي الى التهشم.

المسألة ليست في أن ننتج، من دون منافذ لهم، خريجي جامعات بأعداد ضخمة، أقمشة ومعلبات. المسألة هي في إنتاج رجال وأشياء ذات جودة، رجال وأشياء أقل عرضة للمنافسة ولهم صلة بدرجة من الحضارة التي يجب الحفاظ عليها ورفعها من سنة الى أخرى.

وينبغي أن يكون هذا الأمر الشغل الشاغل للفيلسوف، للمتخصص بعلم الإجتماع وللاقتصادي اللبناني، للرجل العام ولرجل الدولة.

إعتبارات إقتصادية

إعتبارات بشأن الوضع الإقتصادي

الإيرادات الجمركية للفصل الأول من العام 1954 تفوق إيرادات العام 1953، والتي كانت تفوق إيرادات العام 1952 لنفس هذا الفصل كما للعام بكامله. في هذه الأثناء، ومع ذلك، فقد تم تخفيض الحقوق بدلا " من زيادتها.

هذا يعني ان تجارة هذا البلد الخارجية قد إزدهرت على الرغم من تراجع الأسعار العالمية.

وبالتالي علام سيعترض أولئك الذي يرون في كل مكان " أنقازا " وحدادا " ، إنحدارا " وكارثة؟

اليقين موجود هنا من أجل إرضاء اكثر المشككين.

حركة العبور مرضية، مثل حركة النقل.

إذا " ليس من تجارتنا الخارجية يجب أن نشككي.

يعتبر وضع التجارة الخارجية إيجابيا "، في حال إعتبرناها كتلة واحدة، وإذا رأيناها من وجهة نظر البلد بأكمله. بالنسبة الى بعض المصالح اللبنانية أن يكون الوضع أقل إيجابية للبعض منه للبعض الآخر، يمكننا أن نتفق على ذلك.

يجب إمتصاص الصدمة من جانب المحرومين، وهذه مسألة مفاوضات مع جارنا ومسألة سياسة داخلية. من غير المقبول على سبيل المثال أن تولد الإتفاقيات الإقتصادية اللبنانية السورية المعمول بها حاليا " حظرا " صريحا " للسلعة، المنتجة في لبنان، وغير المذكورة في الملحقات المرفقة بهذه الإتفاقيات. يتعلق الأمر بالسلع التي تخضع لرخصة الإستيراد.

هذه السلع يمكن إستيرادها في سوريا، من خلال ترخيص، من أي بلد كان، من الهند أو من أستراليا، لكن ليس من لبنان. هذا ما هو بغيض. المفاوضات اللبنانية الذي تخلى، من دون أية جملة، عن الزراعة اللبنانية (أسعار كلفتها أعلى) للمنافسة السورية، لم يستطع أن يحصل للتاجر اللبناني على المعاملة بالمثل.

إعتبارات إقتصادية

حقائق مماثلة تزعم طبعاً "الصناعي اللبناني".

لكن هناك أيضاً"، أنه من بين كل زبائن التجارة اللبنانية، الدولة اللبنانية هي التي أصبحت مخيبة للآمال أكثر.

بقدر ما تزداد عائدات الضرائب، بقدر ما تطالب السلطة العامة بحقوق جديدة وبصلاحيات جديدة، يصبح على الدولة واجب الإنخراط بالأعمال وتحريك الأموال.

نعرف جيداً "أنه تم الإعلان عن أعمال هرقل للخريف والصيف؛ لكن ها قد أتى الخريف وربما سننتظر الصيف كمن ينتظر الى أجل غير مسمى.

ليس من التجارة الخارجية يجب أن نشككي، لكن من شلل الدولة. تجارتنا الخارجية تكشف عن قوة إستثنائية على الرغم من تقلبات هاتين السنتين. انها الدولة التي لا تقدّم مباشرة أو غير مباشرة أية مساعدة للتجارة وللصناعة، ، بإثارة الطاقات وبتحريك الأموال.

لو كانت لدينا سياسة إقتصادية حقاً "لبنانية (بحكم ما هي عليه التجارة الخارجية والإيرادات الجمركية)، الصناعيون اللبنانيون يخشون، بقدر التجار وأكثر، من وحدة إقتصادية تكون نتيجتها إثارة المنافسة، ستقتلهم بعد بعض الوقت، الا في حالة استثنائية.

لأسباب من هذا الطراز يعمل البينيوكس بشكل مؤلم جداً " والوحدة الإقتصادية بين الدول الأوروبية لا تتحقق.

للصناعة اللبنانية، يجب الأ ننسى، سوريا ليست حالياً " أو عملياً " سوى زبون دون المتوسط؛ إنها بالأخص منافسة.

إننا ننسى هنا هذا الأمر في كثير من الأحيان.

6 نيسان 1954

سياستنا الجمركية

ان الزيادة الطفيفة في الواردات الجمركية خلال شهر أيار تشهد على حيوية تجارتنا الخارجية.

الزيادة هي بمعدل 20 % نسبة للعام الماضي. إنها تشمل تشكيلة واسعة من السلع. حتى لو لم تحافظ على هذا المستوى بشكل مباشر، فإن الوضع يبدو أكثر فائدة إذا عاش لبنان في ظل نظام إتحاد جمركي من هذا النوع القديم.

هذا يعني أن التجارة اللبنانية تدبّرت أمرها بشكل رائع وحافظت على منافذها.

يجب أن نتخطى بمذاق منهجي للتناقض ولنقد شرعية إستقلالنا الجمركي وسياستنا الجمركية. عرف لبنان، خلال السنوات الماضية، على الصعيد الإقتصادي، صعوبات جمّة. تمّ رفع معوقات عديدة في طريقه. النتيجة أمام أعيننا، ثابتة ومريحة.

مستوى معيشة اللبنانيين يرتفع بصورة واضحة من سنة الى أخرى؛ والزبائن الأجانب كثيرون بما فيه الكفاية، ومتطلبون وأقوياء ليبرروا وجود، في السوق اللبناني، أفضل ما يتم تصنيعه في العالم.

لنعد الى الصيغة الوصائية القديمة: كل شيء عندنا نوعي. إننا نعيش ونتقدّم من خلال النوعية. في النوعية تجد أسواقنا وسائل إغرائها.

لكن، هنا، الطعم يتكرّر، والبضائع الجميلة التي يخلقها الفن والعلم، هي موضوع رغبة ودعوة متناميتين.

لأنهم يجدون كل شيء، في لبنان، يحبون العودة اليه. لأنهم لا يكتفون فيه بالخرده وبالتقشف، ليعيشوا فيه حياة ضيقة.

وها قد سنحت الفرصة لنا كي ننثي بقوة على إدارة الجمارك، وخصوصاً على أعلى مستوى، على تفهمها وعلى قواعد سلوكها؛ إنها الفرصة لنطري عليها على الشخصية وعلى الطابع اللذين تبرهن عنهما وعلى السياسة الجمركية الذكية التي تتبعها.

سياستنا الجمركية

إن الجمارك في أي بلد ليست فقط أداة ضريبية؛ إنها، أولاً، وسيلة لتكثيف التجارة الخارجية مع تيارات العبقرية المحلية ومهارات المواطنين السائدة.

التجارة اللبنانية، هي على قدم المساواة إحدى أولى التجارات في العالم، تدعو الى سياسة جمركية من الدرجة العالية. هذه السياسة الجمركية، نحصل عليها عندما لا تتناقضها وجهات نظر تافهة وإعتبارات أنانية.

حالة الجمارك في لبنان هي دليل على الوضع الصّحي لجهازنا التنفسي. إذا ساءت حال الجمارك، ستكون علامة على مرض رئوي، مرض المرفأ والمطار.

لكن، الحمد لله، جماركنا في حال جيدة. مع العملة والتبغ، انهما أفضل ما حكمناه، في الوقت الحاضر، في لبنان.

عقيدة وشهادة

التقرير السنوي لمصرف الأنظمة الدولية في بال يبقى مستندا " مهما ". نجد فيه خلاصة متناغمة من المبادئ والحقائق وإرشاد إقتصادي ومالي صالح في المكان والزمان.

تقرير هذا العام يركّز على منافع ليبرالية ذكية ومتفهمة: " في حالات كثيرة، إستعادة سوق نشيط وفَعَال لرؤوس الأموال هو الشرط الأساسي لتمويل سليم للإستثمارات، مفتاح تطور إقتصادي ثابت ... لقد أصبح واضحا " أكثر فأكثر أن تحريرا " واسعا " للتجارة والصرف هو الوسيلة الفعالة الوحيدة لفرضها ... "

ملاحظات كهذه تظهر التقدّم الذي احرزناه منذ الأيام البغيضة عندما كانت تسيطر الأنظمة الموجّهة مع ضوابطها وقيودها. تقرير مصرف الأنظمة الدولية يتنفّس صحّة. قيمة الجهد الفردي في خدمة المجتمع الإجتماعي، الوطني والدولي، يسلط عليها الضوء بوضوح تام.

" هذا التحرير (التجارة والصرف)، يضيف التقرير، ليس فقط مرغوبا " فيه من وجهة نظر عامة. بعيدا " عن كونه كذلك، كما نلنّ أحيانا " كثيرة، لكل بلد، تنازلا " لمصالح الآخرين، إلغاء القيود المفروضة على التبادلات هو على العكس الشرط الأساسي لتوسّع سليم لإقتصادها " .

أصدقائنا السوريون، صناعيون وتجار، يريدون أن يفكّروا في ذلك كي يدركوا أخيرا " أن إقتصادهم، في مجمله، هو الذي يعاني على الأمد البعيد من الحواجز المفترض أن تكون حمائية التي ترتفع في طريقها؟

زمن الوسائل الإصطناعية ولّى. لم يعد في وسعنا القيام بشيء ضدّ طبيعة الأشياء.

" في دول الشرق، يتابع التقرير (أي في البلدان السوفياتية)، الإستقرار النقدي يعتبر رسميا " الشرط الأساسي لكل تحسين في الإنتاجية وإقتصاد متناغم; يحرصون على الحفاظ على الوهم أنه من الممكن إبراز موارد من لا شيء من خلال توسّع إصطناعي للإئتمان. وفورات حقيقية ليست أقل ضرورة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منها في العالم الغربي لأنها وحدها يمكنها أن تؤمن موارد حقيقية تسمح بإدارة جيدة للإستثمارات " .

نتساءل ماذا يمكن أن تعني، بعد ذلك، الإهانات المنهجية مقابل رأسمالية معقولة تستجيب لغريزة وروح بعد رؤية الرجل، " رب البيت "، المسؤول عن أرواح ويعمل للمستقبل.

عقيدة وشهادة

لحسن الحظ، يقول أيضا" التقرير، التجربة تبرهن كل يوم أن كل تقدّم نحو نظام أكثر حرية للتجارة والتبادلات، بعيدا" عن إحداث كوارث لا تكفّ عن التكهّن بها أصوات مهتمة، تعطي صلابة متزايدة للعملة وقوة جديدة للإقتصاد. بلدان قليلة اليوم ستقبل أن تبقى عمدا" في المؤخرة".

في لبنان نرى هذا الأمر منذ وقت طويل. إنه بالنسبة الينا عنوان فخر في أننا كنا من أوائل من ناضل لحرية جعلت منا رياديين وجعلتنا محسودين من عالم تضاعفت فيه، دون أن يدركوا ذلك في معظم الأحيان، السجناء، والأقنان والعيبد.

لبنان يعيش من حرّياته. تقرير مصرف الأنظمة الدولية لعام 1954 هو تأكيد ضمنني لكن ملحوظ لكلّ ما قمنا به هنا على الصعيد الإقتصادي، النقديّ والمالي منذ خمس و ستّ سنوات.

18 آب 1954

من الطبقة الوسطى في لبنان

" أولئك الذين يستنكرون غياب طبقة متوسطة في الدول العربية يلاحظون بدهشة أن لبنان يملك نسبيا"

الطبقة المتوسطة الأكبر في العالم العربي "

هذه الملاحظة المهمة لمجلة " الإقتصادي " في لندن، في عددها رقم 18 في أيلول الحالي، لفتت الإنتباه الى ذلك.

زميلنا الإنكليزي الكبير يضيف أن هذه الميزة الإجتماعية تحرك المزيد من الطموحات ومن المشاعر ولا تجعل السياسة أسهل. يجب علينا، برأينا، أن نعزو الأوجه غير السارة أو السلبية لسياستنا الى عوامل أخرى.

لكن وجود طبقة وسطى عديدة في لبنان يظهر توازنا "أفضل. إجتماعيا"، لبنان بلا منازع بحال أفضل من الدول العربية الأخرى.

التعليم فيه متوافر أكثر، الرواتب ومستوى المعيشة أعلى، الحياة أسهل، ومتناغمة أكثر.

نودّ أن نرى خارج المدن، أن جبل لبنان الممتد حتى لبنان الشمالي يتضمّن الطبقة الوسطى الأكثر إتساقا " والأكثر حيوية. هذا لا يعود الى الصدفة. أسلوب حياة إجتماعي وسياسي طويل، مختلف عن أسلوب حياة المناطق المجاورة، سمح لهذا الجبل " القارح والفقير " يقال، بأن يكسب تركيبة إجتماعية وثقافية صلبة ومقاومة جدا". وعلاوة على ذلك، جبل لبنان (ونعني بذلك لبنان القديم) هو من أعطى للهجرة اللبنانية، القريبة أو البعيدة، عناصرها الأكثر تمثيلا" وألمعها.

جبل لبنان، بتركيبته الإجتماعية اليوم وعلى الرغم من أن مدنه وقراه الساحرة لم تعد تسجل معدّل ولادات رائعاً مثل السابق، فهو يدين بواقعه الحالي الى أصالته على مدى العصور؛ الى تقاليدته والى علاقاته مع الخارج.

جميع طبقات المجتمع في أي بلد تخرج في النهاية من الشعب والوقت هو من يشكلها أولا". الظاهرة اللبنانية تشبه الظاهرة الأوروبية؛ العوامل التي شكّلت الطبقة الوسطى في سويسرا، على سبيل المثال، شكّلتها في لبنان؛ وأول هذه العوامل هي بالطبع الحرية الروحية والسياسية.

من الطبقة الوسطى في لبنان

لهذا السبب، من بين بعض الأسباب الأخرى، ينبغي على الشرق الأوسط، الضائع والذي تمّ إيجاده، أن يستعيد على أكمل وجه الشخصية التي كوّنهما له التاريخ والجغرافيا. لأن الطبقة الوسطى في لبنان أكبر مما هي عليه في الدول العربية الأخرى، وهي أيضا "عموما" ونسبيا" أكبر في الشرق الأدنى مما هي عليه في الشرق الأوسط.

مناخات وشواطئ البحر الأبيض المتوسط يسهّلون الطريق على الترقّي وعلى إحترام كرامة الإنسان. يساعدون على تعظيم الشعب كله، بطبقاته المختلفة، بما فيها الأكثر تواضعا".

29 أيلول 1954

خطاب عاطفي

لن نأخذ تصريح السيد خالد العظم بمأساوية الذي يعطي للبنان الخيار بين الوحدة الإقتصادية (الكاملة) وبين القطيعة (الكاملة). هذه اللغة تتضمن نفحة من الأدب الإنتخابي المبتذل. هذه ليست لغة رجل دولة.

إذا أصبح رئيس المجلس السابق رئيسا " للحكومة السورية، سيكون هو نفسه محرجا " جدا ". بين مواقفه المتطرفة، يوجد موقف وسطي. إذا كان السيد خالد العظم لا يريد الموقف الوسطي، فهذا يعني أنه يريد القطيعة، إذا كان متمسكا " بها جدا "، فسيحصل عليها، من صنعه هو.

الحدّ الذي آلت اليه الأمور، فإن القطيعة ستترجم بتحرير الزراعة اللبنانية التي هي الآن تحت النير. لن يحدث أي شيء خطير. برتقال طرابلس، الذي لم تعد سوريا تريد شراءه، ستهتم بأمره الحكومة اللبنانية بدون صعوبات كثيرة.

أسعار عائدات الزراعة السورية أدنى من عائدات زراعتنا لأنه أولا" الرواتب السورية أدنى من رواتبنا. (عمال سوريون قادمون من حوران، أحدهم حامل شهادة إبتدائية، يجدون أن العمل في حديقتنا أكثر إفادة من العمل عندهم).

السيد خالد العظم يعرف جيدا " معنى الوحدة الاقتصادية الكاملة وإلى ماذا تؤدي. يعرف أنها سياسية أكثر مما هي اقتصادية بكثير، وبوضع تجارة لبنان الخارجية تحت الوصاية، سيضع لبنان بكامله تحت الوصاية. ألا يقول علنا " إنه يريد سيطرة سورية، أنه يريد هيمنة سورية على لبنان.

يبدو أن السيد خالد العظم يجهل، أن الاقتصاد اللبناني، أن العملة اللبنانية، وأن المالية اللبنانية بخير. هل يحسبنا بالصدفة في وضع حرج؟ نحن لا نحسد أحدا " على أي شيء، ولا حتى سوريا، التي نتمنى لها كل ثمانية ايام السعادة والإزدهار.

ثلاثون أو أربعون ألف لبناني (ربما أكثر) ذهبوا لزيارة سوق الشام، على الرغم من الإنتظار الطويل على الحدود السورية لإنجاز المعاملات. لقد أنفقوا وإشتروا في دمشق قدر ما يستطيعون. لم يدق أحد ناقوس الخطر في بيروت.

خطاب عاطفي

ومع ذلك، في وقت واحد، إيرادات لبنان الجمركية هي في زيادة إضافية تبلغ مليوني ليرة لبنانية (نقول مليوني ليرة) مقارنة مع عائدات العام 1953، خلال شهر أيلول الحالي فقط.

ألا يردّد السيد خالد العظم، بأنهم على الرغم من عدم شرائهم أي شيء من عندنا، يريدون مشاركتنا هذه الملايين؟

30 ايلول 1954

اللبنانيون معاقبون

إنه قصر نظر بعض الشيء الأمر الذي أدّى بالحكومة الى تطبيق الحدّ القصوى للتعرفة الجمركية على البلدان التي لن يكون لبنان قد وقّع معها في غضون ستة أشهر إتفاقاً " تجارياً ". إنه إنجاز تنازلي!

يتعلق الأمر هنا بزيادة صادراتنا. النية من ذلك تستحق الثناء بالتأكيد. لكن في ظل الفوضى الثقافية التي نتخبط بها، ماذا تنفع النيات الحسنة؟ قرار الحكومة هو عمل متهور يشبه كل ما نقوم به منذ بعض الوقت.

بالتأكيد، من الطبيعي أن نبيع شيئاً " لأولئك الذين نشترى منهم أنفسنا الكثير أو القليل. وينبغي أيضاً " أن يكون لدينا شيئاً " لنبيعه وشيئاً " لنتجّه ونعرضه في ظروف منافسة طبيعية. لن نعاقب بشكل منهجي موردينا والمستهلك اللبناني لأنه لا يناسب الولايات المتحدة الأميركية، منتجون كبار أنفسهم، أن يشتروا منا تفاحاً " على سبيل المثال.

القاعدة، من ناحية أخرى، هي تحسين نوعية وسعر كلفة ما ننتجّه الى حدّ نستطيع فيه أن ننافس الآخرين بعقلانية. إننا نناقش هذه الأمور على نحو صحيح من بلد إلى آخر، لكن ليس الى حدّ فرض عقوبات وقيود. كل بلد لديه أيضاً " حاجاته.

وماذا سيكون، ليخبروننا، معيار إتفاق تجاري لا يمكنه سوى أن يختلف من بلد الى آخر ويترجم من خلال أداة دبلوماسية سطحية؟

بالنسبة الى ما نستورده نحن، ألا نضع جميع بلدان العالم في المنافسة؟ لأننا، في نهاية الأمر، نشترى البضائع لنعيد بيعها.

إذا قالوا لنا أن " الإتفاقيات التجارية " تعني تعزيز السياحة الخارجية في لبنان، على سبيل المثال، سنتفهم ذلك. إذا قدّمت لنا البلدان التي نحن زبائننا والتي لا نملك شيئاً لنبيعها إياه تعويضات في قطاع السياحة، فهذا جيد! لكن تطبيق الحدّ الأقصى للتعرفة الجمركية علينا نحن الذين نستورد أفضل السيارات، بحجة أنهم لا يشترون من عندنا شيئاً، يبدو هذا الأمر صبيانياً ".

وإذا كان لبنان، قبل كل شيء، مصدرًا ليس فقط لمواد ومنتجات مصنّعة، لكن لمبادرات وأفكار، هل نفرض قيودًا على كل تجارته الخارجية وهل سنرفع إعتباطيا قيمة الحياة، لمصلحة إستيراد بعض السلع التي ظل نظام المنافسة الحرّة، لن يرغب فيها الأجنبي؟

اللبنانيون معاقبون

الصبية السحرة يتابعون في لبنان عملا " ضارا" أو غير مجد. يظنون انهم كل يوم يخترعون شيئا" لأنهم لا يتعلمون شيئا" ولا يفكرون في شيء.

ينبغي على لبنان أن يكون بلد النوعية في كل شيء. أن تكون صادراتنا مرئية وغير مرئية، أن نصدّر على سفن أو أن يأتي الأجنبي يستهلك عندنا ما ننتجه، فالأمر سيان.

المصلحة التي تعتقد الحكومة أنها تحصل عليها جرّاء إملاءاتها، تضعها بمقدار عشر مرات بالصعوبات وبالفضى التي تخلقها.

يجب أن نضع في رأسنا أننا لا نستطيع أن نبيع بسهولة سلعة سيئة الجودة أو أعلى بنوعية متساوية.

لنحسّن ما ننتجه لجهة النوعية وسعر الكلفة قبل أن ندعي أننا نفرض على الآخرين ما لن يشترونه بحرية. قوتنا الأولى هنا هي في الإختراع التجاري. لنستند من الإمتيازات التي منحنا إياها الله بدلا" من أن نغمس في حيل دون مستقبل.

مع كثير من الترجيح والتفكير السليم، إقترحت جمعية التجار أن تستفيد الدول الأجنبية التي تؤيد صادراتنا من تعريفية تفضيلية تشجيعا" لها. إنها المكافأة بدلا" من العقاب.

سننتفح حول هذا الموضوع، على أن تخضع أيضا" لشروط القانون الدولي.

الحل الحقيقي لا يكمن في الصيغ المرتجلة التي تقترحها بخفة خصوبة كبيرة جدا" في العقل. بمكافأة البلد الأجنبي المورّد، لنساعد، لنكافئ المواطن اللبناني، والمؤسسة اللبنانية التي تصدر. لننشئ نظام الحوافز المباشرة للتصدير. عندما يعتاد بلد أجنبي على شراء منتج لبناني، سيثابر عليه وكل شيء سيسير جيدا"; بينما حكومتنا تستنفذ هذا البلد وترهق نفسها بالسير ضد طبيعة الأشياء.

ملخص لمفاوضين محبطين

في الوقت الذي تستأنف فيه المحادثات مع سوريا حول المسائل الإقتصادية، فمن المناسب أن نظهر الإقتصاد اللبناني بالصورة الإيجابية التي يظهر فيها بوضوح.

السوق التجاري هو أكثر إرضاء " هذا الخريف مما كان عليه منذ بضع سنوات. إيرادات الجمارك للعام الحالي هي في تقدّم بسيط. التجارة الخارجية التي يعيش منها لبنان والتي تغذيها الحرية هي مليئة بالإحتمالات والوعود.

الميزانية متوازنة جدا": الخزينة أفضل من مريحة؛ العملة هي – بإعتراف السيد فارلي العلني، مدير بوان IV، من على منبر النادي اللبناني – إحدى أندر العملات القابلة للتحويل، إحدى العملات الأقوى في العالم. ميزات العملة، يجب تقديرها بالأخص في أيام المحن؛ إذا كانت السماء صافية اليوم، يمكنها أن تكون عاصفة غدا".

الدورة النقدية في لبنان إزدادت بنسبة السدس، تقريبا"، منذ كانون الثاني، في شروط صحية جدا". لا أثر لأي تضخم، كل شيء مغطى بكثرة. الإئتمان سهل دون أن يكون منهورا". ونتيجة الوفرة النقدية هي هذه الحالة من النشوة التي تستفيد منها العقارات والعدد الصغير من الضمانات الذي بقي لنا. بالتوازي الفنادق مليئة؛ وتاجر التجزئة يعمل بعد تاجر الجملة. لبنان، على الصعيد المادي، يؤدي بعقلانية وظيفته كملاذ آمن، وكملجأ.

اللبنانيون، على الصعيد الإقتصادي، دافعوا عن أنفسهم لوحدهم ومثل العادة، على نحو رائع. لقد حولوا فعلا" بلدنا الصغير الى بوابة القارة. المستقبل يبزر أكبر الآمال شريطة ألا يوقف أولئك الذين يحكموننا مسيرة الحياة. لكننا نعرف أن مواردنا المالية في أيد مغلقة وحكيمة. وزير المالية تصرّف لغاية الآن بإتزان نشني عليه بكل سرور.

لا يمكننا أن نتصور للحظة أن قسم الإقتصاد الوطني سيضحّي بالمصالح الحيوية للبنان لإعتبارات عاطفية. الإقتصاد اللبناني لا يستطيع، من دون المخاطرة بالإختناق، أن يربط نفسه بسلاسل حديدية بأي إقتصاد آخر.

ملخص لمفاوضين محبطين

سنذكرّ أخيرا" – وليست المرة الأولى – بأن الزراعة هي المتداعية في النظام الذي يحكمنا. الزراعة اللبنانية، التي هي سياسيا" العمود الفقري لهذا البلد، وضعت عمدا" حيز التنفيذ، في الإتفاقيات اللبنانية السورية في وضع دوني يتفاقم من سنة الى أخرى. بينما جيراننا يدافعون عن أنفسهم كما نعرف ضدّ تجارتنا وصناعتنا،

زراعتنا وضعت تحت رحمتهم، حرفياً"، لأن الرواتب عندنا أعلى والأراضي المروية عندنا نادرة. الزراعة اللبنانية ليست محمية ونحن ننتفض ضد التخلي المأساوي الذي تعاني منه.

الصورة، تظهر أمام المفاوض اللبناني، كما نظهرها نحن. نأمل ألا (كما أمامنا) يشوهونها الذين سيفاوضون عنا بلعبة حيل وأوهام أصبحت كلاسيكية.

بإختصار، لا نجعل طبيعياً"، كما يقال، ما هو طبيعي بطبيعته، ما يتسوق مع طبيعة الأشياء. بين السوريين وبيننا، ينبغي على الصداقة وعلى حسن النية أن يؤمنا الروابط الدائمة والأخوية في حرية متبادلة.

17 تشرين الثاني 1954

درس مدوّ

إذا إحد عشر عاماً" من السيادة اللبنانية علّمتنا شيئاً"، فهو أن لبنان يعيش من الحرية وسيموت من دونها.

سوريا الرسمية، التي تعرف ذلك، تفعل ما بوسعها لتربطنا بها. إنها نظرة قصيرة المدى؛ لأن أفضل حليف لسوريا، في وجه الأخطار، هو لبنان مستقل ومزدهر.

الحقيقة هي أن لبنان وسوريا بحاجة كل منهما الى الحرية. لأن، السوريين ونحن، لا نستخدم الحرية بنفس الطريقة؛ طبيعة الأشياء ومفهوم أكثر ليبرالية للسياسة يوجهان إقتصادنا وإقتصادهم بطريقة مختلفة.

سوريا تفكر بالدفاع عن منتجات أرضها وصناعاتها بإخضاع نفسها الى كل انواع القيود والى ضوابط قاسية، بينما نحن، اللبنانيون، ندافع، بحكم الضرورة المطلقة، عن حرية تحركاتنا.

نتساءل ماذا ينفذ النظام السوري الموجّه والى ماذا يؤدي لحظة نرى فيها سوريا، في شهر تشرين الثاني، أي ثلاثة أشهر فقط بعد المحاصيل الزراعية، تمنع خروج القمح وتفتح أبوابها للقمح الأجنبي.

سوريا وصلت الى هنا مع 160,000 كيلومتر مربع من الأراضي لثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، بينما في لبنان، للمليون ونصف مليون نسمة، لا نملك سوى 10,000 كيلومتر مربع. ومع ذلك يمكننا، نظرا " للحرية لدينا، تزويد سوريا بالقمح.

المثل صالح جدا"، الدرس مدوّ جدا"، بحيث يجب أن يسووا المسألة ويتفقوا أولئك الذين يحكمون الى الأبد. إذا كان على سوريا أن تعطينا شيئا " ارحص من الخارج، فهو القمح؛ وهذا القمح بالذات، هي لا تملكه. ليست المرة الأولى، نتذكر، يقع هذا الحادث في السنوات الأخيرة.

لو كنا الآن في حالة وحدة إقتصادية مع سوريا، يجب أن نشترى، قبيل المفارقة، قمحا " خارجيا"، لها ولنا؛ بينما نملك القمح الذي يلزمننا وأشياء أخرى سوريا تحرم نفسها منها بوجه التحديد كي تحمي قمحها.

برأينا المتواضع، سوريا، من دون النظام الضيق الذي يحكمها أكثر فأكثر والتي تدعوننا اليه بتهور، كانت ستكون بحال أفضل بكثير وكانت سترفع مستوى معيشتها على نحو أسرع. نعتقد، اننا نحن أيضا " نملك بعض الكفاءة في هذا الإطار.

درس مدوّ

سوريا ليست بحاجة الى أية سياسة حماية لتبيع قطنها وقمحها، بينما اقصى سياسة حماية لا تسمح لها ببيع منتجات صناعتها الشحيحة خارج أراضيها.

سوريا تبحث في لبنان عن منفذ، بينما للبنان، ليس لديها منفذ، على الأقل بنفس الدرجة. برأي كل التقنيين، مستوى معيشتها أدنى من مستوى معيشتنا. (مستوى معيشة اللبنانيين هو الأعلى في كل الشرق الأوسط العربي.)

سوريا لا تملك المستوى المعيشي والقدرة الشرائية، عنصرين لا غنى عنهما لإحياء التجارة اللبنانية وحتى لإحياء صناعة لبنانية فاخرة (صناعة الفنادق على سبيل المثال). في هذه الظروف، كيف نغلق أنفسنا إقتصاديا " في الدائرة السورية المغلقة من دون أن نحتق؟

بدأنا بالحرية وسنهي بها. اننا نتحدى الله بمناقشة الهبة التي منحها للبنانيين في أن يكونوا على علاقات حرة مع جميع دول العالم. نحن محسودون كفاية كما نحن كي لا نضحي بأثمن إمتيازاتنا وخيراتنا لأوهام قاتلة.

إذا كانت سوريا تؤمن بالوحدة الإقتصادية مع جوارها، فلتقترحها على الأردن، على تركيا أو على العراق كبداية!

قواعد وترتيبات

هدف اللبنانيين، في كل شيء، يجب أن يكون من الآن فصاعداً " أقصى قدر من الحرية، لكن في الإنضباط والنظام.

الرجل السياسي، المسؤول اللبناني الكبير يجب أن يتذكراً بأن الإزدهار هو بهذا الشرط، مع وسائل الراحة التي يحتاج إليها. لا نستطيع أن نبني المستقبل بدون أن نأخذ بالإعتبار الحاضر، لكن يلزمنا منذ الآن العديد من وجهات النظر الواسعة بقدر ما تلزمنا الجراً.

القاعدة هي في أن تزعج الدولة أقل قدر ممكن المواطنين، أن تتدخل أقل قدر ممكن بما يفعلونه، أن تعيق أقل ما يمكن تطور مخططاتهم، ومسيرة أعمالهم. هذه الضرورة يجب أن تغير أو أن تعدل، على الأقل لبعض الوقت، هكذا مفهوم إداري متجذر بقوة، هكذا مبدأ ضرائبي يعتبرونه تحفة فنية.

لأنه، قبل كل شيء، هنالك الحياة. أمام الحياة، النظرية تفوح منها رائحة المختبر. لا قيمة للمختبر إلا في حال كان يخدم الحياة. حان الوقت لتلين كل شيء، حان الوقت لفهم أن ذكاء كل واحد يجب أن يعمل بكل طاقته، كل واحد يجب أن يبتكر، أن يخترع، أن يخلق، وأن يعمل ذكاء كل واحد على نمو التراث الجماعي. الحدّ الوحيد، هو الفوضى، الأخلاقية أو المادية. وبالنسبة الى الدولة، الخوف الوحيد، الفوضى، بالمعنى الإشتقائي للكلمة.

المسافرون العابرون، رجال الأعمال من البلدان المجاورة، تجارة العالم أجمع، التقنيون، العاملون، الفنانون من أي مكان أتوا يجب أن يجدوا هنا أكثر الإستقبالات شمولاً، وأكبر التسهيلات. بوضع أنفسنا بخدمة الحضارات نستطيع أن نحافظ ونرفع مستوى حضارتنا؛ وليس على الإطلاق بإغلاق أنفسنا بصيغ قومية ضيقة وبصيغ تقشفية بدون آفاق. إزدهار الشعب اللبناني على كل المستويات يتوقف على هذه النظرة العامة. إنها فرصة أن نتمكن من تحسين نمط حياتنا تدريجياً " من خلال تهوئة منزلنا.

بالنسبة الى لبنان، حان وقت الجودة، الجودة في كل شيء: في منتجات الأرض، في الأشغال اليدوية، في المنتجات

المصنعة، في الخدمات، في الإستعراضات الثقافية والعلمية. في الوقت نفسه كأفضل عامل وأفضل رئيس عمال (التمين بين الجميع)، يلزمنا أفضل أستاذ، أفضل طبيب، أفضل محام و، بموازاة ذلك، أفضل تعليم، أفضل مستشفى، أفضل عدالة والباقي. لأن كل شيء مترابط. ثروتنا هي في قدراتنا الفكرية، في علمنا، في ذوقنا، في مهاراتنا الأكثر تنوعاً".

الخطة الخمسية الأكثر إلحاحاً" بالنسبة إلينا، هي مضاعفة المبادرات; الترتيب الأكثر إلحاحاً"، هو أن ندع الناس يعملون بسلام.

حان الوقت لتخصيص مكافأة وجوائز لأفضل ما يتم إنجازه. من غير الممكن ألا تكون الحكومة اللبنانية حساسة على هذه الأشياء. الى العمل إذا!" الى العمل!

الفهرس

| | |
|----|--|
| 6 | الإفتتاحية |
| 8 | تقديرات الميزانية وغيرها..... |
| 10 | كلام أدبي في التجارة وفي الشؤون المالية |
| 12 | حريات وقيود |
| 14 | 150 لبنانيا" في الكيلومتر المربع |
| 16 | تبادلات وهبات |
| 18 | حبيبتى الحرية |
| 20 | خطاب صغير للتجار والحكام |
| 22 | سياسة إقتصادية |
| 24 | زمن العقل |
| 26 | مأساة الوفرة |
| 28 | عن الحياة الغالية |
| 31 | ضرورات حتمية |
| 33 | مقارنات |
| 35 | التجنيس |
| 37 | حرية التجارة |
| 39 | إقتصاد موجّه ومتقفون عاطلون عن العمل |
| 40 | محادثات في باريس |
| 41 | مفاوضاتنا في باريس (التتمّة) |
| 42 | المفاوضات الفرنسية - اللبنانية- السورية في باريس |
| 43 | الحلّ اللبناني للمسألة النقدية |

| | |
|----------|--|
| 45..... | بعض التفسيرات |
| 47..... | لنشرح المزيد |
| 49..... | موضوع للتأمل |
| 51..... | حقوق وواجبات |
| 53..... | في عقاب |
| 55..... | هوامش زيادة الأسعار في فرنسا |
| 57..... | هل سنناقش بعد؟ |
| 59..... | لتحقيق الوئام في التنوع |
| 60..... | مذكرة وحقائق أولى |
| 62..... | عيون على الخريطة |
| 64..... | سلميا" |
| 66..... | مبادئ سياسة إقتصادية |
| 67..... | كل شيء جيد ينتهي بشكل جيد |
| 69..... | في شأن المحادثات اللبنانية - السورية الحالية |
| 71..... | زمن الأوهام |
| 72..... | المستقبل هو للأبواب المفتوحة |
| 74..... | الشؤون المالية للجمهورية |
| 77..... | مالية أحدية |
| 80..... | حرية، تجارة وصناعة |
| 82..... | هذا الشعب العريق من التجار |
| 84..... | بين بيروت ودمشق |
| 86..... | الدعوة الى الحكمة |
| 88..... | شهادة |
| 90..... | تدابير " مؤقتة " |
| 92..... | باينظار ساعة الحكمة |
| 94..... | طبيعة الأشياء |
| 96..... | أدلة |
| 98..... | في الأسلوب |
| 100..... | التاريخ والحياة |
| 101..... | ملاحظات حول موضوع معروف |
| 103..... | إقتصاد وسياسة |
| 105..... | في شأن المفاوضات الجارية |
| 107..... | الوقت الذي يغير كل شيء |
| 109..... | قضايا لبنانية - سورية |
| 111..... | شجار غريب |

| | |
|----------|---------------------------------------|
| 113..... | أسئلة من دون جواب |
| 115..... | المواقف المبدئية |
| 117..... | السلام على الحكماء |
| 119..... | من الدولار الى التتراادراخما |
| 121..... | أصداء المفاوضات |
| 123..... | جوانب الإقتصاد السوري |
| 125..... | أصل ونطاق الأزمة |
| 127..... | موقف أساسي |
| 129..... | الصناعة السورية |
| 131..... | الإقتصاد اللبناني والسوري |
| 134..... | عن الإقتصاد الموجّه |
| 137..... | في شأن الإتفاق اللبناني - السوري |
| 139..... | إتفاق بأي ثمن |
| 141..... | نسبية |
| 143..... | فضيلة الاستقرار |
| 145..... | مشروع العفو الضريبي |
| 148..... | من أزمة الى أخرى |
| 151..... | السياسة النقدية |
| 153..... | جانب من جوانب الإقتصاد اللبناني |
| 155..... | عقيدة الإنفتاح والخلص |
| 157..... | المبادئ والإجراءات |
| 159..... | مع العودة الى التفكير السليم |
| 161..... | قصر النظر ونقص المال |
| 163..... | الإقتصاد اللبناني |
| 166..... | على هامش زيارة الدكتور شاخت الى سوريا |
| 168..... | حقائق رئيسية |
| 171..... | تقرير الدكتور شاخت |
| 174..... | أفكار في الإقتصاد والمالية |
| 177..... | إقتصاد شاعري |
| 179..... | إنها العقيدة التي تنقص |
| 181..... | إقتصاد لبنان يخضع للسياسة |
| 183..... | ملاحظات على تقرير متفائل |
| 186..... | قراءات للجميع |
| 188..... | مفارقة |
| 189..... | قراءات للجميع |
| 190..... | مثل |

| | |
|----------|--------------------------------------|
| 191..... | بعض " المشاكل " اللبنانية |
| 193..... | أفكار في الإقتصاد اللبناني |
| 195..... | مريض في حالة جيدة |
| 197..... | لماذا صندوق التعويضات؟..... |
| 199..... | نهاية وهم |
| 201..... | تعريف سعيد |
| 202..... | خطاب صغير للسوريين |
| 204..... | حيث نبدأ نرى بوضوح |
| 206..... | ما نتصوره جيدا " |
| 208..... | مثقفون ومزارعون -صناعيون وتجار |
| 210..... | إعتبرات اقتصادية..... |
| 212..... | سياستنا الجمركية |
| 214..... | عقيدة وشهادة |
| 216..... | من الطبقة الوسطى في لبنان |
| 218..... | خطاب عاطفي |
| 220..... | اللبنانيون معاقبون |
| 222..... | ملخص لمفاوضات محبطين |
| 224..... | درس مدو |
| 226..... | قواعد وترتيبات..... |

إنتهت طباعته
في مطابع
المطبعة الكاثوليكية ش.م.ل.
عاريا، لبنان
في العشرين من شهر تشرين الأول
من العام الف وتسعمائة وثمانية وثمانين